السبت 17 شباط 2018
العدد 3398 السنة الثانية عشرة
samedi 17 Février 2018 no 3398 12ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

تقرير

المصارف تضارب بالقروض السكنية

06

نصرالله يدعو الى تهديد مقابل: قادرون على تعطيل برنامج العدو النفطي... في ساعات [2]

أميركا تهدّد: «هوف» خط أحمر [3]

وسط بيروت الحواجز باقية

[8]

أزيلت العوائق الحديدية التي كانت تفصل وسط بيروت عن بقية مناطقها. الرحمة التي تشهدها المنطقة في بعض الأحاد لا تعني عودة الحياة الى الوسط. هناك حواجز أخرى لا تزال تحول دون ذلك (عبوات طحطح)

سوريا

مكابرة إسرائيلية: ربحنا المعركة... وإن خسرناها

18

21
اليمن
«التواطؤ» متواصل: **بريطانيا «تقدّر» السخاء السعودي!**

22
قضية
أنجيلا ميركل: **ذئب في سيرك الشرق الأوسط**

24
ليبيا
سبعة أعوام على «17 فبراير»: شياطين لحرب مفتوحة

26
قضية
أزمة في الجزائر: **عودة إلى بومدين**

خطاب

نصرالله يمنح الدولة جرعة قوة في المفاوضات الحدودية: المقاومة قادرة على تعطيل البرنامج النفطي

منح الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله الدولة اللبنانية جرعة دعم كبيرة في المفاوضات بشأن الحدود الجنوبية. في خطابه أمس، وضع السيد ثقل سلاح المقاومة ليحمي الدولة اللبنانية من الضغط الأميركي والتهديد الإسرائيلي. ترسيم الحدود الجنوبية، البحرية خاصة، لن يتم وفق مشيئة الاميركيين، الذين يفاوضون بالأصالة عن أنفسهم، وبالنيابة عن العدو، لا كوسيط. جعل قائد المقاومة سلاحها بإمرة الدولة في هذه الجولة الرامية إلى صون الحقوق اللبنانية في البر والبحر والنفط والغاز. فليقرر المجلس الاعلى للدفاع منع العدو من التنقيب عن النفط والغاز، ونحن جاهزون. قال الامين العام لحزب الله. معنى كلامه واضح: التهديد الأميركي بمنع الشركات من التنقيب في المياه اللبنانية يقابله تهديد المقاومة بمنع العدو من استخراج النفط والغاز من المياه الفلسطينية. معادلة تخدم المفاوض اللبناني الذي طالبه السيد، علناً، بالاستفادة من قوة المقاومة في المفاوضات.

سورياً، كان نصر الله واقعياً في حديثه عن إسقاط الجيش العربي السوري لطائرة أف 16 إسرائيلية قبل أسبوع. قال إن ما بعد إسقاط الطائرة ليس كما قبله، لكنه لم يعلن معادلة جديدة. بقي متحفّظاً بعض الشيء، إذ أخذ النتائج إلى حدّها الأدنى: على الأقل، لن يكون سلاح الجو الإسرائيلي حر ليفعل ما يشاء في سوريا

نصرالله: الرئيس بشار الأسد هو من اتخذ قرار مواجهة طائرات العدو (مروان بوحيدر)

دعا الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله الدولة اللبنانية إلى أن تفاوض من موقع القوة في موضوع النفط والغاز، وأن لا تسمح للشيطان الاميركي باللعب بين اللبنانيين لتفريق موقفهم، واضعاً فتح إسرائيل للمعركة حول البلوك 9 ضمن معركة النفط والغاز التي دخلت فيها المنطقة علناً.

من موضوع الصراع مع إسرائيل، وتحديداً من قضية الحدود البرية والبحرية والثروات النفطية للبنان في مياه الجنوب، استهل نصر الله خطابه أمس، منبّهاً الى «أن المنطقة كلها أصبحت علناً في قلب معركة النفط والغاز»، وأن «موضوعنا في لبنان «ليس منفصلاً».

وقال «إن أسباب الصراع على النفط والغاز في المنطقة معروفة»، معتبراً أن «الموضوع مع إسرائيل غير قابل للنقاش، وهي تستغل فترة وجود ترامب في رئاسة أميركا للحصول على قرار أممي بضمّ الجولان الى إسرائيل؛ فالجولان دخل في معركة النفط والغاز».

تحت شعار «حفظنا الوصية»، أحيا حزب الله ذكرى الشهداء القادة الشيخ راغب حرب، والسيد عباس الموسوي، والحاج عماد مغنية، في احتفال أقامه أمس في مجمع سيد الشهداء، حيث رأى السيد نصر الله أن «هذه الذكرى تأتي وأمامنا استحقاقات مهمة»، وهي «صراعنا مع إسرائيل، والانتخابات». وقال: «حفظنا الوصية ونكاد نخرج من أقسى حرب إقليمية على المقاومة».

وتوجه نصر الله الى اللبنانيين بالقول «نحن أمام معركة يجب أن نقاربها بشكل مختلف. عندما احتلت إسرائيل الجنوب، بعض اللبنانيين اعتبروا أنها ليست معركتهم. اليوم، الثروة النفطية الموجودة في الجنوب، كبقية الثروة في لبنان، هي ملك اللبنانيين جميعاً، وستدخل في صندوق لكل لبنان. الشعب اللبناني الذي يغرق في الديون ليس لديه موارد، ولعل الأمل الوحيد هو في الثروة النفطية الموجودة في مياهنا وفي أرضنا أيضاً، هذه الثروة للبنان وأمل له وطريق خلاص له، وهذا الاستحقاق يمكن أن يضع حياة الشعب على طريق واعد».

وإذ رأى أن معركة تثبيت الحق بـ«البلوك 9 والمنطقة الاقتصادية» هي «معركة كل لبنان»، أكد وجوب التنبه الى أن الموضوع الاساسي للنزاع ليس الحدود البرية، بل الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية والمياه، محذّراً من أن «أميركا تريد إعطاءنا حقنا السهل حول النقاط البرية لتأخذ منّا حقنا الصعب في المياه». ورأى أن بناء إسرائيل الجدار في الارض الفلسطينية هو «جزء من أعمال الاحتلال»، قائلاً: «عندما يبدأ البناء على أراضي لبنان تبدأ المسألة، ولبنان أخذ القرار بأنه سيواجه. المسألة اليوم هي في الحدود البحرية. اللبنانيون موحّدون في هذه المعركة، وموحّدون في الدعوة إلى المحافظة على الحقوق، ويجب أن نبقى كذلك. وحدة الموقف هي أهم عامل لتحقيق الإنجاز في هذه المعركة، ويجب أن لا نسمح للشياطين باللعب بين اللبنانيين لتفريق الموقف، وأقصد أميركا بكلمة الشياطين».

> نصرالله: أميركا أوصلت رسائل تهديد للبنان، ولم تحافظ حتى على شكليات الوساطة

وجدّد نصر الله القول إن «الدولة مسؤولة عن ترسيم الحدود البرية، والحدود البرية والبحرية تحددها الدولة، التي يجب أن يكون موقفها راسخاً»، و«أن تتعامل الدولة والشعب في هذا الملف من موقع أننا أقوياء ولسنا ضعفاء، وأول الوهن أن نعتبر أنفسنا ضعفاء. نحن في لبنان إذا كنا موحّدين، وبما نملك من قدرات، نحن أقوياء ويجب أن نفاوض كأقوياء، وإسرائيل التي تهددكم تستطيعون أن تهددوها. القوة الوحيدة لديكم في هذه المعركة أيها اللبنانيون هي المقاومة، لأن الجيش ممنوع أن يمتلك الصواريخ. أميركا تمنع هذا السلاح عن الجيش اللبناني». وأضاف متوجّهاً إلى الإسرائيليين: «نحن الأقوياء في معادلة النفط. وإذا أردتم أن تمنعونا، فإننا سنمنعكم، وإذا قصفتمونا فسوف نقصفكم، وإذا ضربتمونا فسوف نضربكم، ونملك الشجاعة ونملك القوة ونملك القدرة، وعدونا يعلم ذلك، وهذا ليس مجرد خطابات». وأكد أن المقاومة مستعدة لتعطيل منشآت استخراج النفط الإسرائيلية في حال قرر مجلس الدفاع الاعلى اللبناني أن العدو يجب أن يتوقف عن التنقيب، مشيراً إلى أن

تقرير

تهويل «كهربائي» مجدداً: إما البواخر وإما العتمة!

صرخة رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء أعادت إحياء ملف الكهرباء. لكن الحلول تكاد تكون معدومة بعد عام على إقرار الحكومة لخطة تقضي باستقدام معامل لتوليد الطاقة. كانت الحكومة تسعى حينها لخطة إنقاذية لصيف 2017. وها هو صيف 2018 يقترب من دون أيّ تقدم. عام مضى، لو روعيت فيه أصول المناقصات، لكان أمكن الانتهاء من بناء معامل على اليابسة وليس فقط استئجار بواخر

إيلي الفرزلي

أزمة الكهرباء عادت إلى الواجهة مجدداً. أحياها رئيس الجمهورية ميشال عون، الذي قال إن المطلوب حل هذه المعضلة، مهدّداً بالخروج إلى الإعلام للقول بصراحة إن الحكومة عاجزة عن معالجة الكهرباء.

هل كان الرئيس سعد الحريري بحاجة إلى «دفشة» من عون لدعوة اللجنة الوزارية المعنية لوضع تقريرها النهائي؟ ولماذا نام الملف في أدراج رئيس الحكومة لأكثر من شهرين؟ وهل يملك مجلس الوزراء حلاً للأزمة، بعيداً عن استئجار البواخر؟

يعود الفصل الأخير من أزمة الكهرباء إلى عام مضى. في الأول من نيسان 2017 أطلقت وزارة الطاقة استدراج عروض يتعلق بمشروع استئجار وتشغيل وصيانة محطات طاقة عائمة لإنتاج 800 ميغاواط كحد أدنى. حصل ذلك بعد موافقة مجلس الوزراء على الخطة الإنقاذية لقطاع الكهرباء صيف 2017، في 27 آذار من العام نفسه.

الخطة الإنقاذية كانت تحتاج إلى شرط مهم لكي تسلك طريقها من دون عقبات: دفتر شروط يؤمّن المنافسة العادلة. لكن ما حصل أن دفتر الشروط فُصّل على قياس شركة واحدة. ملاحظات إدارة المناقصات كانت بالجملة، وحتى مع التعديلات التي أجريت على الدفتر لم يتغيّر الكثير. ظل دفتر الشروط موجّهاً، ففشلت المناقصة. مرّ الصيف، وهو مبرر الخطة الإنقاذية، من دون أي تقدم، بل سجل المزيد من هدر الوقت والإصرار على الابتعاد عن الشفافية.

في 13 تشرين الأول 2017، اجتمعت لجنة التلزيم في إدارة المناقصات لدرس أربعة عروض. تكرر بقاء عارض وحيد بعد فضّ ثلاثة عروض تبين أنها تخالف دفتر الشروط «بشكل جوهري». في 20 تشرين الأول، أصدر مجلس الوزراء قراراً يحفل بالمخالفات ويتخطّى حدود صلاحياته، أعطى بموجبه الشركات مهلة أسبوع لاستكمال ملفاتها. قرار المجلس ألزم أيضاً لجنة التلزيم بإصدار قرارها خلال خمسة أيام، خلافاً لأي نص قانوني. كذلك طلب من إدارة المناقصات تسليم التقرير إلى اللجنة الوزارية، التي يفترض أنها لا تملك صلاحية بتّ العروض. كل ذلك لم ينفع في تمرير المناقصة، فردّتها لجنة التلزيم مجدداً لأن ثلاثة من العارضين الأربعة لم يقدموا ملفاتهم كاملة، فلم يفتح ملف العارض الرابع لبقائه وحيداً. دخلت البلاد في أزمة استقالة الحريري وضاع ملف الكهرباء

للعدو

المقاومة قادرة على تنفيذ هذا الأمر بسهولة، وفي غضون ساعات.
ولفت نصر الله إلى أن «الأميركي هو محامي إسرائيل»، ناصحاً الدولة اللبنانية بألا تعوّل على وساطته، قائلاً: «يريدون مصلحة إسرائيل وليس مصلحة لبنان»، كاشفاً أن أميركا «أوصلت رسائل تهديد للبنان، ولم تحافظ حتى على شكليات الوساطة». وقال: «ليس هناك وساطة أميركية، بل هناك إملاءات وتهديدات للبنان. ويجب أن نتصرف بشكل موحد وبشجاعة، وأن نؤمن بحقنا وقوتنا، وأن لا نُخدع وأن لا نُؤخذ بالتهديد والوعيد، وإنا لمنتصرون بإذن الله».
وعن الانتخابات النيابية المقبلة، رفض نصر الله القول إن قانون النسبية المعتمد هو «قانون حزب الله، بل إن حزب الله كان شريكاً في صنعه، وتم التوافق عليه. ومن نتائجه أن الانتخابات ليست كسر عظم، ولا مكاسرة بين فريقين». ونفى أن يكون هدف حزب الله الحصول على أغلبية في مجلس النواب، واضعاً الحديث عن هذا الأمر في خانة «هدف البعض تخويف بعض الدول للحصول على الدعم، أو الضغط لتعديل القانون الانتخابي أو للحصول على المزيد من الضغط على حزب الله». وعن التحالفات، قال: «حسمنا الأمر بالتحالف مع حركة أمل ومع قوى 8 آذار. لا تحالف مع القوات اللبنانية. وبالنسبة إلى تيار المستقبل، في كل مناسبة يقولون «سنتحالف إلا مع حزب الله». لم نطلب التحالف معهم، ونحن ندعوهم إلى إراحة أنفسهم، فنحن لا معركة لدينا مع أحد». ووعد بإعلان أسماء مرشحي الحزب إلى الانتخابات النيابية مطلع الأسبوع المقبل.
وعن «التيار الوطني الحر»، قال: «إن التحالف السياسي معه متين وصامد، والعلاقة لا تهتز. وعلى المستوى الانتخابي، نحن وهم نأخذ راحتنا، ويمكن أن نتحالف في دوائر ونترشّح في دوائر أخرى على لوائح منفصلة، ومع التقدمي الاشتراكي الأمر مفتوح للنقاش».
ووصف نصر الله إسقاط طائرة إسرائيلية في سوريا بأنه إنجاز عسكري كبير جداً، و«ما بعده ليس كما قبله»، مؤكداً أن «القرار بالتصدي للطائرات الإسرائيلية في سوريا هو قرار سوري، وقرار القيادة السورية، والحلفاء أخذوا علماً لا أكثر، والذين أطلقوا الصواريخ على الطائرات المعادية هم ضباط وجنود الجيش العربي السوري البواسل».
وتوقف عند ما تشهده الاراضي الفلسطينية المحتلة، مستنكراً ورافضاً استمرار حصار أميركا للشعب الفلسطيني ووضع حركات المقاومة وقادتها على لائحة العقوبات. وقال إن «عمر العبد الذي حُكم عليه بـ4 مؤبدات وبقي مبتسماً، هذا هو الامل الذي نبني عليه»، واصفاً عهد التميمي بأنها صاحبة موقف شجاع، وأن الشهيد أحمد الجرار، بصفته شهيد ابن شهيد قرر مواجهة العدو حتى الاستشهاد، «نموذج يجب أن نقف عنده».

تقرير

تيلرسون: ممنوع تجاوز «خط هوف»

مساعد وزير الخارجية الأميركي ديفيد ساترفيلد، مقيم في بيروت منذ نحو أسبوع. مهّد لزيارة وزير الخارجية الأميركية ريكس تيلرسون، للبنان، وأُوكلت إليه مهمة تسويق «المبادرة الأميركية» بين بيروت وتل أبيب التي انتقل إليها، أمس، على أن يعود قريباً. خلاصة كلام تيلرسون، بعد مساعده، للبنانيين هي: «خط هوف» غير قابل للتجاوز

داود رمال

استكمل مساعد وزير الخارجية الأميركي ديفيد ساترفيلد، أمس، جولة المفاوضات التي بدأها في تل أبيب مطلع الأسبوع الماضي، وتابعها في بيروت منتصف الأسبوع نفسه، لحل «أزمة» الحدود بين لبنان وكيان العدو. ترافقه السفيرة الأميركية إليزابيت ريتشارد، التقى ساترفيلد أمس على التوالي كلاً من وزير الخارجية جبران باسيل، والرئيس نبيه بري، وتمحور البحث في الاجتماعين حول موضوع المنطقة الخاصة بلبنان والحدود البحرية و«الأفكار» الأميركية المقترحة لحل «الخلاف». وفيما لم يصدر أي موقف عن وزير الخارجية، أصرّ بري خلال اللقاء على موقفه لجهة ترسيم الحدود البحرية عبر اللجنة الثلاثية المنبثقة من تفاهم نيسان 1996 على غرار ما حصل بالنسبة إلى الخط الأزرق، معتبراً أن المطروح (أميركياً) على لبنان «غير مقبول».
الورقة التي حملها ساترفيلد أمس، جاءت نسخة مكررة لتلك التي كان يضعها وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون، في جيب سترته، أول من أمس، أثناء لقاءاته مع كل من رؤساء الجمهورية والمجلس النيابي والحكومة ونظيره اللبناني. على تلك الورقة، دوّن رئيس الدبلوماسية الأميركية «الأفكار ـ الرسائل»، وتعمد تظهير بعضها في المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقده مع الرئيس سعد الحريري، خصوصاً ما يتعلق بالتركيز على حزب الله ونزع سلاحه وانسحابه من سوريا وتجفيف موارده المالية.
في ملف الحدود البحرية، كان لافتاً للانتباه أن تيلرسون حاول تسويق اقتراح المبعوث الأميركي الأسبق فريدريك هوف حول الخط البحري، الذي ورثه لاحقاً أموس هوكشتاين، مع تعديلات طفيفة، قبل أن تكلف الإدارة الأميركية الحالية، الديبلوماسي ساترفيلد، متابعة الملف البترولي «الحيوي» أميركياً، متسلحاً بالأفكار ذاتها التي ورثها من هوف وهوكشتاين.
فما هو ملخص ورقة تيلرسون التي أعاد تلاوتها في المقرات الرسمية الثلاثة؟
بعد تبادل المجاملات وعبارات الشكر، شدد تيلرسون على وجود «اقتراح (لم يذكر هوف بالاسم) يعمل (ساترفيلد) على إنجازه ونحن ندعمه مع استعدادنا للانفتاح والبحث بأي أفكار ومقترحات جديدة، علماً أن الاقتراح القائم يعطي مكاسب للبنان قد لا تكون مضمونة في حالات أخرى، أي من الممكن تطوير هذا الاقتراح وليس تجاوزه».
ثم انتقل للحديث عن المؤتمرات الداعمة للبنان، وقال: «أنتم مقبلون على مؤتمرات دولية لدعم بلدكم في مجالات متعددة، والولايات المتحدة الأميركية ستشارك في هذه المؤتمرات، ونبلغكم رغبتنا في إنجاحها جميعها، ومن مصلحة لبنان ألّا يكون هناك ملاحظات جوهرية وجدية لدى الدول المشاركة حول واقع حزب الله، لأن وجود السلاح خارج الدولة قد يكون سبباً لتحفظات تخفض من اندفاعة هذه الدول ورغبتها في المساعدة، ونحن نريد دعم لبنان سياسياً ومادياً ومعنوياً، لأنه بلد ديمقراطي، ولكننا نريده خالياً من أي نفوذ خارجي».
وعند التدرج في طرح النقاط في الورقة، أعاد تيلرسون تأكيد «دعم الجيش اللبناني لأنه القوة الأمنية الشرعية الوحيدة لحماية لبنان، وأثبت جدارته وكفاءته، وعلينا أن نقف إلى جانبه وتوفير المعدات والخبرات اللازمة له، وسنطلب من الدول المانحة المساهمة بدعم الجيش».
بعدها تحدث عن الأوضاع في المنطقة، وأشار تيلرسون إلى «أن الولايات المتحدة الأميركية تشجع على اعتماد سياسة النأي بالنفس، ويجب أن يبقى لبنان بعيداً من التجاذبات في المنطقة، فبلدكم يملك دوراً وحضوراً لا يجوز لأي شيء أن يؤثر فيهما، صحيح أن الأوضاع شائكة ومعقدة بعض الشيء، ومنها الوضع حول الحدود، لكن يجب العمل لإيجاد حل لها، وهناك أحداث في المنطقة هي مصدر قلقنا، والدور الإيراني في المنطقة يقلقنا وخصوصاً في سوريا ولبنان».
كرر تيلرسون أكثر من مرة القول «إن لبنان وأميركا يلتقيان على قيم واحدة، وهناك قلق على الوضع في لبنان، ومن مصلحة لبنان تبديد هذا القلق، ولا سيما أنه على عتبة مستقبل (نفطي) مزدهر جداً».
في تصوره للوضع على الحدود الجنوبية، قال تيلرسون بصريح العبارة: «أريد أن تكون هناك معالجة للخط الأزرق (الحدود البرية) وللخط الأبيض (الحدود البحرية) مدخلاً لحلحلة الوضع، وما قدم من مقترح أميركي سابق ما زال قائماً في هذا المجال، وهو مناسب لإيجاد حل، كذلك إن مصلحة لبنان تتأمن بمثل حل كهذا مع انفتاح على الاقتراحات التي يمكن أن تقدم، ونحن نشجع أي تسوية يمكن التوصل إليها».
في ختام مداخلاته مع الرؤساء الثلاثة، أعاد تيلرسون تأكيد استمرار «دعم» بلاده للبنان اقتصادياً، «فنحن نريد لبلدكم أن يشرق مستقبله من جديد، والشركات الأميركية كما الأوروبية وغيرها ستساهم في الاستثمار في لبنان» (في إشارة إلى الرغبة الأميركية في حصة استثمارية وازنة في الثروة النفطية والغازية).

> تيلرسون: الاقتراح القائم يعطي مكاسب للبنان قد لا تكون مضمونة في حالات أخرى

(هيثم الموسوي)

مجدداً، قبل أن يحييه رئيس الجمهورية أول من أمس. بعد الخطوة الرئاسية، ما هي الخيارات أمام مجلس الوزراء؟
عملياً لم يعد ممكناً إعادة إحياء المناقصة؛ أولاً لأنه سبق للمجلس أن وافق على أن تستكمل الشركات المتقدمة ملفاتها، خلافاً للقانون، وبالتالي سيكون صعباً عليه تكرار المسألة. وعندما تجتمع اللجنة الوزارية يفترض أن يكون أمامها التقرير المرسل إليها من مدير إدارة المناقصات جان العلّية في بداية تشرين الثاني 2017. التقرير يتضمن إشارة واضحة إلى أن استدراج العروض هو صفقة تنافسية لا صفقة تفاوضية. وحتى لو قررت اللجنة التغاضي عن كل ذلك، فستواجه عقبة قضائية تتمثل في تجميد مجلس الشورى للمناقصة، منذ 27 تشرين الثاني 2017، بعد ادّعاء من شركة «ميدل إيست باور» تطلب فيه إلغاء المناقصة وإلزام الدولة باستبدال النصوص التي لا تراعي مبدأي المنافسة والمساواة في دفتر الشروط (مدة إنجاز الأعمال والتقييم المالي وحصر مهلة تقديم العروض بثلاثة أسابيع). وبالرغم من أن قاضي العجلة زياد أيوب كان قد طلب في قراره من وزارة الطاقة إبراز كامل الملف الإداري والفني العائد لاستدراج العروض، خلال أسبوع، بعد أن ردّ الدفع بعدم صفة المستدعية وبقبول مراجعتها، إلا أن وزارة الطاقة استأنفت القرار طالبة فسخه. منذ ذلك الحين، لم يصدر عن مجلس الشورى أي قرار، فلم يبتّ الاستئناف ولم يؤكد قراره السابق. شهران مرّا على قضية ينظر فيها قضاء العجلة.
في الخلاصة، تبدو المناقصة في حالة موت سريري، ما يعني أن على الحكومة أن تبحث عن حلول بديلة، علماً بأن الاحتمالات أمامها محدودة. فإما أن ترمي خلفها التجربة السابقة، وتقرر إطلاق مناقصة جديدة بشروط شفافة وتضمن المنافسة العادلة، وإما تذهب نحو اتفاق رضائي مع شركة كارادينيز.
وحتى لو سارت الأمور في هذا الاتجاه، فإن الحكومة لن تستطيع أن تعد اللبنانيين بتحسن سريع بالتغذية بالتيار، وبالتالي سيكون من المستحيل الاستفادة من هذا «الإنجاز» قبل الانتخابات أو ربما قبل نهاية الصيف. فحتى لو كانت الباخرة التركية جاهزة، فإن استقدامها وبناء الحاجز البحري الخاص بها وربطها بالشبكة، ستحتاج بالحد الأدنى إلى ثلاثة أشهر، علماً بأن المشكلة لا تنتهي عند هذا الحد، فشبكة التوزيع الحالية تعمل بالحد الأقصى من طاقتها الاستيعابية. وطالما لم تحل أزمة عقدة المنصورية التي تربط بين محطة عرمون ومحطة بصاليم، فلا تطور ممكناً في التغذية بالتيار. والأزمة لا تقف عند هذا الحد. عقد الباخرتين التركيتين الحاليتين ينتهي في أيلول المقبل. قانونياً، هذا يعني أنه يجب تأمين البديل، قبل أن تحل ساعة المغادرة، إذ إن التمديد لهما ليس متاحاً بحسب العقد، فهو محصور بتمديد لمدة سنتين فقط.
الأكيد أن الفترة المقبلة ستكون فترة ضغط وتهويل من خطر العتمة، فهل يكون ذلك سبباً كافياً للسير في خيارات غير قانونية وباهظة الثمن؟

في الواجهة

أيار 2018 ينتظر إشارات الاصطفاف والمال السياسي؟

لا تزال انتخابات أيار راقدة في التوقيت اللبناني. لا لوائح ولا تحالفات بعد. لا شعارات ولا اصطفافات. لا تجييش على استقدام ناخبين من الخارج، ولا مظاهر مال سياسي يتجاوز مرشحين أثرياء يحارون في السخاء لتلميع صورة ترشيحهم

كلام تيليرسون عن حزب الله لاقى ما قاله الحريري ملطّفاً في «بيال» (هيثم الموسوي)

نقولا ناصيف

لم يعلن أحد من زعماء القوى الرئيسية أسماء مرشحيه لانتخابات 6 أيار، رغم انقضاء ثلث مهلة الترشح التي تنتهي في 6 آذار. لا يبدو مستعجلاً أيضاً الإفصاح عن لوائحه وتحالفاته في المهملة الملزمة ما بين 6 آذار و26 منه. كل منهم ينتظر الآخر من دون أن يبدو جازماً في ما يشاع عن مؤشرات التحالفات. لا ظهور واضحاً تماماً في انتخابات 2018 للتدخّل الخارجي الذي أدار استحقاقَي 2005 و2009 بأدق تفاصيلهما، ولا سبب مباشراً للقول اليوم ان لا تدخّل خارجياً محتملاً هذه المرة.

بذلك، تبدو انتخابات 2018، في الظاهر على الأقل، كما لو أنها انتخابات لبنانية محض، يديرها أصحاب البيت وحدهم بلا شركاء. لا وجود لفريقي 8 و14 آذار على أرض

> **امتحان الحريري في الدوائر السنّية لئلا يقتصر على كتلة بيروتية**

الاستحقاق، مع أن المشروع الإقليمي لكل منهما لا يزال ماثلاً أمامهما على نحو نافر، وكان في صلب ما تحدّث عنه الرئيس سعد الحريري في خطاب 14 شباط، وتحدّث عنه السيد حسن نصرالله، مساء أمس.

مجرد نعي الزعيمين بطريقة أو أخرى كلا الائتلافين والذهاب إلى انتخابات 2018 من دونهما، لا يحجب واقع أنهما في قلب مشروعين إقليميين متناقضين منذ استحقاق 2005، وهما اللذان أوجدا قوى 8 و14 آذار. يكفي انتماؤهما إليهما كي يُفتح الباب على تدخّل الدولتين الإقليميتين المعنيتين بصراعهما.

لم يكن ما قاله وزير الخارجية الأميركي ريكس تيليرسون الخميس في السرايا عن أن على اللبنانيين أن يقلقوا مما يفعله حزب الله بعد نعته بالمنظمة الإرهابية واتهامه بسفك الدماء، إلا استكمالاً منفّراً لما قاله الحريري ملطّفاً في ذكرى 14 شباط. لم يردّ على كلام تيليرسون ولا استدركه، طاوياً موافقة ضمنية تلاقي شعاره لانتخابات 2018، في استعادة لكلام متشدّد مماثل كان رئيس الحكومة قد سمعه في البيت الأبيض في 25 تموز 2017 من الرئيس دونالد ترامب بإزاء الحزب دونما أن يعقّب عليه، ما يقدّم دليلاً إضافياً، في توقيت مناسب، على الدور الخارجي في التوازنات السياسية الداخلية. الحريّ أن يكون كذلك عندما يتعلق الأمر باستحقاق ينشأ منه هذا التوازن.

كلاما الرئيس والوزير التقيا على فكرة واحدة، هي أن حزب الله تهديد للدولة اللبنانية والمنطقة.

ما ينقص لبننة انتخابات 2018 كي تتشبّه بانتخابات 2005 و2009 هما: الاصطفافات والمال السياسي. كلاهما لم يأتِ بعد.

ما هو معلن لدى الكتل الرئيسية لا يعكس بالضرورة ما سيكون عليه تأليف اللوائح في الشهر المقبل. إذ يدور استحقاق 2018 برمته، وإن في ظل الصوت التفضيلي المذهبي الذي ينيب المرشح، من حول الخيارات التي لم يبتّها بعد الفريقان السنّي والشيعي، على غرار ما فعلا في انتخابات 2005 حينما ثبّتا التحالف الرباعي من ضمن انقسام قوى 8 و14 آذار، وحينما عزما على المواجهة في انتخابات 2009:

1 . كلاهما، تيار المستقبل والثنائي الشيعي (أمل وحزب الله)، جزما باكراً بخيار المواجهة. كلٌّ بلوائح مكتملة أو شبه مكتملة في دوائر الآخر، من دون الأخذ بالاعتبار مراعاة الخصم أو التواطؤ الضمني. في الدائرة الثانية في بيروت وفي صيدا ، جزين ينافس الثنائي الشيعي تيار المستقبل، وفي البقاع الشمالي ينافس تيار المستقبل الثنائي الشيعي. كلا الفريقين يتوقع سلفاً خسارة مقاعد في دائرة اعتاد أن تكون له. ما يصحّ على احتمال فقدان تيار المستقبل المقعد السنّي الثاني في صيدا، يصحّ على توقّع حزب الله وحركة أمل فقدان أحد المقعدين السنّيين في بعلبك . الهرمل. وإذ أعدّ الثنائي الشيعي العدة للقبض على المقعدين الشيعيين في الدائرة الثانية في بيروت كي يسترجع أحدهما من تيار المستقبل، يعدّ أيضاً العدّة كي يتوقع حصول تيار المستقبل على المقاعد السنّية الستة في هذه الدائرة، إضافة إلى وضع اليد، للمرة الأولى منذ انتخابات 1992، على مقعد سنّي في بعلبك . الهرمل، في دلالة سياسية أكثر منها انتخابية، بالغة الأهمية في عقر دار حزب الله، مرتبطة بما

تقرير

جزين: الماكينة العونية تشترط المصالحة قبل الانطلاق

آمال خليل

دعت قيادة التيار الوطني الحر نوابها وكوادرها في جزين إلى المشاركة في خلوة داخلية تعقد اليوم السبت في المنطقة، للتشاور في الصيغة النهائية لمرشحي التيار وتحالفاته للانتخابات النيابية المقبلة، تمهيداً لإطلاق العمل في الماكينة الانتخابية. مصدر جزيني مسؤول في التيار قال لـ«الأخبار» إن البند الأساسي الذي سيثيره كوادر القضاء هو الخلافات الداخلية الحادة بين نائبهم زياد أسود وزميله النائب أمل أبو زيد ورئيس اتحاد بلديات جزين خليل حرفوش والمرشحين المفترضين جاد صوايا وجان عزيز وسليم الخوري، بعد أن طفت إلى السطح وأثّرت على القاعدة». ولفت المصدر إلى أن الكوادر سيشترطون على القيادة «إجراء مصالحة بين الأطراف المتنازعة قبل تشغيل الماكينة، خصوصاً بين أسود وأبو زيد، المرشحين عن المقعدين المارونيين، بسبب دقة توزيع الصوت التفضيلي على مستوى المقاعد الجزينية الثلاثة في مقابل قوة لائحة المرشح المنافس إبراهيم عازار وتحالفاته». بحسب المصدر: «في حال لم نتفق ونتصالح سوف نخسر مقعداً على الأقل من المقاعد البرتقالية الثلاثة».

رئيس التيار وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل استبق الخلوة وجمع أسود وأبو زيد في جلستين، إحداهما حصلت قبل أسبوع والثانية ليل الإثنين الفائت، لكن من دون أن يخرج منهما الدخان الأبيض، وإن بدّد السحابة السوداء

> **تغريدات أسود على «تويتر» تكشف أن «النفوس غير صافية» بينه وبين أبو زيد**

التي ظللت علاقة الزميلين منذ مدة، آخرها على خلفية اتهام أسود لأبو زيد وحرفوش بدعم رجل الأعمال محمد دنش باستثمار عقار في كفر فالوس. بالنظر إلى تغريدات أسود على حسابه على «تويتر»، لا تبدو النفوس صافية. «يعني إذا واحد من

المقعد الكاثوليكي: معركة المعركة

لم تحسم معظم الأطراف المتنازعة في جزين هوية مرشحها عن المقعد الكاثوليكي الأوحد. على مستوى التيار الوطني الحر، رست بورصة المرشحين، على نحو مبدئي، على سليم الخوري وجاد صوايا، من دون حسم النتيجة لمصلحة أيّ منهما حتى الآن، مع تراجع أسهم الثاني يوماً بعد آخر. في اللائحة المنافسة للعونيين، فإن المرجع البارز فيها إبراهيم عازار أكد لـ«الأخبار» أن المرشح الكاثوليكي لم يحسم، مشيراً إلى وجود اتصالات مع عدد من الشخصيات المستقلة.

أما القوات اللبنانية، التي وإن كانت سبقت الجميع قبل أشهر بإعلان عجاج حداد مرشحها عن المقعد نفسه، فلم تحسم تحالفها الانتخابي بعد. في هذا الإطار، سرت شائعات عن اقتراحها على العونيين من جهة وعلى عازار والرئيس نبيه بري من جهة أخرى استكمال لائحة كل منهما بحداد. مصدر قيادي عوني أكد صحة الشائعات المتداولة. ورغم أنه ترك الباب مفتوحاً على كل الاحتمالات، لكنه استبعد التوصل إلى اتفاق. في المقابل، قالت مصادر في لائحة عازار – أسامة سعد، إن المقترح القواتي رفض رفضاً قاطعاً من قبل سعد. تعليقاً على تلك الشائعات، قال القيادي في القوات مارون مارون لـ«الأخبار» إن «التواصل قائم مع كل الأفرقاء في دائرة جزين ـ صيدا، والباب مفتوح على كل الاحتمالات».

تقرير

الشوف ـ عاليه:
هل ينتشل الحريري جنبلاط؟

يجد النائب وليد جنبلاط صعوبة في الحفاظ على تحالفاته الانتخابية التقليدية في الشوف. ولا سيّما مع تيار المستقبل والقوات اللبنانية. وفيما يضع عينه على التحالف مع التيار الوطني الحر، يبدو الطريق محفوفاً بالتنازلات، أو بالمواجهة، التي تعطي العونيين أكثر ممّا قد يؤمّنه التحالف مع جنبلاط

فراس الشوفي

لم يُسعف النائب وليد جنبلاط، كلّ العون الذي يقدّمه له حزب الله وحركة أمل. ارتاح جنبلاط في بيروت وراشيا وبعبدا، لأن «من يقدر لا يريد» تهديد مقاعده، ومن يقدر أيضاً، لم يشكّل لائحة كسر عظم لقوى 8 آذار في وجهه. لكنّه، مع ذلك، غرق في أزمة حلفائه، لينتقل التهديد إلى عقر داره في دائرة الشوف ـ عاليه.

منذ ما قبل أزمة احتجاز الرئيس سعد الحريري في السعودية، كان جنبلاط قد اتّفق مع القوات على التحالف في الشوف وعاليه، على أن تكون القوات شريكاً في اختيار الأسماء على اللائحة المشتركة أيضاً، لا كما جرت العادة، بأن يُهندس جنبلاط لائحته ويترك أمكنة للراغبين في الانضمام إليها. غير أن رئيس الاشتراكي، كان قد فتح خطوطاً مع الوزير السابق ناجي البستاني لحجز مقعد لماروني على لائحته، قطعاً للطريق أمام التيار الوطني الحرّ، في حال رسوّ التفاهم العريض على «خواتيم سعيدة»، بعقد تحالف كبير بين الاشتراكي والمستقبل والقوات والعونيين.

انقلب السحر على الساحر. تحوّل ترشيح البستاني المفاجئ، إلى إشكالية مع القوات، وسبب لدفع القوات إلى حضن التيار الحرّ، ووصول الأمور في الأيام الماضية إلى إبلاغ التيار والقوات إلى المعنيين، بأن «الحزبين المسيحيين يريدان تسمية المرشّحين المسيحيين في كل الدائرة إذا أراد جنبلاط التحالف العريض، والاتفاق على أسماء مرشَّحَيه المسيحيين، نعمة طعمة وهنري حلو».

ولم يسلم تحالف جنبلاط مع الحريري أيضاً. إذ إن إصرار الحريري على النائب محمد الحجّار، ابن شحيم، وإصرار جنبلاط على بلال عبد الله، ابن شحيم أيضاً، خلق أزمة تمثيل بلدة برجا، وصعّب على جنبلاط ضمان التحالف مع الحريري، ما دام تيار المستقبل لا يحتاج تحالفاً مع أي كتلة وازنة، ويكفيه التحالف مع بعض الشخصيات، حتى يفوز بمقعدين في الشوف، وهو الذي يرغب أيضاً في ترشيح الوزير غطّاس خوري لحجز مقعدٍ ماروني في الشوف، إلى جانب تمثيله في الإقليم.

كل هذه العوامل، دفعت جنبلاط إلى البحث عن حلول. لقد ضاق ذرعاً باعتراض القوات على البستاني، والحريري لن يوفّر فرصةً للانتقام من القوّات بسبب موقفها من أزمة السعودية. تداول الحريري وجنبلاط، خلال لقائهما الأخير، في إمكانية عزل القوّات وعقد تحالف مع التيار الحرّ لضمان شريك مسيحي. القوات أيضاً تستطيع الحفاظ على مقعدها في الشوف بتحالف «بسيط» ربّما مع حزب الأحرار، الذي يسعى رئيسه أيضاً النائب دوري شمعون إلى تشكيل لائحة والمشاركة في الانتخابات.

ومع أن مصادر بارزة في القوات تقول إن «الحريري حريص على التحالف معنا ويعمل على تذليل العقبات بيننا وبين الاشتراكي»، يؤكّد أكثر من مصدر اطلع على مجريات لقاء الحريري ـ جنبلاط، أن هذا الثنائي، في حال نجاحه في استمالة التيار الوطني الحرّ، سيعمل على إخراج القوات بعيداً من اللائحة، خلافاً للرغبة السعودية. بدوره، وعد الحريري جنبلاط بالعمل على تذليل العقبات مع التيار الحرّ، لكنه طالب جنبلاط أيضاً بأمرين: الأول، هو مساعدته في الحصول على المقعد السّني في حاصبيا ـ مرجعيون، ثم القيام بمبادرة حسن نيّة تجاه الرئيس ميشال عون. اعتذر جنبلاط عن الأولى، ناصحاً الحريري بعدم مواجهة لائحة حزب الله ـ أمل في دائرة الجنوب الثالثة و«تزعيل» الرئيس نبيه بري، بينما حجز موعداً على عجل في القصر الجمهوري، وأطلق مديحاً لعون بعد اللقاء.

> عاد جنبلاط ليحنّ إلى ترشيح علاء ترّو بدل عبد الله

مبادرة «حسن النيّة»، هي أيضا نتاج أجواء صدرت عن باسيل في الأسبوعين الماضيين، عن أن جنبلاط ينشد تحالفاً مع التيار الحر، ولكنه لا يتواصل مع رئيس الجمهورية. قال باسيل أمام أكثر من شخصية إنّ على جنبلاط أن يزور بعبدا، قبل البحث في أي تحالف. لم يحفل لقاء عون ـ جنبلاط بأي نقاش انتخابي، بل بأحاديث عامّة عن الصراع الحدودي مع إسرائيل. وبحسب المعلومات، لم تحمل «المفاوضات» العونية ـ الاشتراكية أي جديد، وسط أجواء عند مختلف القوى بصعوبة إنجاز تحالف كهذا الآن، برغم الإلحاح الحريري. فالتيار الحرّ يستند إلى عناصر قوّة، أهمّها قدرته على الفوز بثلاثة مقاعد في حال تحالفه مع شخصيّات وقوى «متواضعة» من دون التحالف مع الاشتراكي أو مع المستقبل أو حتى القوات في الجبل الجنوبي، وهو ما لا يمكن أن يقدّمه جنبلاط له. كذلك فإن قاعدة التيار الحرّ، تختلف تماماً عن قاعدة القوات في الدائرة، فجمهور التيار لن يكون متحمساً في حال التحالف مع جنبلاط للمشاركة في الانتخابات، وهذا ما قد يجعل مرشّح التيار الماروني ـ أيّاً كان ـ في الشوف، في عين الخطر، ما دام جنبلاط لا يقدّم للتيار في حال التحالف مقاعد مضمونة، مثل المقعد الكاثوليكي مثلاً. ومن الأفضل لـ«عدّة الشغل» الانتخابية للعونيين، أن تكون المعركة في مواجهة جنبلاط، وبعنوان «استعادة حقوق المسيحيين». كذلك، فإن التحالف مع التيار الحرّ، سيضطر جنبلاط إلى التخلّي عن ترشيح البستاني، الذي بدأ أيضاً بالتفكير بخيارات أخرى غير التحالف مع الاشتراكي.

وتكمن مشكلة جنبلاط الأكبر في التخلّي عن بلال عبد الله، لتكون المرّة الثانية التي يخلّ بوعده له بتبنّي ترشيحه، خصوصاً بعد أن راجت أجواء بعد لقاء الحريري ـ جنبلاط، تشير إلى أن جنبلاط بدأ «يحنّ» إلى إعادة ترشيح النائب علاء الدين ترّو. ويبدو جنبلاط قلقاً على مقعد نعمة طعمة، فهو من جهة يشنّ حملة تحريض على مرشّح التيار الحرّ غسان عطالله، والقول إنه من ضيعة ملاصقة للمختارة، و«جدّه قتله الدروز، وهو عائد للانتقام». ومن جهة ثانية، بادر يوسف نجل نعمة، للضغط على موظّفين في شركة «المباني» في السعودية، للحضور إلى لبنان والاقتراع لمصلحة والده. ويؤكّد يوسف نعمة في رسالة لموظّفيه، بتاريخ 4 شباط 2018، إن «المكتب الانتخابي للمهندس طعمة على استعداد لتأمين الانتقال إلى لبنان لكل من يرغب في ذلك قبل اليوم المقرّر للانتخابات...». وتذكّر الرسالة بـ«أفضال» نعمة في «إعادة المهجرين إلى الجبل»، و«جهاده».

الاشتراكي يقدّم ترشيحاته

قدم الحزب التقدمي الاشتراكي أمس، رسمياً، إلى وزارة الداخلية طلبات الترشيح للانتخابات النيابية الخاصة بأعضاء اللقاء الديمقراطي. وتضمنت الأسماء الآتية: تيمور جنبلاط، مروان حمادة، نعمة طعمة، إيلي عون وبلال عبد الله عن منطقة الشوف؛ أكرم شهيب وهنري حلو عن منطقة عاليه، هادي أبو الحسن عن منطقة بعبدا، وائل أبو فاعور عن راشيا – البقاع الغربي، وفيصل الصايغ عن بيروت الثانية. وذكر موقع «الأنباء» الإلكتروني، الناطق باسم الحزب الاشتراكي، أن الوزير السابق المرشح ناجي البستاني «قد تقدم بطلب ترشيحه يوم الخميس الفائت».

رمزت إليه عرسال منذ عام 2014 وموقعها المناوئ له في الحرب السورية.

2 . القرار الحاسم بين قيادتي حزب الله وأمل ليس الاكتفاء بالحصول على كل مقاعد الطائفة (27 مقعداً)، بل تفاهمهما على تقاسمها: مقعدا بيروت مناصفة، مقعدا بعبدا مناصفة، مقعدا جبيل وزحلة لحزب الله، مقعد البقاع الغربي لحركة أمل، بعلبك . الهرمل أربعة للحزب والخامس لحركة أمل، على أن يتقاطع السادس بينهما من خارج تنظيميهما للواء الركن جميل السيد، في دائرتي الجنوب تسعة لحركة أمل وأربعة لحزب الله.

3 . مقدار ارتياح تيار المستقبل إلى الدائرة الثانية، نظراً إلى ضعف منافسيه السنّة فيها، يتوجّس من المواجهة في دائرة طرابلس . المنية . الضنية. هناك الناخبون السنّة . خلافاً لحال العاصمة . مشتتون على قوى تقليدية كالرئيس نجيب ميقاتي والوزيرين السابقين محمد الصفدي وفيصل كرامي أو المستجدة كالوزير السابق اللواء أشرف ريفي، أضف أن للطائفة 8 مقاعد من المقاعد الـ11، ما يضفي دلالة على الحاجة إلى انتزاع أكبر مقدار منها لتكريس الزعامة السنّية في العاصمة الثانية . بعد نصف العاصمة الأولى . ما دام فقدان المقعد السنّي الثاني في صيدا مهدّداً وربما واقعاً. لعلّه الامتحان الفعلي للحريري بالذات كي لا يمسي في هذا الاستحقاق ما كان عليه والده الراحل في انتخابات 1996 و2000، رئيس كتلة بيروتية فحسب، راح يعوّل على حلفاء كالرئيس نبيه برّي في صيدا، والنائب وليد جنبلاط في الشوف وبعبدا وعاليه، وعلى السوريين في عكار والضنية. تبدو المنافسة في ثانية الدوائر السنّية القوية مربكة. الحليف الفعلي هناك هم العلويون أكثر منهم الناخبون الأرثوذوكس والموارنة. ليست هذه وحدها الدائرة المقلقة لتيار المستقبل. تنتظره دائرة البقاع الغربي . راشيا بخليط مقاعدها الستة، رغم أن له فيها مقعدين سنيّين يفوزان بالصوت التفضيلي. إلا أن تحالفه عالق بين ما يلحّ عليه النائب وليد جنبلاط بمقعد أرثوذوكسي إلى المقعد الدرزي، وما يلحّ عليه التيار الوطني بمقعد ماروني غير مضمون.

اثنين رح يربح، لشو ترشيح اثنين معاً. وإذا واحد دايِر يرش ويرشرش لنفسه وحاله ومسلّم بنجاح الضد، لشو هالعجقة. اقتنعوا بواحد»، تغريدة من تغريدات عدة حملت نفس المعنى، ازدحم بها حساب أسود في الأيام الماضية. تلك التغريدة تعكس الحرج الذي سبّبه الصوت التفضيلي الذي سيوزع بين المقاعد الثلاثة في قضاء جزين. «كل واحد يشدّ اللحاف لناحيته لكي يحقق أصواتاً أكثر»، قال المصدر. في هذا الإطار، قال أبو زيد أمس، في تصريح صحافي: «ذاهبون الى انتخابات جزين بقلب واحد كتيار وطني حر».

على نحو مبدئي، يشكل أبو زيد عنصراً غير قابل للنقاش على اللائحة العونية. حتى وقت قريب، كان تثبيت أسود في خطر في ظل احتمال ترشيح الرابية لمستشار رئيس الجمهورية المستقيل، جان عزيز، عن المقعد الماروني الثاني. يؤكد المصدر أن «احتمال عزيز قد سقط نهائياً».

يسود الظن بأن عازار سيستعيد مقعد والده النائب الراحل سمير عازار الذي هزمه العونيون في انتخابات 2009. لكن الماكينة البرتقالية ترجّح فوز التيار بالمقاعد الثلاثة. تراهن على فائض الأصوات الصيداوية التي سيرفد تيار المستقبل بها اللائحة، فضلاً عن أصوات مناصري النائب بهية الحريري في جزين. ويقول مصدر في الماكينة العونية إن أصوات حزب الله «ربما ستنقسم بيننا وبين ابراهيم عازار».

ماذا يقول عازار؟ في اتصال مع «الأخبار»، أقرّ بـ«وجود ضغوط من أعلى الأصعدة لتقسيم الصوت الشيعي، لا بل ضمان عدم خرقنا للائحة التحالف بين العونيين وتيار المستقبل». لكنه يستبعد أن يقسم الحزب أصواته بسبب التزامه بدعم اللائحة التي يترشّح فيها أسامة سعد من جهة، ولالتزامه بعقد تحالف موحد مع حركة أمل في كل المناطق من جهة أخرى، في وقت أعلن فيه رئيس الحركة نبيه بري صراحة دعم عازار في جزين. وتشكل أصوات الناخبين الشيعة في جبل الريحان (يتجاوز عددهم على لوائح الشطب 12 ألف صوت)، بيضة القبان بين اللائحتين المتنافستين. يجدد عازار تأكيد التحالف النهائي الذي أرساه مع سعد. باقي أعضاء اللائحة، «سيعلن عنهم في غضون عشرة أيام».

علم وخبر

تأجيل جديد لمؤتمر روما

بعد تأجيل مؤتمر روما، الهادف إلى دعم الجيش والقوى الأمنية الرسمية، من 28 شباط إلى 15 آذار، تتوقع مصادر رسمية لبنانية تأجيله مجدداً إلى ما بعد تشكيل الحكومة الإيطالية الجديدة التي ستتألف بعد إجراء الانتخابات النيابية الإيطالية في 4 آذار المقبل.

حسابات بترونية

لم تصدر بعد التعيينات الإدارية في وزارة الخارجية. القصة لا تنحصر بمطالبة حركة أمل بإسناد مديرية المراسم للسفير بلال قبلان، في حين أنّ المسؤولين في «الخارجية» يريدون تعيينه في مديرية الشؤون الاقتصادية. بل هناك أيضاً عدم حماسة من الوزير جبران باسيل لإسناد مديرية إلى السفيرة كارلا جزار، ابنة شقيقة النائب بطرس حرب، لأسباب انتخابية بترونية.

تقرير الكلام الذي يردّده حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، أمام المستفسرين أو المعترضين على تعديل آليات دعم القروض السكنية، يكشف مدى الانفلات المالي في لبنان. سلامة برّر تعديل آليات الدعم بأن القروض المدعومة على اختلاف أنواعها استُعملت لشراء الدولارات، أي للمضاربة على الدولار، وتهريبها إلى الخارج، ما زاد الضغوط على ميزان المدفوعات

المصارف تُضارب بالقروض السكنية

رياض سلامة «وبّخ» المصارف على امتناعها عن التزاماتها مع الزبائن (هيثم الموسوي)

محمد وهبة

بعد اكتشاف مصرف لبنان «التهريبات» التي كانت تحصل عبر قروض وهمية أو قروض لها أصل واقعي يجري التلاعب فيه لتهريب الأموال والسطو عليها بعلم المصارف ومعرفتها ومن دون قصدها أحياناً، عدّل آلية دعم القروض، ومنها القروض السكنية. وها هو حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، يردد أمام زواره أنّ حجم سوق القروض السكنية ارتفع إلى 3000 مليار ليرة سنوياً، وأن هذا الرقم غير طبيعي في ضوء معاناة قطاع العقارات من ركود المبيعات وانخفاض الأسعار وفي ضوء حجم التعثّر الواضح في القروض المقدّمة لتجار العقارات!

هذه ليست فضيحة عادية. هذا سلوك شبه جماعي يُمارس من مصرفيين يتغنّون بأنهم رواد قطاع هو الأكثر تطوراً في المنطقة، وكان يجري تحت رقابة وإشراف الجهات الناظمة للقطاع من مصرف لبنان ولجنة رقابة على المصارف وهيئة الأسواق المالية والهيئة المصرفية العليا وهيئة التحقيق الخاصة.

مشكلة مصرف لبنان ليست في القروض الوهمية، بل في طريقة استخدام الأموال الناتجة من عمليات التلاعب، إذ إنها كانت تذهب «لتمويل مضاربات على الدولار»، على حدّ ما نقل بعض المعنيين عن حاكم مصرف لبنان، أو لتمويل «مضاربات عقارية». كذلك، كانت الدولارات تُحوَّل إلى الخارج، ما يضع ضغوطاً إضافية على ميزان المدفوعات العاجز أصلاً منذ عام 2011. وهذا يعني أن الأموال التي كان يضخّها مصرف لبنان من سيولته لدعم القروض المدعومة، التي كانت تتجاوز 2000 مليار ليرة سنوياً، كانت تسير في اتجاهين: الأول، تتحوّل إلى ودائع يمتصّها مصرف لبنان ضمن عملية تعقيم السيولة التي ترتّب للمصارف أرباحاً كبيرة، الثاني، تدخل ضمن منظومة الاستهلاك لتزيد الطلب على السلع التي يستورد لبنان أكثر من 80% منها، وكلّها تدفع بالدولار أو اليورو، أي إنها كانت تموّل الاستيراد بالعملات الأجنبية. وما لم يقله سلامة، أن هذه التهريبات كانت تخفف من مفاعيل الهندسات المالية التي نفّذها على مدى السنتين الماضيتين بهدف إعادة تكوين احتياطاته بالعملات الأجنبية، وبهدف تقديم أرباح شبه مجانية للمصارف تجاوزت قيمتها الإجمالية 5 مليارات دولار!

> **أزمة القروض مرشّحة للتفاقم بعدما تبيّن أن القروض العالقة تستنفد كل الدعم المخصص لعام 2018**

لولا المشكلة النقدية لكان الأمر مستمراً، إلا أن تفاقم المشكلة النقدية خلال السنوات الماضية، والضغوطات التي تضعها المؤسسات الدولية على مصرف لبنان لقيامه بتحفيز التسليفات بعيداً عن مهماته النقدية، ولقيامه بهندسات مالية بدلاً من اعتماد الأدوات الكلاسيكية لمواجهة المشاكل النقدية... كل هذا الوعاء بما فيه من سرقات وسخاء على المصارف وضغوط نقدية وسواها، فرضت على مصرف لبنان تغيير آلية الدعم لتصبح على الشكل الآتي: يخصّص مصرف لبنان مبلغ 750 مليار ليرة لدعم الفوائد، على أن تستعمل المصارف سيولتها لإقراض الزبائن ضمن شروط محدّدة وقاسية وضمن سقف للفائدة يحدّدها هو، على أن يوزّع الدعم على المصارف قياساً على حصّتها من القروض المدعومة في الفترة الماضية، أو ما يُعرف بـ«الكوتا».

لم تتجاوب المصارف مع هذا التغيير، لا بل احتجّت عليه، إذ يناسبها أكثر أن يبقى الدعم وفق الآلية السابقة التي كانت تتيح لها وللزبائن «الغرف» أكثر من المال العام، لكنها بدلاً من السكوت لجأت إلى قرار التوقف عن الإقراض. الذريعة التي قدّمتها لسلامة، أن هناك كمية كبيرة من القروض قيد المعالجة (ضمن خطّ الإنتاج) وفق الآلية السابقة، أي إنها أعطت موافقتها عليها قبل صدور التعميم الجديد، أو في الفترة الفاصلة بين التعميم الذي يرعى آلية الدعم السابقة وبين التعميم الجديد الذي يفرض عليها آلية جديدة غير مربحة. تبيّن لسلامة أن حجم طلبات القروض قيد المعالجة تتطلب مبلغاً من الدعم أكبر من الذي خصصه عبر التعميم الأخير البالغ 750 مليار ليرة. بمعنى آخر، استنفدت المصارف كل مبالغ الدعم فور صدوره، علماً بأنها كانت قد استنفدت مبلغاً مماثلاً خلال فترة قياسية قبل بضعة أشهر! وبحسب مصادر مطلعة، «لم يعد هناك سوى ثلاثة أو أربعة مصارف لديها «كوتا» كافية للتسليف المدعوم لفترة لا تزيد على شهرين إذا اعتمدت على زبائنها ولم تتوسع في الترويج للأمر».

تتوق المصارف إلى الحصول على المزيد من المال العام لا حدود له. فبحسب المعطيات المتداولة بين المصرفيين عن اللقاء الشهري الذي عقد يوم الخميس الماضي بين المصارف وحاكم مصرف لبنان، فإن سلامة «وبّخ» المصارف على افتعالها مشكلة في السوق. فالمصارف عندما أوقفت القروض السكنية تركت عدداً كبيراً من الأسر عالقين بين تسديد الدفعة الأولى لمالك الشقة، وبين عدم موافقة المصرف على القرض. هذه الأسر تواجه اليوم مصيراً مجهولاً، فلا يمكنها التراجع عمّا قامت به، وإلا فستخسر الدفعة الأولى التي تعد بمثابة «عربون» شراء الشقة، ولا يمكنها المضي قدماً بسبب طمع المصارف وفضائحها مع مصرف لبنان. بعض الأسر باعت شقتها واشترت شقة بديلة، وهي نفذت التزامها مع الشاري، إلا أن المصرف لم ينفذ التزامه معها، فباتت عرضة للنوم في الشارع. وهناك أسر تخطط للزواج وإجراء تحديثات للشقة ودفعت مبالغ كبيرة قد تذهب هدراً.

وبحسب المعلومات، فإن سلامة استغرب عدم تنفيذ المصارف التزاماتها مع طالبي القروض، ولا سيما أن بعض طلبات القروض وصلت إلى مراحل متقدمة من الإجراءات المتبعة. قصدُ سلامة

منتجات القروض السكنية: أنواع كثيرة وتمويل واحد

القروض السكنية المدعومة هي عبارة عن منتج يصدر بأشكال عديدة تختلف بتفاصيلها ومكوّناتها، إلا أن مصادر تمويلها واحدة ويعبّر عنها بواسطة آليات الدعم التي تحدّد الكلفة النهائية على المستهلك. من بين المكوّنات هناك منتج اسمه «قروض المؤسسة العامة للإسكان» التي تحصل على دعم من مصرف لبنان، لكنها تمرّ عبر بروتوكول موقَّع بين المصارف والمؤسسة العامة للإسكان. ينصّ هذا البروتوكول على أن القرض يقسم إلى فترتين زمنيتين متماثلتين. في الفترة الأولى يدفع المقترض أصل القرض للمصرف، فيما تدفع المؤسسة عنه الفائدة. وفي الفترة الثانية يدفع المقترض للمؤسسة ما سدّدته عنه للمصرف مضافاً إليه الفوائد.

ومن بين المكوّنات أيضاً منتج اسمه قرض «بنك الإسكان»، وهو يختلف عن قرض «المؤسسة العامة»، سواء بطريقة السداد وفترة الدفع وطريقة احتساب أصل المبلغ والفائدة، لكنه يشبه إلى حدّ كبير ما يسمى «قروض مصرف لبنان» باستثناء نسبة الفائدة التي تعدّ أدنى لدى «بنك الإسكان». وهناك منتجات أخرى تصدر عبر عدد من البروتوكولات الموقعة بين المصارف والجيش، أو ما يعرف بـ«إسكان العسكريين»، مثله مع قوى الأمن الداخلي وأمن الدولة والأمن العام والجمارك وصندوق تعاضد القضاة والمحاكم الشرعية.... تحصل جميعها على دعم مصرف لبنان عبر إعفاءات أو عبر تمويل مدعوم، وهي لا تختلف عن باقي البروتوكولات بتفاصيلها ولا بنسبة الفائدة على المقترض، لكنها تختلف عن قرض المؤسسة العامة وقرض مصرف لبنان.

مقالة

العودة إلى نظام الامتيازات القديم... بترولياً [2 / 2]

نقولا سركيس

من أعجب الظواهر في مسيرة البترول والغاز في لبنان أنها انحرفت فجأة عن الأسس السليمة التي وضعها القانون البترولي 2010/132، لتسير بعكس السير، وعكس المنطق، وعكس المصلحة الوطنية، وعكس التطوّرات العالمية المشار إليها في مقالتنا السابقة. هذا الانحراف تمثّل بشكل خاص في تزوير القانون البترولي عبر المادة 5 من المرسوم 2017/43 التي نصّت على عدم مشاركة الدولة في جولة التراخيص الأولى، ما يعني بالعربية الفصحى طرد الدولة برمتها من الأنشطة البترولية، كي تحلّ محلها مصالح خاصة، ومن ثم انعدام الحاجة لإنشاء شركة بترول وطنية! كما يعني التنكّر لنظام تقاسم الإنتاج، الذي نصّ عليه القانون البترولي في قفزة تقارب الخمسين سنة إلى الوراء، والعودة المقنعة إلى نظام الامتيازات القديم الذي لم يعد يقبل به أيّ بلد في العالم.

من أهمّ وأخطر النتائج العملية لهذا التزوير لمبدأ أساسي من القانون أنّ حقوق ملكية كلّ ما يتم اكتشافه من بترول وغاز تعود للشركات العاملة في ظلّ نظام الامتياز، في حين أنّها تعود للدولة في نظام تقاسم الإنتاج، توزّع بين الشركة الوطنية من جهة، والشريك الأجنبي عند تحميل حصته على الناقلات من جهة ثانية.

وبما أنّ دفتر الشروط والمرسوم 2017/43 قد نصّا على أن حقوق الاستكشاف والإنتاج لا تُمنح إلّا إلى «شراكة تجارية غير مندمجة» مؤلفة من ثلاث شركات على الأقل من الشركات المؤهلة، ونظراً إلى عدم وجود شركة بترول وطنية، فإنّ حقوق هذه الشركة قد طارت تلقائياً من الاتفاقيتين اللتين تم التوقيع عليهما حول الرقعتين 4 و9. أما في حال تطبيق نظام تقاسم الإنتاج، وتخصيص حصة 40% مثلاً للشركة الوطنية، وإذا اعتبرنا جدلاً أن قيمة مجموع ما يتم اكتشافه في الرقعتين 50 مليار دولار، فهذا يعني أن لبنان قد ارتكب «خطأ» (إذا شئنا استعمال كلمة مهذبة) حرمان نفسه من حوالى 20 مليار دولار، أو ما يقارب ذلك، حسب إعادة نظر الشركات في توقعاتها في حال وجود شركة وطنية كشريك.

وفي طليعة الأساليب التي استُعملت لتضليل اللبنانيين حول هذه النقاط الجوهرية هو الادّعاء منذ سنوات بأن السياسة البترولية المُتبعة في لبنان مستوحاة من «النموذج البترولي النروجي». في حين أنها تُناقض كليّاً تجربة النروج في هذا المجال، خاصّة الدور المحوري الذي لعبته الدولة النروجية والشركة الوطنية «ستاتويل». وقد تمّت الإشارة بالتفصيل إلى مختلف أوجه هذا التناقض بين مسيرة البترول والغاز في البلدين، في مقال نشره في 20 كانون الثاني الماضي كاتب هذه الأسطر في «الأخبار»، جواباً على ما نشره الجيولوجي النروجي من أصل عراقي السيد فاروق القاسم (الأخبار تاريخ 13 كانون الثاني 2018) لتبرير كل ما تمّ في لبنان. في هذه المناسبة، وجّه كاتب هذه الأسطر دعوة للسيد القاسم لحوار تلفزيوني علني وصريح، أمام كلّ اللبنانيين، حول هذا الموضوع، والأمل بأن يأتي الجواب سريعاً على هذه الدعوة.

> الخوف كلّ الخوف أن نكون بين البلدان التي ضربتها لعنة البترول

لهذه الأسباب، يمكن القول إنّ تصحيح الانحرافات التي حصلت ودرء المخاطر التي تهدّد الثروة النفطية الموعودة، يستدعيان إسراع المجلس النيابي في إقرار اقتراح «قانون شركة البترول الوطنية اللبنانية» الذي قدّم له. ومن أهم أهداف هذا القانون ما تنصّ عليه المادة 11 بالقول «للشركة خيار المشاركة في أنشطة الإنتاج من خلال الاستثمار بطريقة «حق خيار شراء الحصة» (Back-in Rights) المتبعة عالمياً، وفقاً للبند الأول من المادة 6 من قانون الموارد البترولية في المياه البحرية (رقم 2010/132) وأحكام قانون الموارد البترولية في الأراضي اللبنانية. وتضمن هذه الطريقة حقوق الدولة بشراء حصة من الحقول البترولية دون أن تساهم الدولة في أي من التكاليف في مرحلة الاستكشاف إلى حين تدفق الإيرادات الأولى من الإنتاج». أخيراً تضيف نفس المادة: «تمارس الشركة «حق خيار شراء حصة» مستقبلاً في اتفاقيات الاستكشاف والإنتاج المُبرمة سابقاً قبل إنشاء الشركة، بعد التفاوض مع أصحاب الحقوق».

من جهة أخرى، يمتاز مشروع القانون بإمكانية مشاركة القطاع الخاص في رأسمال شركة البترول الوطنية، ضمن شروط معينة، في رأسمالها، جنباً إلى جنب مع القطاع العام.

ومن الطريف أن معارضي إنشاء شركة بترول وطنية لبنانية قد أطلقوا مؤخراً حملة واسعة، يرافقها التطبيل والتزمير، ليس فقط ضد إقرار مشروع قانون إنشاء هذه الشركة، بل أيضاً ضد ثلاثة مشاريع قوانين نفطية أخرى تتعلق باستثمار الموارد البترولية في الأراضي اللبنانية، الصندوق السيادي، وإنشاء مديرية عامة للأصول البترولية.

هذه المعارضة، اليوم، للقوانين النفطية المذكورة، وغداً ربما لمبدأ وجود قوانين أو سلطة تشريعية، لا تحتاج لأيّ تعليق إذ إنها أقرب ما تكون إلى المزحة!...

يبقى أخيراً السؤال عن أسباب هذا التمادي اللامحدود في استباحة الثروة النفطية الموعودة، وفي الاستهتار بعقل وكرامة اللبنانيين، وفي التطاول على الدولة ومؤسساتها. الجواب على هذا السؤال هو نفس الجواب على أسباب ما وصلنا إليه وما نعاني منه كلّ يوم من شتّى أنواع الفساد، بما في ذلك العجز المتفاقم في الكهرباء والماء، وتلوث البيئة، وفضائح النفايات والمحارق المسرطنة والمكبات البحرية، واستمرار نهب المال العام وما أدى إليه من ارتفاع مديونية الدولة إلى مستويات أصبحت تهدّد بانهيار الاقتصاد الوطني.

أما الموال الجديد حول اقترابنا من باب «نادي البلدان المنتجة للبترول»، فيستحقّ ملاحظتين. أولاهما، أنه من البديهيات أن أمنية كل لبناني هي أن يصبح بلده منتجاً للبترول والغاز، وأن يتم ذلك في أفضل الشروط الممكنة. أما الملاحظة الثانية، فهي أن الموضوع ليس مجرّد دخول «النادي» بل مكاننا الممكن في النادي المذكور، إذ إنّ الخوف كلّ الخوف، في ضوء ما شاهدناه حتى اليوم، أن نكون بين البلدان من نوع نيجيريا أو فنزويلا أو أنغولا التي ضربتها لعنة البترول.

مقال

بؤسٌ وكآبة في «العدلي»

رضوان مرتضى

مرّت عشر سنوات منذ دخلت قاعة المجلس العدلي لأوّل مرة، لكنّ شيئاً لم يتغيّر منذ ذلك الحين. رتابةٌ تتكرر في كل جلسة. يتوزع عشرات العسكريين في أروقة قصر العدل ومحيطه، وكأنّ حدثاً جللاً سيحصل، لكنه لا يحصل. لا شيء هنا سوى الهدوء. حتى الكلمات تتشابه بين هذه الجدران. ينطقها «سيّد المجلس العدلي» بالطريقة نفسها التي كان يفعلها سلفه.

عشر سنوات، كأنها أمس. تبدّلت وجوه القضاة ربما، أما هيئة «الهيئة القضائية» فعلى حالها. اللباس نفسه والوجوم نفسه. كذلك تتكرر وجوه المحامين هنا. حتى رداءة الصوت بفعل الصدى في القاعة، هي هي. يجهد الحضور لسماع القاضي، كما يجهد هو لفهم ما يتلفّظون به. هكذا كانت الحال في أول مرة ولا تزال. الروتين القاتل نفسه تضاف إليه مسحة كآبة. من يدري، قد يكون التغيير الوحيد المنتظر في هذه الجلسات غياب بعض الحاضرين في جلسات لاحقة بسبب الوفاة فقط. عداد السنوات وحده يتغيّر. أحد المحامين الحاضرين قارب الثمانين. يقف بصعوبة ليخاطب القاضي بصوت متهدّج بالكاد يُسمع. الشيخ الوقور أحد وكلاء المغيبين الثلاثة في جلسة قضية تغييب الإمام السيد موسى الصدر ورفيقيه. معظم الحاضرين يرتدون الزي الأسود أو بزة رسمية، باستثناء شاب أربعيني، يجلس في آخر القاعة. لم ينبس ببنت شفة، سوى أنه اقترب مصافحاً قبل بدء الجلسة. هذا الشاب، هو ابن أحد المغيبين الذين يجتمع المجلس لأجلهم. لم يمل زاهر عباس بدر الدين. أربعون سنة مرّت على تغييب والده مع الإمام الصدر والشيخ محمد يعقوب، لكنه يحرص على حضور جلسات المحاكمة. وجه زاهر السمح يحمل الكثير من اليأس، لكنه رغم ذلك يحمل نفسه إلى محكمة يعلم أنها لن تُقدّم أو تؤخّر في كشف مصير والده. محكمة لم تعترف بعد أنه أمام كل هذا الدعم الذي يقدّمه مصرف لبنان للمصارف، والأرباح التي قدمها لها على طبق من ذهب، وصل طمع المصارف إلى مرحلة أنها ليست مستعدة للتضحية لإنهاء هذه المشكلة، بل تريد افتعال مشكلة لجني بضعة مليارات من الليرات على حساب المال العام.

السؤال الذي لا إجابة له حتى الآن لا يتعلق بهؤلاء العالقين بين مصرف لبنان والمصارف، بل بالنتيجة التي سيخلّفها عدم ضخّ المزيد من الدعم للقروض السكنية، إذ يتوقع أن تنخفض أسعار الشقق السكنية المتوسطة والصغيرة، ويتوقع أن يكون هناك المزيد من التعثّر في القطاع العقاري وفي القطاعات المتممة له.

ويردّد المعنيون في مصرف لبنان أن غياب الحكومة عن وضع سياسة إسكان هو أصل مشكلة القروض السكنية المدعومة، إذ لم يكن أمام مصرف لبنان سوى الحلول بدلاً من الحكومة في هذه العملية انطلاقاً من خلفيات نقدية. لذا، إن انسحابه اليوم من مشروع تمويل القروض المدعومة، يتعلق بهذه الخلفيات حصراً، وبأنه لا يريد تحمل مسؤولية الانفلات في السوق، في وقت لا تريد فيه الحكومة تحمّل أي مسؤولية.

(مروان طحطح)

باستثناء شاب أربعيني، يجلس في آخر القاعة. لم ينبس ببنت شفة، سوى أنه اقترب مصافحاً قبل بدء الجلسة. هذا الشاب، هو ابن أحد المغيبين الذين يجتمع المجلس لأجلهم. لم يمل زاهر عباس بدر الدين. أربعون سنة مرّت على تغييب والده مع الإمام الصدر والشيخ محمد يعقوب، لكنه يحرص على حضور جلسات المحاكمة. وجه زاهر السمح يحمل الكثير من اليأس، لكنه رغم ذلك يحمل نفسه إلى محكمة يعلم أنها لن تُقدّم أو تؤخّر في كشف مصير والده. محكمة لم تعترف بعد بمقتل معمّر القذّافي، ماذا يُمكن أن تُقدّم له سوى تأجيل خلف تأجيل؟ لكنه، رغم ذلك، يواظب على حضور جلساتها.

تحاول جاهداً البحث عن تبدّل ما، لكنك عبثاً تفعل. بالصدفة تلتفت إلى وجوه العسكريين المكلفين بالتشريفات في المجلس العدلي. وحدها تغيّرت وجوه هؤلاء. شبّان يافعون يتوزعون يمنة ويسرة بتوجيه من ضابط ترتفع نجمة واحده على كتفه، يُقدمون السلاح لهيئة المجلس العدلي وينسحبون بهدوء ليحضر فوج آخر في الجلسة المقبلة.

في جلسة أمس، أعلن رئيس المجلس العدلي أنّه ينتظر ورود تحقيق المحقق العدلي قبل استكمال المحاكمة في قضية الصدر ورفيقيه. المجلس ينتظر ورود تحقيقات المحقق العدلي في قضية ناهز عمرها أربعين سنة. غير أن أحد الوكلاء استأذن القاضي ليطلب الترخيص لإرسال مذكرة لوزارة الخارجية الليبية عن طريق وزارتي العدل والخارجية اللبنانيتين للإفادة عن وفاة القذافي. وعليه، قرر المجلس بتّ الطلب لاحقاً في غرفة المذاكرة، وأرجأ الجلسة إلى الخامس والعشرين من أيار، لكن الحضور لفتوا نظر القاضي إلى أن موعد الجلسة المحدد يُصادف عيد المقاومة والتحرير. فعاد وأرجأها إلى الأول من حزيران المقبل.

كذلك شهد المجلس العدلي انعقاد الجلسة الأولى منذ وقوع جريمة قتل المسؤولين الكتائبيين نصري ماروني وسليم عاصي في نيسان عام 2008. وقد أرجأ المجلس العدلي برئاسة القاضي جان فهد، الى 23 آذار المقبل جلسة محاكمة المدعى عليهما طعمة ذوقي وجوزيف ذوقي الفارين من وجه العدالة بجرم القتل، لإعطاء المهل للمدعى عليهما. وحضر الجلسة المدعى عليهما في الملف عينه وليد ذوقي ونقولا حمصي اللذان سبق أن أوقفا بتهمة نقل الجناة وإخفائهم. وقد طالب النائب إيلي ماروني (شقيق الضحية) بـ«الإسراع في الإجراءات القانونية درءاً لضياع الأدلة أو محاولة إخفائها، علماً بأن هناك عدداً من الشهود قد توفّوا».

على الغلاف

الناس الذين نراهم في الساحة هم على الأغلب موظفون او سيّاح (مروان طحطح)

الـ«داون تاون» بعد إزالة العوائق الحديدية

الحواجز باقية

أُزيلت العوائق الحديدية التي كانت تفصل وسط بيروت عن بقية مناطقها. أُريد لذلك أن ينعش الوسط الذي دخل في غيبوبة منذ عام 2005. الزحمة التي تشهدها المنطقة في بعض الآحاد لا تعني عودة الحياة الى وسط مدينتهم. هناك حواجز أخرى، مرئية بشدة، لا تزال تحول دون ذلك

زينب اسماعيل

بعدما أُقفل لنحو سنتين، عقب احتجاجات «الحراك المدني»، أُعيد فتح وسط بيروت أمام الناس ليلة رأس السنة. توقع المتفائلون أن تعود «الحياة» إلى المنطقة. أن يعود الأولاد لمطاردة الحمام قرب الساعة الكبيرة وهم يطلقون الفقاقيع في الهواء. شيء من هذا كان ليحدث لو أن وزير السياحة كان ألطف قليلاً في تصريحه الشهير: «من عنده القدرة على زيارة مطاعم بيروت لن يغصّ بعشرة آلاف ليرة». والعشرة آلاف هي التعرفة الرسمية لـ«فاليه باركينغ» في الـ«داون تاون».

فُتحِت الأسواق، وأزيلت الحواجز من أمام شارع المعرض. ما الجديد بعد «همروجة» رأس السنة؟

عناصر قوى الأمن الداخلي عند مدخل كل شارع هم «روّاده» الأساسيون. يمكن رؤية سياح آسيويين في زوايا ساحة النجمة، يلتقطون الصور ويوزّعون على المارة ابتسامات ضئيلة. رغم ذلك، يؤكد موظف في أحد المحلات أن إعادة فتح البلد «تفنيصة»، وأنها لم تحدث أي تغيّر يذكر. الكراسي تركت للهواء. يقول رجل مسنّ، يأتي ليقضي يومه جالساً على أحد الأرصفة النظيفة، إن موظفي المؤسسات الموجودة في المنطقة هم من يحدث الزحمة... إن حدثت. دولاب الهواء هنا بـ 10 آلاف ليرة. إذا كان لعائلة ذات دخل محدود ولدان، ستضطر لدفع 20 ألف ليرة ثمن دولابي هواء فقط، عدا عن كلفة الـ«فاليه باركينغ». حتى الآن، 30 ألف ليرة ثمناً للهواء. لا طعام ولا شراب، ولا عود «غزل بنات» حتى. أحد الآباء يحمل دراجة ابنه الهوائية، والأخير يقف وينظر إلى الاسفلت. سئم من دراجته واشترى بالوناً. البالون في الـ«داون تاون» بعشرة دولارات. المشكلة نفسها: الوالد دفع ثمن بالون وموقف سيارة. من المفترض أن يكون وسط المدينة من للجميع، كما يعلم الجميع، وليس مخصصاً للسيّارات. وهذا ما ينساه، أو يتناساه، البعض.

نادل في أحد المقاهي المطلّة على ساحة النجمة أكّد ما قاله زملاؤه في المطاعم والمحلات الأخرى: لم تتغيّر حركة الناس. أيام الآحاد يعجّ وسط بيروت بالناس والأولاد، ولكنهم يطعمون الحمام ويجلسون على حواف الطرقات. رواد المقاهي هم، فقط، من الذين «يستطيعون شرب فنجان القهوة بـ 10 الآف ليرة». عامل في أحد المحال أشار بيده إلى المدينة بشكل دائري وقال: «مدينة أشباح». الشوارع توحي بالمرض. في أحد المقاهي رجل وزوجته، أمامهما طبق فيه منقوشة وبعض الخضروات، يتبادلان «نبريش» النرجيلة كل عشر دقائق. حديثهما عن مشاكل العمل مسموع بوضوح لأن الشارع شبه مهجور، إلا من الهواء وبعض أصحاب المحال. الأشجار التي تحت الساعة، تحتها رجل، يضم ركبته إلى صدره ويسند عليها يده ليحمل رأسه. كأنه صورة عن المدينة. صدى الأصوات مرعب. صدى صوت أجراس الكنيسة القريبة وأربع أغنيات تصدح من أربعة مقاهٍ. صدى بلا مستمعين.

يزور الناس «زيتوناي باي». يلوّحون بأرجلهم فوق الماء وينظرون إلى اليخوت التي أمامهم ويأخذون صور السيلفي معها. الميسورون يأكلون في مطاعم «زيتوناي باي». وربما يتسلّى شبان ببعض البطاطا المقلية من هذه المطاعم، وتجربة بعض الأطباق في المناسبات.

كما كان متوقعاً، فشل مشروع فتح وسط المدينة. فالمشكلة لم تكن يوماً بالحواجز الموجودة على مداخل الشوارع، بل في جعل هذا المكان مرتبطاً بطبقة محددة، فيما يجب أن يكون وسط المدينة ـ أي مدينة ـ متاحاً للجميع. محال «فيرزاتشي» و«لوي فيتون» وغيرها في وسط بيروت ليست كل ما يحتاجه الناس. يجوب هؤلاء الشوارع وينظرون إلى الواجهات ويمشون. حتى الواجهات خلقت نفوراً لدى البعض، إذ أنها تشكل جزءاً من ذلك الحاجز الذي يفصل اللبناني عن وسط عاصمته.

لا يشعر الناس بالانتماء إلى وسط بيروت الذي انفرد بمناخ خاص يختلف على نحو كبير جداً عن أطراف المدينة وضواحيها.

في كل الأحوال، كثيرون لا يضعون المنطقة ضمن لائحة الأمكنة التي يمكن أن يقصدوها في أيام العطل. تقول مروى إنها تشعر إن المنطقة «مش النا». لماذا «مش النا»؟ المكان سُلخ عن محيطه وبات يملك طابعاً وجواً مختلفين عن بقية المناطق، ويخلق شعوراً بالغربة عند اللبناني كما لو أنه في بلد آخر. كما لو أنه في اسطنبول مثلاً. بدوره يبرّر أحمد مقاطعته لوسط المدينة بالغلاء والارتفاع غير المحتمل للأسعار. هذه الفكرة حاضرة في الأذهان، وتطورت

> **حتى الواجهات تخلق نفوراً إذ تشكل جزءاً من الحاجز الذي يفصل اللبناني عن وسط عاصمته**

إلى حد تكوين حاجز بين المواطنين والمدينة، أي أنهم غير مستعدين حتى للنزول إليها والتجوال في شوارعها. والرفض ليس اعتباطياً. إن أردنا الحديث عن أولئك الذين ما زالوا يقصدون «البلد»، فكيف يصلون إليها؟ ما هي وسائل النقل التي تقلّ الناس إلى شارع المعرض مثلاً؟ يمرّ فان رقم 4 من طريق يعدّ قريباً نسبياً من ساحة النجمة، بينه وبين شارع المعرض حوالى 15 دقيقة من المشي. لا بأس في المشي، الناس يذهبون إلى هناك بهدف «الكزدرة» أساساً، لكن المواصلات تشكّل دائماً عاملاً محفزاً في حال توفّرها. «الزوحة زنخة»، يقول مروان، وهو أب لثلاثة أطفال. إن أراد اصطحاب عائلته للكزدرة في وسط المدينة، سيدفع 10 آلاف ليرة فقط للمواصلات، وإذا أراد أن يشرب وزوجته وكل من أولاده كوب عصير، سيدفع بالحد الأدنى 50 ألف ليرة. يستطيع اصطحابهم إلى مكان آخر، يمكن أن يكون أحبّ إليهم وأقل كلفة. حتى الشباب يرون أن الـ«نزلة» مكلفة، أي أن المقاطعة لا تقتصر على الأهل والعائلات. المقاطعة أسهل.

هذا يوضّح معنى عبارة «مش النا» التي تكاد تكون كلمة موحّدة باتت مرتبطة بوسط بيروت. يتضح بعد كل هذا أن المشكلة في وسط المدينة لم تكن يوماً في الحواجز الاسمنتية ولا في الشرائط الصفراء، بل في كونها غير صالحة لغالبية اللبنانيين. التفاعل بين الناس والمدينة مقطوع، علاقة المواطن بمدينته غائبة. ما هي نسبة الأشخاص الذين سيشترون صحن خضار بعشرة دولارات؟ هل ستحدث ازالة العوائق الحديدية من أمام شارع المعرض أي فارق بالنسبة لهؤلاء؟ الإجابة ليست صعبة.

حقوق

إلزام طلاب العلوم الدينية بالـ«العزوبية»
«مولانا» و«أبونا» ممنوعان من الحبّ!

أثار تعهّد وقّعه طالب سوري بعدم الزواج بلبنانية، طوال فترة دراسته وإقامته في لبنان، ردود فعل غاضبة وضعته في إطار العنصرية الممارسة تجاه السوريين وانتهاكاً لحرية الإنسان في الزواج والحب. للوهلة الأولى، يبدو الأمر كذلك فعلاً. لكن مصدراً في الأمن العام أكد لـ«الأخبار» أن هذا التدبير يعود إلى عام 2003، و«يطال حصراً طلاب المعاهد الدينية لأي جنسية أو ديانة انتموا»

رحيل دندش

في 2003، تبين للأمن العام تكرار حالات ارتبط فيها طلاب علوم دينية بلبنانيات لتحسين شروط إقاماتهم في لبنان، وغالباً ما انتهت هذه الزيجات بالطلاق. «مراقبة» الأمن العام لهذه الحالات المتكررة بشكل بارز دفعت إلى إصدار تدبير يطال طلاب العلوم الدينية حصراً، يمنعهم فيها من الارتباط بلبنانية أثناء فترة الدراسة. وهو تدبير لا يقتصر على السوريين، بحسب ما ضجّت به مواقع التواصل الاجتماعي في اليومين الماضيين، بل يشمل كل طلاب العلوم الدينية، بصرف النظر عن جنسيتهم ودينهم.

وبعيداً من التبريرات الأمنية والإدارية، فإن تدبيراً كهذا، من ناحية إنسانية، لا يبدو منطقياً. «الأخبار» تواصلت مع طالبَي علوم دينية من جامعة القديس يوسف، نفيا أن يكون قد طلب منهما توقيع تعهد كهذا. ولفت أحدهما إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار أنه ربما «لم يطلب منّا ذلك كوننا رهباناً، ولن نتزوّج بأي حال من الأحوال».

وفي سياق موازٍ، يقول طالب حوزوي «إن الاحتيال يحدث، لكن ذلك لا يبرر أبداً مثل هذا التعهد. صحيح أن هناك علاقات مصلحية، ولكن هناك أيضاً علاقة صحية وجدية، فبأي حق يصدر مثل هذا التعميم؟».

الكاتبة بالعدل مها بونجم التي نظمت التعهد الذي انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي أكدت «إن هذا القرار صادر عن الأمن العام ونحن نلتزم به». ولفتت أيضاً إلى أن التعهد لا يشمل كل الطلاب السوريين، وإنما هو خاص بطلاب العلوم الدينية لأي دين أو جنسية انتموا. بونجم أكّدت أن هذا التعهد «بالمبدأ، قانوني، طالما أنه محدود بفترة الدراسة، وطالما أن هناك أسباباً موجبة تبرره». وأشارت الى وجود تعهّدات مماثلة «كتلك التي يوقّعها تلامذة الضباط بعدم الزواج لخمس سنوات إلى ما بعد تخرّجهم».

الأستاذ في جامعة القديس يوسف، أنطوان مسرة، اعتبر أن «نص التعهد واضح ورصين وقانوني ويستند الى وقائع آنية، وهو لا يمس حرية الفرد بالزواج مستقبلياً، ولا يضع قيوداً على حرية الحب. فهو نص محدد ويتعلق بحالة راهنة (لا يوجد أي علاقة أو ارتباط من أي نوع كان يربطني بفتاة من الجنسية اللبنانية)». من وجهة نظر قانونية: «التعهد مجرد تعهد معنوي، ليس له طابع إلزامي ولا يجوز أن يكون ملزماً قانوناً، فلا يحق لأحد منع الحب والزواج». ويشدّد مسرة على أن من «واجب النظام القانوني اللبناني القيام بإجراءات تضمن حقوق الفرد، وتحديداً ضمان عدم التحايل بواسطة الزواج للانتفاع بمفاعيل أي زواج بأجنبي أو أجنبية، والذي من نتائجه القانونية نيل الجنسية وما يتعلق بها من منافع كالإقامة وتعليم الأولاد وغيره». ولفت الى أن العديد من البلدان لحظت ما يسمى «الزواج الأبيض» mariage blanc الذي يعقد في سبيل اكتساب الجنسية، وعمدت إلى إجراءات عدة تضمن أن لا يكون الزواج وسيلة تحايل لنيل الجنسية.

> صاغية: لا يحق للأمن العام التشريع واستقالة وزارة العدل من دورها أوصلتنا الى هنا

ومِثل هذه القوانين يثير جدلاً في أماكن صدورها. وهي، بالنسبة الى كثيرين، قوانين على «حافة العنصرية». وجهة نظر يعبّر عنها المحامي نزار صاغية الذي يؤكّد «أن هذا التعهد انتهاك فاضح وسافر لكل منظومة حقوق الإنسان وللدستور اللبناني الذي التزم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان». يذهب صاغية أبعد من ذلك: «يطلبون من الإنسان أن يتجرد من جزء من إنسانيته. بأي حق يتدخلون في خصوصيات الناس ويمنعونهم من إقامة علاقات عاطفية؟».

يلفت صاغية الى أنها «ليست المرة الأولى التي يتدخل فيها الأمن العام بالشؤون الخاصة للناس». ففي السابق، أصدر الجهاز تعميماً يمنع العاملات الأجنبيات من الزواج بلبنانيين، ويلزم أصحاب العمل الإبلاغ عن أي علاقة حب أو زواج قد ترتبط بها العاملات تحت طائلة ترحيلهن. تم التراجع عن هذا التعميم إثر حراك حقوقي لـ«المفكرة القانونية». في رأي صاغية، «من العار أن تصدر في لبنان تعاميم من هذا النوع»، مشيراً إلى أن «استقالة وزارة العدل من دورها تركت إدارة هذه الشؤون للأمن العام، وأوصلتنا الى قرارات كهذه كون الأمن العام جهة غير مشرّعة». واستغرب صاغية «كيف يوقّع كاتب عدل مثل هذا التعهد المنافي للقانون؟».

يشمل كل طلاب العلوم الدينية، بصرف النظر عن جنسيتهم ودينهم (هيثم الموسوي)

تقرير

صيدا: سكان مبنى متصدّع ينتظرون «مشيئة الله»!

آمال خليل

إثر سقوط مبنى متصدّع في برج البراجنة على رؤوس ساكنيه، تحسّس سكان عدد من المباني المشابهة في صيدا رؤوسهم تحسباً لمواجهة مصير مشابه للضحيتين زينب عيتاني وطفلتها سالي اللذين قضيا في عين السكة. فالمدينة شهدت في السنوات الماضية حوادث انهيار أجزاء من مبان متهالكة، لا سيما في الأحياء الشعبية في صيدا القديمة. هذه المباني تقطنها عائلات بـ«المفرق»، فيما مبنى بدير وحمدان المهدد بالسقوط تسكنه عائلات بالجملة تتوزع على 25 شقة في ثماني طبقات شيدت عام 1977. علماً بأنه في حال سقط، لن يسقط وحده ولن يكون سكانه المتضررين وحدهم. فعند جانبه الأيمن، يلتصق به مبنى سكني مؤلف من ثلاث طبقات شيد قبله بسنوات. ومن خلفه، ترتفع مبانٍ سكنية أيضاً. فيما الى يساره مبنى قديم شيد عام 1940، يخضع حالياً للترميم بعد سنوات من الإهمال.

أمام هول الدمار في برج البراجنة، أعاد الناشط الصيداوي نجيب عزام تحريك قضية مبنى حمدان وبدير الواقع في حي الدكرمان على العقار رقم 1089 في منطقة البوابة الفوقا. منذ سبعة أشهر، استشعر سكانه بالخطر الشديد بعد انهيار أجزاء من أعمدة الأساسات الأرضية ونتوء ألواح الحديد الصدئ منها وتصدع سقوف الطوابق وجدرانها إلى أن سكنتها الرطوبة وتسربت منها المياه. شكلوا وفداً وقصدوا بلدية صيدا. بحسب يحيى حبيش الذي يملك شقة ومحلاً لبيع الحيوانات في الطبقة السفلية من المبنى، كلف رئيس البلدية محمد السعودي رئيس الدائرة الهندسية في البلدية زياد الحكواتي إجراء كشف هندسي وتحديد حال المبنى. بالتزامن، كلف السكان مكتباً هندسياً للغاية ذاتها. النتيجة التي توصل إليها كل من البلدية والمكتب، جاءت متطابقة. «المبنى متصدع وبحاجة إلى ترميم وتدعيم، خاصة في الطبقتين السفلية والأرضية، ما يهدد السلامة العامة للمواطنين». تبلغ السكان بالنتيجة وخلدوا إلى شققهم. لم يتحركوا لا على صعيد ترك منازلهم ولا على صعيد الترميم.

> المبنى يضم 25 شقة ويهدد انهياره مباني مجاورة

بعد انهيار مبنى برج البراجنة، تحرك ملف المبنى مجدداً. سارعت البلدية إلى إنذار السكان «بوجوب الإخلاء فوراً والمباشرة بأعمال التدعيم والترميم حفاظاً على سلامة المارة والمواطنين، وإلا بادرت البلدية الى اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة بحقكم» كما جاء في نص الإنذار. عند مدخل المبنى، علقت البلدية ملصقاً يذكر المارة والداخلين والخارجين بتهديده للسلامة العامة. بعد يومين على الإنذار، لم يتحرك السكان ولم يغيروا من وتيرة حياتهم اليومية.

يقول محمود الجنزوري (يستأجر شقة في المبنى منذ 12 عاماً ولديه ستة أولاد، فيما ابنه يستأجر شقة أخرى) إن الأهالي يرفضون إخلاء منازلهم قبل تأمين البديل المناسب وتحمل نفقات الإيواء. حبيش بدوره فضّل أن ينتظر «مشيئة الله تحت سقف بيتي، على أن أشرد زوجتي وأطفالي في الشارع». ولفت إلى أن الخلاف على من يتحمل نفقات الترميم والإيواء هو من جمّد القضية في الأشهر الماضية. «تبلغ تكلفة الترميم حوالي 300 الف دولار. معظم السكان لا يستطيعون دفع شيء من المبلغ، في حين أن البلدية لا تملك صلاحية لتكبد النفقات. ولهذه الغاية تواصلنا مع مالكي المبنى للتباحث فيمن يدفع. حتى الآن، تجاوب البعض وننتظر رد فعل البعض الآخر».

قطاعات

التعليم الأساسي
وقف عمل المرشدين

1000 متعاقد من معلمي الارشاد الصحي والتربوي باتوا خارج المدارس الابتدائية الرسمية بفعل صدور قرار مفاجئ عن برنامج الدعم الشامل في وزارة التربية (تعليم اللاجئين السوريين في دوام بعد الظهر) يقضي بايقاف عملهم، بحجة النقص في التمويل.

رابطة المعلمين استنكرت القرار ودعت فروعها في المناطق الى عقد جمعيات عمومية لمديري المدارس التي تعلم بدوام بعد الظهر ومصارحتهم بأن الرابطة لديها هواجس من ان الأموال قد لا تتوفر لدفع مستحقات جميع المعلمين في نهاية العام.

وأوصت الرابطة الجمعيات بمناقشة تنفيذ الاعتصام او الإضراب الشامل لمدارس بعد الظهر حتى يعود برنامج الدعم الشامل عن قراره. ومع أن العام الدراسي بات في منتصفه، لم تصل حتى الآن أي مبالغ الى صناديق المدارس الرسمية كما لم يقبض المتعاقدون في دوام قبل الظهر وبعده أي قرش من مستحقاتهم رغم مرور 5 أشهر على بدء العام.

مياومو الكهرباء
ما هو مصيرنا؟

عاد أمس مياومو مؤسسة كهرباء البنان الذين يعملون لمصلحة شركة «دباس» إلى التحرك، مطالبين بمعرفة مصيرهم. فهم اليوم في الشارع بلا عقد عمل وبلا صفة بعدما انتهى عقد شركتهم الملتزمة تقديم خدمات التوزيع والجباية في ما يُسمّى المنطقة الثالثة (الضاحية الجنوبية وجبل لبنان الجنوبي والجنوب) بتاريخ 2017/12/31.

وكان هؤلاء، وعددهم نحو 800 مياوم و200 موظف قد أوقفوا تحركهم قبل 3 أسابيع، في بادرة حسن نية، لكونهم قبضوا رواتب الأشهر الثلاثة الأخيرة قبل انتهاء عقد الشركة (تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول)، وبالنظر إلى الوعود التي قطعها المسؤولون لهم لجهة أن أزمة عملهم ستحل في أول جلسة لمجلس الوزراء.

ولما لم يستجدّ أي معطى في هذا المجال، أقفوا أمس صالة الزبائن في المركز الرئيسي للمؤسسة. وبعد مرور وقت على اعتصامهم حضرت قوة أمنية وفتحت الصالة بالقوة وخيّرتهم بين الخروج أو الاعتقال. فما كان من المياومين إلا أن خرجوا من المكان، مؤكدين عودتهم يوم الإثنين «لفضح كل شيء» في مؤتمر صحافي.

الجدير ذكره أن كل المعاملات التي تتعلق بأعمال الصيانة وتركيب العدّادات والكشف على المباني الجديدة وتركيب المحولات وسواها، متوقفة في هذه المنطقة.

تعليم عشية موعد تسليم الموازنات في 28 الجاري، يرمي اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة كرة النار في ملعب وزارة التربية. فترفع مدارسه إليها موازنات لا تتضمن الدرجات الست للمعلمين وكثير منها غير مذيل بتوقيع لجان الأهل. ماذا ستفعل وزارة التربية؟ هل تقبلها وتودعها في الأدراج بلا أي حلول للزيادات على الأقساط أم تطلب التدقيق في حسابات المدارس وأرباحها؟

المدارس الخاصة «تأكل» حقوق المعلمين

موازنات بلا الدرجات الست وبلا تواقيع لجان الأهل

بعض المدارس لم تعرض الموازنات على لجان الأهل حتى الآن (مروان بو حيدر)

فاتن الحاج

المهلة المعطاة للمدارس الخاصة لتسليم موازناتها للعام الدراسي 2017 ــ 2018، والممددة شهراً واحداً بقرار استثنائي من وزير التربية مروان حمادة، بدأت تنفد. 12 يوماً فقط تفصل المدارس عن اليوم الموعود. الثابت في إعداد الموازنات أن كل المدارس المنضوية في اطار اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة التابعة لجمعيات دينية لم تضمّن موازناتها الدرجات الست الاستثنائية للمعلمين، وبالتالي فإن الزيادات المطروحة على الأقساط المدرسية في الموازنات تتعلق فقط بتحويل سلسلة الرتب والرواتب. أما في ما يتعلق بدراسة الموازنات، فما حصل خلال المهلة الممددة قسرياً من 31 كانون الثاني وحتى 28 شباط، أن بعض إدارات المدارس لم تعرض حتى الآن مشاريع الموازنات على لجان الأهل للمصادقة عليها، فيما خضعت موازنات أخرى للنقاش ولم تنل توقيع اللجان، ووقّعت لجان أخرى الموازنات تحت الضغط، ومن دون أي احترام للمهل المنصوص عليها في قانون تنظيم الموازنات المدرسية 515 /1996. القوانين تنص بوضوح على أن الهيئة المالية هي المخوّلة درس الشؤون المالية وإقرار الموازنة وتحديد الأقساط المدرسية وتقرير الزيادة على الأقساط. وتنجز درس الموازنة خلال 10 أيام من تاريخ عرض مشروع الموازنة عليها، ولا يحق لمندوبي لجنة الأهل في الهيئة المالية اتخاذ أي موقف داخلها قبل الرجوع إلى لجنة الأهل، إلاّ في الحالة المنصوص عليها في الفقرة 8 من المادة 10 من القانون 515: «تتخذ لجنة الأهل قرارها بالأكثرية المطلقة في ضوء تقرير مندوبيها في الهيئة المالية وتبلغه خطياً إليهما، وإذا انقضت مدة 15 يوماً ولم تتخذ هذه اللجنة أي قرار أو لم تبلغ قرارها إلى المندوبين في الهيئة المالية، يحق لهما اتخاذ الموقف الذي يريانه مناسباً». عملياً ما حصل في بعض المدارس، ومنها مدارس تابعة للمدارس الكاثوليكية، أن الهيئة المالية أقرت مشروع الموازنة خلال ساعات وليس أيام من دون أن ترفع تقريرها إلى لجنة الأهل للتوقيع عليه.

أمس، عممت الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية التي تضم 270 مدرسة على إدارات مدارسها أن ترفع إليها الموازنات ورقياً قبل 20 شباط الجاري للتدقيق، قبل أن تسلمها لمصلحة التعليم الخاص في وزارة التربية في الوقت المحدد. وفي التعميم تأكيد صريح على أن الموازنات يجب أن توضع فقط بموجب الجدول 17، طبقاً لما أرسلته الأمانة العامة للمدارس سابقاً وليس طبقاً للقانون 46، أي عملياً من دون الدرجات الست.

مصادر لجان الأهل في بعض المدارس الكاثوليكية تسأل: هل ستبرر الأمانة العامة لوزارة التربية أسباب عدم توقيع لجان الأهل على الموازنات وتضغط باتجاه قبولها؟ وهل ستقبل وزارة التربية الموازنات غير الموقعة من لجان الأهل أو تلك التي لا تتضمن الدرجات الست؟ وماذا سيحلّ ببند السلف على الزيادات المرتقبة التي تقاضتها المدارس في السنوات الست السابقة؟ هذه الأسئلة أرسلناها إلى الوزير حمادة وحاولنا الاتصال به مراراً بلا أي جواب.

المصادر تشير إلى أن القانون يقول إن المدارس هي التي ترفع الموازنات إلى وزارة التربية وليست الأمانة العامة. وترى أنّ المدارس التي لم تحترم المهل القانونية استخدمت تعميم الأمانة للضغط على لجان الأهل لتوقيع الموازنات قبل 20 الجاري، من دون إعطائها الوقت الكافي لدراسة الموازنة.

> **المدارس الكاثوليكية طلبت توقيع الموازنات قبل 20 الجاري**

الأمين العام للمدارس الكاثوليكية الأب بطرس عازار رفض في اتصال مع «الأخبار» التعليق على الموضوع مكتفياً بالقول: «بدك تشوفي المدارس، هيدا تدبير داخلي». وعما إذا كانت الأمانة العامة طلبت تحضير الموازنات بما يراعي القانون 46، أجاب: «هيدا موضوع ما بحكي فيه عالتلفون. وحياتك عندي اجتماع».

يذكر أنّ لجان الأهل المنضوية في اتحادات لجان الأهل في المدارس الكاثوليكية في بيروت وكسروان الفتوح وجبيل وتجمع لقاء الجمهور، أكدت التزامها تعليق تواقيعها على الموازنات المدرسية إلى حين إيجاد الحلول المرضية والمنصفة للجميع. هذا، على الأقل، ما تؤكده رئيسة اتحاد لجان الأهل في كسروان ــ الفتوح وجبيل ميرنا الخوري، مشيرة إلى أن عشرات المدارس رفضت التوقيع لكون الموازنات تتضمن زيادات مرفوضة على الأقساط، رغم أن بعضها خفضت، بحسب الخوري، الزيادات من 800 ألف ليرة إلى 350 ألفاً، تحت ضغط اتحادات لجان الأهل. اللافت ما تقوله الخوري لجهة أنّ توقيع موازنات لا تتضمن الدرجات الست هو مخالف للقانون 515، لكون القانون الجديد للسلسلة يتضمن ثلاثة مندرجات: غلاء المعيشة، تحويل السلسلة والدرجات الست. وتشير الخوري إلى أن عدم التوقيع على الموازنات يهدف لتكوين كتلة ضاغطة لدى وزارة التربية من جهة ولحماية المدارس الصغيرة المتعثرة من جهة ثانية.

مصادر الحملة الوطنية للجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة تلفت هي الأخرى الى أن مدارس كثيرة رفضت التوقيع على الموازنات، وأن تعميم الأمانة العامة يحمل في طياته ضغطاً على لجان الأهل ووزارة التربية على حد سواء لإيجاد حل للأزمة، ما سيطرح اشكالات قضائية بين لجان الأهل والوزارة على خلفية تجاوز صلاحيات لجان الأهل.

الإشكال في المدارس الكاثوليكية ليس مطروحاً لدى باقي مكونات اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة التي رفعت مدارسها الموازنات الموقعة بلا أي اصطدام مع «لجان الأهل التي نتفق معها لكون أقساطنا مدعومة وما بتزعل حدا»، بحسب تعبير رئيس جمعية المقاصد أمين الداعوق. يجزم الداعوق أن القرار متخذ داخل اتحاد المؤسسات وفي لقاء بكركي الأخير بأن الموازنات سترفع إلى وزارة التربية خالية من الدرجات الست «غير المستحقة لمعلمي القطاع الخاص برأينا». ووضع الداعوق الكرة في ملعب وزير التربية، مشيراً إلى أن مساهمات المدارس المجانية لا تغطي السلسلة في هذه المدارس. الداعوق أعرب عن اعتقاده بأنّ المدير العام لمدارس العرفان سامي أبو المنى أكد هو أيضاً أن الموازنات باتت في عهدة وزارة التربية، موضحاً «أننا سنحمّل الأهل الحد الأدنى من الزيادة المفروضة في الموازنات وليس كل الزيادة باعتبار أننا جمعية خيرية».

إفادات منح غير قانونية

تُضمّن بعض إدارات المدارس الخاصة الإفادات التي يقدمها الأهالي للمؤسسات الرسمية (المؤسسات العسكرية، الضمان الاجتماعي، صندوق تعاضد القضاة، وغيرها من المصالح المستقلة)، زيادات تقديرية على الأقساط قبل إقرارها بشكل قانوني ونهائي، أي قبل توقيع لجان الأهل على الموازنات المدرسية، ومصادقة وزارة التربية على توقيع اللجان لتصير رسمية ومعتمدة.

وتفيد المعلومات أن أحد موظفي القطاعات العسكرية طلب إفادة بالقسط ليقدمه الى مرجعيته الإدارية من أجل الحصول على المنحة المدرسية، ففوجئ بأن القسط ازداد 750 الف ليرة عما كان عليه في السنة السابقة للتلميذ الواحد، علماً بأنّ موازنة المدرسة لم تقرّ بعد.

تجدر الإشارة إلى أن الزيادة على القسط لا تصبح قانونية إلا بعد موافقة لجنة الأهل ووزارة التربية. ويعد سلوك المدارس هذا مخالفاً للقانون كون الزيادة لم يتم إقرارها، ومن المفترض أن تقدم المدرسة الإفادة بالقسط بحسب آخر موازنة مصادق عليها، على أن تلحظ أي زيادة مرتقبة بعد إصدار الملحق بالزيادة عند إقراره، ولا يجوز للمدرسة أن تحدد قسطاً استنسابياً من دون تصريح رسمي من الوزارة، وبالتالي تحصل على أقساط مع زيادة قبل إقرارها رسمياً. كما من غير الجائز للمؤسسات الرسمية والمصالح اعتماد افادة مدرسة غير مصادق عليها من الوزارة على أنها القسط الرسمي للمدرسة.

السؤال ماذا سيحصل اذا كانت قيمة الأقساط المقرة أدنى من القيمة المحددة في الإفادة المدرسية؟ هل ستعيد المدرسة المال إلى الجهة المانحة؟ وكيف تراقب المؤسسات الرسمية والمصالح التي تقدم المنح هذه المخالفات؟ أليست هذه أموال دافعي الضرائب والمكلفين؟ وهل تكون هذه المخالفة بمثابة إخبار للجهات المعنية؟

care
Defending Dignity. Fighting Poverty.

CALL FOR LOCAL TENDER

Tender Reference : 201802/CILB0001

Tender subject

Coaching program, Tripoli & Mount Lebanon for 38 MSEs.

Interested vendors are invited to obtain the bid documentation by contacting the CARE office in Beirut, Lebanon at: the following address:
Furn el Shebbak – Sami El Solh Ave, Serhal Building – 4th floor, Beirut – Lebanon.
Tel: +961 (0)1 381 775 / 757

The bid documentation is available only in English but contractors must submit offers in English [Documents to be translated to English by authorized translator if any.

Offers in response to this bid will be accepted until March 5, 2018.

علوم

الزرّ النووي
فقاعة إعلامية
وأخطر من أن يُترك لـ«المجانين»

عمر ديب

أن يطلب رئيس دولةٍ، مثل الرئيس الأميركي دونالد ترامب، توجيه ضربة نووية لأي دولة في العالم أمر سهل وممكن في أي لحظة. لكن ذلك يجب أن يمرّ بسلسلة من القادة الذين يستطيعون مساءلة الرئيس أو حتى الطلب منه وقف قراره إذا وجدوا ذلك غير ضروريّ أو غير منطقي. وهذا يصحّ على أية دولة نووية أخرى بدءاً من روسيا والصين وصولاً إلى كوريا الشمالية، أحدث دولةٍ في النادي النووي.

الزرّ الأحمر الشهير على طاولة الرئيس وفي متناول يده اليمنى هو محض خيال مشوّق يستهدف، من جهة، رفع منسوب الثقة بالنفس وبقوة القيادة عند جمهور الدولة، ومن جهة أخرى إثبات قوة الدولة وتفوّقها على خصومها في العالم.

ولعلّ آخر نقاش علني حول استخدام «الزرّ الأحمر» هو ذاك الذي دار، أخيراً، بين قيادتي الولايات المتّحدة وكوريا الشمالية، وتحوّلت منصة «تويتر» إلى ساحة مبارزة في امتلاك الزرّ والقدرة على تشغيله. لكن امتلاك القدرة أمر، ووضعها موضع التنفيذ أمر آخر. بمعنى آخر، لدى الرئيس الأميركي، مثلاً، السلطة والصلاحية الكاملة لطلب توجيه ضربة نووية بقرار ذاتي في حال وجد أن بلاده معرضةٌ للخطر. لكنّ ذلك الأمر سيمرّ، أولاً، بقائد القوّة النووية، وهو نفسه القائد العام للقوات الجوية، الذي يستطيع أن يرفض أو يضغط على الرئيس لسحب طلبه إذا كان غير مبرر. ووجود سلسلة من التراتبية القيادية في تنفيذ القرار تعتبر ضروريةً وأساسيّةً لحماية العالم من أي خطوات متهوّرة، وتثبت أنّه حتّى هذا القرار ليس ملكاً لفرد واحد ولو كان رئيساً، بل يخضع أيضاً لقرار القيادة العسكرية والإدارة الأمنية لأي بلدٍ. لكنّ الضامن الرئيسي لمنع استخدام هذا السلاح يبقى، من دون شكّ، في وجود ردع نووي مقابل من قوىً تستطيع حماية نفسها وردّ العدوان بمثله، ليشكّل التوازن الضمانة الفعلية. وهي ضمانة أقوى وأسمى من حكمة الفريق المولج تنفيذ قرارات الرئاسة.

في هذا السياق، تصبح حفلة تبادل التصريحات والتهويل باستخدام «الزرّ» مجرّد فقاعات إعلامية كاذبة، لأنّه لا يوجد، حرفياً وفعلياً، أي زر أحمر ولا من أي لونٍ آخر لنقره وتدمير العالم. وفي هذا السياق، يصبح تصريح الرئيس بجهوزيته لكبس الزرّ كمن يكذب الكذبة فيصدّقها. قد يكون الزرّ الوحيد المتوفّر هو ذلك المخصص لطلب الطعام أو الضيافة. لكنّ التصريحات الأخيرة على «تويتر» خلقت موجةً معديةً من الخوف أو التباهي، فانتشرت التقارير والأخبار السريعة حول الزرّ الجبّار كالنار في الهشيم، وتداولها كل العالم خلال ساعات كما لو أنّها حقيقةٌ مشرقة وخطرٌ داهم.

إنّ عملية اتخاذ القرار النووي في الولايات المتّحدة وتنفيذ ضربة نووية هي عملية معقّدة وتتطلّب مراحل عدة وموافقات، سواء كان القرار يتعلق باستعمال أسلحة نووية تكتيكيّة صغيرة أو أسلحة دمار كوني شامل. وبحسب القانون، الرئيس هو الشخص الوحيد المخوّل إعطاء الأمر بتوجيه ضربةٍ نووية. لكن، في حال كان القرار غير مبررٍ وليس ذا حاجةٍ قصوى، وسيؤدي إلى دمار كبير يمكن تجنبه، يستطيع المسؤولون العسكريون الكبار رفضه، وبالتالي يمكن للمسؤولين المعنيين عدم تشريعه على الإطلاق. أمّا في حال قدّر هؤلاء، وفي طليعتهم قائد القوّة النووية وقائد القوات الجويّة، أنّ هناك خطراً داهماً على البلاد سيؤدي إلى حدوث دمار كبير، يمكنهم حينها تشريع الأمر الرئاسي ووضعه موضع التنفيذ. ولا يجري تنفيذ الأوامر إلّا بعد التأكّد من أنّها أتت من الرئيس نفسه بالفعل، وعبر مرحلتين من الكودات السريّة والمشفّرة المتّفق عليها مسبقاً. أمّا في الدول النووية الرائدة الأخرى، مثل روسيا، فتحتاج عملية إطلاق صاروخ نووي إلى المرور بهيكليّة قيادية مشابهة في وزارة الدفاع وقيادة الجيش والقوات النووية. فالزرّ الجبّار غير موجود أيضاً في روسيا ولا في أي دولة نووية أخرى. غير أنّ الهرمية الروسية لا تتطلّب وجود شخص واحد محوري في كل مراحل أخذ القرار وووضعه موضع التنفيذ وصولاً إلى التحقق من الرموز المشفرّة، بل توجد فيها مشاركة أوسع من قبل القيادة العسكرية العليا المسؤولة عن معظم التفاصيل التنفيذية. ويختلف هذا النظام في دول أخرى، ففي باكستان يوضع القرار لدى قيادة الجيش إلى جانب السلطة السياسية. أمّا في الهند فيدير العملية جهاز مدني مختص تحت إمرة القيادة السياسية للبلاد.

> قد يبدو الأمر مخيفاً أو مقلقاً عندما نتخيل وجود زرّ نووي على طاولة رئيس دولةٍ ما، يستطيع بمجرّد نقره أن يحوّل دولةً أخرى أو قارّةً ما إلى ساحات من الأشلاء والخراب. لكن، لحسن الحظ، ليست هذه إلّا اختزالاً واهماً للحقيقة

> الزرّ الأحمر الشهير على طاولة الرئيس محض خيال مشوّق

الضوابط النووية لا تتحقّق إلّا من خلال حالتين لا ثالث لهما: نزع شامل للسلاح النووي أو ردع متوازن في امتلاك السلاح النووي. هكذا، يمكن وقف أي قرار «حكيم» أو «مجنون؛ عند أيّ رئيس حاليّ أو قادم، وهذا ما عمل عليه عدد من الدول حول العالم حتى اليوم، رغم كل الضغوط والمعيقات، فحمت نفسها وربما تحمي العالم من أي جنوح أحادي للتدمير والإخضاع.

لا يمكننا الجزم أنّ جزءاً من القيادة العسكرية يمكن أن يوقف قراراً نووياً عند الرئيس الأميركي إلّا في حال كان قراره مجنوناً فعلاً. ولا يمكن أن نتفاءل بوقف حصول الهجوم في حال اتّخذ قراره. لكنّه لن يكون بالتّأكيد من خلال زرّ ترامب الأحمر الذي لا يستطيع نقره إلّا على «تويتر»، ولن يمنعه سوى منظومة الردع الموازية، مهما علا صوت التغريدات.

الكرة اللبنانية

(هيثم الموسوي)

انطلقت أمس الجمعة، مباريات الأسبوع الـ17 من الدوري اللبناني الـ58 بكرة القدم. وكانت أهم المواجهات تلكَ التي جمعت العهد المتصدّر مع الراسينغ في الرابعة عصراً على ملعب مدينة كميل شمعون، فيما يستضيف ملاحقه النجمة الإصلاح البرج الشمالي القابع في المركز الأخير. بدوره، واجه الأنصار، المنتشي بفوزه الأول في مسابقة كأس الاتحاد الآسيوي، الشباب العربي على ملعب صيدا (16:00). ويلعب المتأهلان إلى نصف نهائي كأس لبنان، الإخاء الأهلي عاليه والتضامن صور مباراة مثيرة على ملعب أمين عبد النور في بحمدون، ويحلّ الصفاء ضيفاً ثقيلاً على النبي شيت، فيما يستضيف السلام زغرتا جاره طرابلس

عودة الدوري
الأنصار والعهد وما بعد آسيا

إعداد **علي زين الدين**

«دربي» الشمال

في الشمال، يستضيف السلام زغرتا ضيفه طرابلس في المرداشية (14:15)، في مباراةٍ لا تقبل القسمة على اثنين. فأصحاب الأرض يبحثون عن فوزٍ يبقيهم بين أندية النخبة، والضيوف لم يظفروا بالنقاط الثلاث في أيٍّ من مبارياتهم الأربع الأخيرة. ويملك مدرب السلام، التونسي ماهر سديري، مفاتيح لعب عدة، أبرزها الموريتاني مامادو نياس وإدمون شحادة وجان جاك يمين. وتمكن لاعبو السلام من الفوز بست ركلات جزاء هذا الموسم، أكثر من أي فريق آخر. من جهته، يبحث طرابلس عن فوزه الأول في ملعب السلام بعد زيارات أربع مخيّبة، خرج مهزوماً في ثلاث منها. ويعوّل المدرب موسى حجيج على عبد العزيز يوسف وأبو بكر الملّ وحسن كوراني في الهجوم، ومن خلفهم أحمد مغربي ونيناد نوفاكوفيتش وعبدالله عيش.

النجمة يتربص بالعهد

يدخل النجمة المباراة على ملعب المدينة الرياضية (الأحد 16:00) منتشياً بفوزه الأخير في الديربي على الأنصار في مسابقة الكأس، وهو يأمل تعثّر العهد وتخطّي الإصلاح ليقبض على الصدارة للمرة الأولى منذ كانون الأول 2014. ويعتمد المدرب الألماني بوكير على الحارس عباس حسن، الذي حافظ على نظافة شباكه للمرة الرابعة في آخر خمس مباريات، بعدما كسب ثقة الجهاز الفني. ويأمل مهاجم الفريق كبيرو موسى إعادة سيناريو مباراة الذهاب، التي سجل خلالها ثنائيته الثالثة في الدوري اللبناني، بمساعدة من نجم الفريق حسن معتوق، صاحب التمريرات الثماني الحاسمة. ويسعى لاعبو النجمة إلى تحقيق الفوز الـ11 على التوالي، في محاولةٍ للوصول إلى أفضل سلسلة انتصارات سابقة، منذ فوزهم في 15 مباراة توالياً عامي 2011 و2012.

سلسلة الإخاء الطويلة

يستضيف الإخاء التضامن صور على ملعب بحمدون (14:15)، وهو يأمل الوصول إلى المباراة الـ17 دون خسارة في جميع المسابقات. ثنائي الفريق الجبلي ألكسي خزاقة وأحمد حجازي ساهم بتسجيل 14 هدفاً، ويسانده الفلسطيني محمد أبو عتيق وسعيد عواضة صاحبا التمريرات الست الحاسمة. الإخاء لم يخسر على أرضه في آخر سبع مباريات، وهو يملك خط دفاعٍ مميز بقيادة أحمد عطوي والمغربي ربيع هوبريٍ وإبراهيم خير الدين ونادر مروش. ويفتقد الضيوف لاعب الوسط الغاني كوفي يبواه، الذي يغيب عن اللقاء بسبب نيله الإنذار الثالث. ويعتمد المدرب جمال طه على مهاجمه العاجي كريست ريمي، الذي ساهم بتسجيل أكثر من نصف أهداف الفريق.

النبي شيت بلا جمهور

يحل الصفاء ضيفاً على النبي شيت (14:15)، الذي يقوده المدرب غسان الأحمد، رابع مدربٍ للفريق هذا الموسم. الفريق البقاعي فاز على الصفاء مرتين خلال مواجهاتهما السبع في الدوري، واحدة منهما على أرضه. ويغيب عن تشكيلة أصحاب الأرض التوغولي غناما أكاتي وإبراهيم أبو حمدان، ما يحدّ من خيارات المدرب. كذلك يغيب جمهور النادي أيضاً عن اللقاء بسبب العقوبة الاتحادية. أما الصفاء، فقد يدخل المباراة بحارسه الاحتياطي الثالث، بعد إصابة محمد طه خلال مباراة ودية، وقبله علي حلال. وسيكون المدافع الكاميروني ستاندلي إيشابي والفلسطيني محمد قاسم ومحمد جعفر مهددين بالغياب عن مواجهة الأنصار في حال نيلهم الإنذار الثالث المتراكم.

- فاز الإصلاح مرة واحدة في آخر 39 مباراة له في دوري الدرجة الأولى.
- حافظ حارس النجمة عباس حسن على نظافة شباكه في أربع مباريات متتالية.
- حقق النجمة 10 انتصارات على التوالي في مسابقتي الدوري والكأس.
- فشل الإصلاح في التسجيل تسع مرات هذا الموسم.

- خسر الراسينغ في آخر سبع مباريات في الدوري.
- وصل العهد إلى المباراة الـ34 بدون خسارة في جميع المسابقات.
- سجل مهاجم الراسينغ عدنان ملحم أربعة أهداف برأسه، أكثر من أي لاعب آخر، مشاركةً مع مهاجم التضامن صور كريست ريمي.
- سجل لاعبو العهد خمسة أهداف من خارج منطقة الجزاء.

- ساهم مهاجم التضامن كريست ريمي بتسجيل 10 من أهداف فريقه الـ19.
- لم يخسر الاخاء الاهلي عاليه في آخر 17 مباراة.
- نال لاعبو التضامن أكبر عدد من البطاقات الملونة (41).
- سجل كوفي يبواه الغائب عن المباراة هدفاً واحداً وصنع ثلاثة أهداف.

- لم يخسر السلام على ملعبه بمواجهة طرابلس في آخر أربع مباريات.
- احتُسب للاعبي السلام ست ركلات جزاء، أكثر من أي فريق آخر.
- خسر طرابلس في أربع من المباريات الخمس التي قادها موسى حجيج.
- لم يسجل أي لاعب من طرابلس أكثر من هدفٍ واحدٍ في الدوري.

- فاز النبي شيت مرتين على الصفاء في مواجهاتهما السبع في الدوري.
- بدّل النبي شيت أربع مدربين في الدوري، أكثر من أي نادٍ آخر.
- صنع مهاجم الصفاء الكاميروني إرنست أنانغ ستة أهداف، أكثر من أي أجنبي آخر.
- لم يخسر الصفاء سوى في مباراة واحدة افتتح فيها التسجيل هذا الموسم.

- صنع لاعب الأنصار عباس عطوي تسعة أهداف، أكثر من أي لاعب آخر.
- سجل لاعبو الأنصار هدفاً واحداً من خارج منطقة الجزاء في 16 مباراة في الدوري.
- ارتكب لاعبو الشباب العربي ثمانية أخطاء أدت الى احتساب ركلات جزاء.
- حصل الشباب العربي على ركلة جزاء واحدة، أهدرها الأرجنتيني لوكاس غالان.

الصراع على «المدينة» الفريقان معاً... أو لا أحد!

انتقلت المواجهة بين الفرق في الدوري اللبناني لكرة القدم من التنافس على اللقب إلى التنافس على الملعب. ففي ظل أزمة الملاعب في لبنان وتحوّل أرضية ملعب صيدا الى «بورة» نتيجة إقامة العديد من المباريات والتمارين عليها خلال الأسبوع، أصبحت المدينة الرياضية «نجمة الملاعب»، والجميع يتصارع للعب عليها

عبد القادر سعد

في الثامن من الشهر الحالي عادت الحركة إلى ملعب المدينة الرياضية. انتهت فترة التأهيل، واستضافت «المدينة» مباراة النجمة والأنصار ضمن ربع نهائي كأس لبنان. كانت مباراة احتفالية. حضرها ما يقارب الـ18 ألف مشجّع. بدت أرضية الملعب شكلاً ونوعية بصورة جيدة. فجاءت المباراة عالية المستوى، وهو أمر طبيعي، في ظل الارتباط المباشر بين جودة أرضية الملعب والأداء الفني الجيد. لكن منذ الثامن من الشهر الحالي وحتى الثامن عشر منه، يكون ملعب المدينة الرياضية قد استضاف أربع مباريات، واحدة في ربع نهائي الكأس ومثلها في كأس الاتحاد الآسيوي بين العهد والزوراء واثنتان في الأسبوع 17 من الدوري بين العهد والراسينغ، والنجمة مع الإصلاح، إلى جانب تمرينين يوم الأحد الماضي للزوراء والعهد قبل مباراتهما الآسيوية.

أمرٌ يخالف الاتفاق الذي عُقد بين إدارة المدينة الرياضية والاتحاد اللبناني لكرة القدم بإقامة مباراة واحدة أسبوعياً. لكن في بلد مثل لبنان تلعب فيه التسويات دور البطولة سيستضيف الملعب مباراتين في الدوري في ظرف 48 ساعة.

ما الذي تغيّر؟

القصة تحوّلت إلى منافسة بين العهد والنجمة على ملعب المدينة الرياضية بشكل غير مباشر. أمس وأول من أمس كانت الاتصالات دائرة على أعلى المستويات الكروية لإقامة مباراة النجمة والإصلاح البرج الشمالي في الأسبوع 17 على ملعب المدينة الرياضية بدلاً من ملعب صيدا نظراً لأرضيته السيئة. المشكلة كانت أن جدول مباريات مرحلة الإياب برمج مباراة الراسينغ والعهد على ملعب المدينة الرياضية (أقيمت أمس) والنجمة مع الإصلاح على ملعب صيدا التزاماً بالاتفاق بين الاتحاد وإدارة المدينة الرياضية. لكن النجماويين تحركّوا في اليومين الماضيين منطلقين من ثغرة حصلت وهي إقامة مباراة العهد والزوراء العراقي في كأس الاتحاد الآسيوي يوم الاثنين الماضي على ملعب المدينة الرياضية، ومن ثم سيلعب العهد بعد أربعة أيام في الدوري على الملعب عينه. "فإذا كان العهد سيلعب مباراتين نحن أيضاً نريد أن نلعب في المدينة مع الإصلاح؛ و«ما حدا أحسن من حدا»"... هذا كان لسان حال النجماويين في اليومين الماضيين من مسؤولين وجمهور.

لكن المشكلة لا تتوقف على الأسبوع السابع عشر، فمباراة النجمة والإصلاح، وهنا كان دورُ لنائب الرئيس الثاني في النادي معتز زريقة الذي يشغل منصب عضو المكتب السياسي في تيار المستقبل لحلّ المشكلة، حيث اتصل بالشيخة متمنياً عليه استضافة المباراة لصعوبة إقامتها على ملعب صيدا.

لكن هذا الحل عالج جزءاً من المشكلة حيث بقيت مشكلة باقي المباريات، وعليه عُقد اجتماع أمس بين الشيخة وأمين عام الاتحاد اللبناني لكرة القدم جهاد الشحف جرت فيه إعادة جدولة المباريات التي سيحتضنها الملعب، حيث تقرر إقامة مباراة النجمة والصفاء على المدينة، على أن يقوم الاتحاد بنقل مباراة الصفاء والأنصار في 22 الجاري من ملعب المدينة الرياضية، مع احتمال إقامة مباراة النجمة والعهد في ختام الدوري يوم السبت في 14 نيسان بدلاً من 15 منه.

والصفاء في الأسبوع التاسع عشر في 3 آذار مبرمجة على ملعب صيدا، وكذلك الأمر بالنسبة لمباراة النجمة والأنصار في الأسبوع العشرين في 17 آذار الذي يشهد أيضاً مباراة العهد والصفاء قبل 24 ساعة المبرمجة على ملعب المدينة الرياضية. وما بين تلك المباريات لقاءات للأنصار والعهد في كأس الاتحاد الآسيوي في 6 آذار و13 منه، ما يعني عدم إمكانية إقامة كل تلك المباريات على ملعب المدينة الرياضية. أما المشكلة الأكبر فستكون في ختام الدوري بين العهد والنجمة في 15 نيسان، حيث أن ملعب المدينة الرياضية مرتبط بنهائيات البطولة المدرسية في 15 نيسان. وقد يكون على إدارة النجمة العمل على نقل مباراتي الصفاء والأنصار الى المدينة وحل مشكلة ختام الدوري أكثر من مباراة الإصلاح نظراً لحساسيتهما وأهميتهما.

أمرٌ يجيب عليه رئيس النادي أسعد صقال لـ«الأخبار» معتبراً أن مباراة الإصلاح أصعب من مباراتي الأنصار والصفاء. فالفارق الفني بين الفريقين سيُلغى على أرضية كأرضية ملعب صيدا، وطريقة لعب الإصلاح، الساعي الى إحراز ولو نقطة في ظل صراعه على الهروب من الهبوط، مختلفة عن الصفاء والأنصار اللذين يلعبان بطريقة مفتوحة، وهناك كرة قدم حقيقية في المباريات معهما، وبالتالي تكون أرضية الملعب على الفريقين. «ومن هنا تكمن أهمية اللعب مع الإصلاح على ملعب المدينة الرياضية ولكن سنعمل على نقل المباراتين الأخريين أيضاً من صيدا إلى المدينة».

إذاً تحوّلت المسألة بين العهد والنجمة وملعب المدينة الرياضية بالنسبة للنجماويين الى معادلة واحدة «إما أن يلعب الفريقان على المدينة أو لا أحد يلعب». هذا الأمر ولّد مشكلة خصوصاً بعد الكتاب الذي أرسلته إدارة المدينة الرياضية إلى الاتحاد طلبت فيه نقل المباراة بين العهد والراسينغ الى ملعب آخر التزاماً بالاتفاق بإقامة مباراة واحدة في الأسبوع وكانت مباراة كأس الاتحاد. لكن جراء تمني الاتحاد على إدارة المدينة عدم نقل المباراة لصعوبة الأمر خصوصاً مع وجود نقل تلفزيوني، عاد رئيس مجلس الإدارة رياض الشيخة ووافق على استضافة المباراة أمس. ومن هنا كان الحل الوحيد

> اتصل معتز زريقة برياض الشيخة متمنياً عليه الموافقة على استضافة المباراة

العهد يفلت من فخ الراسينغ

أفلت فريق العهد من خسارة كادت أن تكون «زلزالاً» حين قلب تأخره أمام الراسينغ الى فوز 3 - 1 على ملعب المدينة الرياضية في افتتاح الأسبوع السابع عشر من الدوري اللبناني لكرة القدم. فوزٌ عزز صدارة عهداوية كادت أن تصبح في خطر في حال بقي بطل لبنان خاسراً. افتتاح الأسبوع كاد أن لا يحصل مع تلويح الراسينغ بعدم خوض المباراة احتجاجاً على عدم اللعب على ملعب بحمدون المعتمد من قبلهم أرضاً لهم. موقف سعى الراسينغاويون الى تسجيله اعتراضاً على عدم اعطائهم حقهم، لكنه موقف كان في نظر المسؤولين في العهد «بروباغاندا» لم تكن لتكتمل وينسحب الراسينغ من اللقاء.

وتتكرر مسألة أرض الفريق ومكان المباراة في كل موسم، حيث تعتبر الأندية أن من

حق صاحب الأرض اختيار ملعبه كما يحصل عالمياً. لكن من وجهة نظر الاتحاد، فإن هذا الأمر لا يمكن أن يطبّق في لبنان بسبب أزمة الملاعب من جهة، ولعدم قدرة التلفزيون الشريك على النقل من بعض الملاعب. وهناك العديد من الحالات التي لم تستطع الأندية اللعب على أرضها. فالعهد تحديداً لم يكن يرغب في خوض لقائه مع النبي شيت في صيدا بل كان يريد اللعب على ملعبه، لكن اتحاد اللعبة أصرّ مراعاة لظروف النقل التلفزيوني. أمرٌ تكرر مع الشباب العربي هذا الأسبوع والذي كان يريد استضافة الأنصار في بحمدون لكن الاتحاد أجبره على اللعب في صيدا.

المهم أن الراسينغ عاد وتراجع عن قراره بالانسحاب وخاض المباراة، وكان قريباً من تحقيق المفاجأة وتقديم خدمة العمر للنجمة الوصيف، حين تقدّم بهدف نيكولاس كوفي في الدقيقة 34 من الكرة الوحيدة التي سنحت للراسينغ، علماً أن كوفي طرد في الدقيقة 97 من اللقاء. وفي الشوط الثاني انتفض العهد وبدا واضحاً أن التعديل وحتى الفوز مسألة وقت، في ظل الأداء الذي قدمه مقابل تراجع الراسينغ حفاظاً على الهدف. أمرٌ تحقق حتى الدقيقة 78 قبل أن يعادل عيسى يعقوبو (الصورة) النتيجة، ثم منح حسن شعيتو «موني» التقدم للعهد (86) قبل أن يعزز نور منصور النتيجة 3 - 1 من ركلة جزاء بعد عرقلة أحمد زريق (91).

(مروان بو حيدر)

برميير ليغ

إنكلترا جنّة سوق الانتقالات
وحوش الثراء الفاحش

من يتهم مانشستر سيتي ومدربه الإسباني جوسيب غواردیولا بالاستفادة من الأموال يمكنه ان يطّلع على سعر قيمة مجموعة لاعبي نادي مانشستر يونايتد (أ ف ب)

توسون

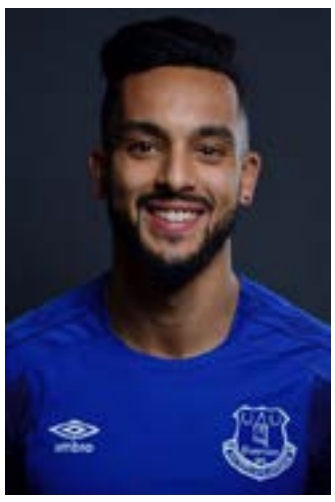
ولكوت

ترقّبٌ كبير في إنكلترا ما سيحصل الأسبوع المقبل مع توقيع عقدٍ جديد لحقوق النقل التلفزيوني. يأتي ذلك في ظل توقّع انخفاض قيمته. ما قد يؤثر على تربّع أندية «البريميير ليغ» على عرش أكثر الأندية إنفاقاً في العالم، وتشكيلاً لفرقٍ تعدّ الأغلى ثمناً بين أقرانها في البطولات الأوروبية الأخرى

شربل كريّم

العودة إلى ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي تترك صورة واحدة عند المتابع، وهي ريادة الدوري الإيطالي لكرة القدم وتفوّقه على كل البطولات في العالم. وقتذاك، كان النجوم يتقاطرون للعب في «الكالشيو» أو ما أسموه «جنة كرة القدم»، فكانت أندية الـ«سيري أ» تغريهم بأموالها وأضوائها المسلّطة عليهم. وهذا الأمر كان مردّه إلى العائدات التسويقية والتلفزيونية الهائلة التي كانت تغرق الدوري الإيطالي وأنديته.

لكن، مع انخفاض المؤشر في إيطاليا، حدث ارتفاع في مكانٍ آخر. في إنكلترا في الفترة الممتدة ما بين أواخر التسعينيات وبداية الألفية الجديدة. ووصلت أرقام بيع حقوق النقل التلفزيوني إلى مبالغ قياسية أنعشت خزائن الأندية الإنكليزية وجعلتها «تتمختر» في سوق الانتقالات وتتبضع منه ما طاب لها.

ومع الكلام عن صفقة جديدة ستسجّل تراجعاً ملحوظاً لناحية قيمة الحقوق، ستتأثر بها أندية الدوري الممتاز بلا شك، ولو أن مواردها المالية لا تنحصر فقط بمسألة النقل التلفزيوني. وهي التي تجني مكاسب كبيرة من أسواق الإعلانات، إضافةً إلى أرباح ضخمة من الأسواق التي سبق أن انفتحت عليها في القارات المختلفة.

ورغم الصورة الإيجابية التي لا يمكن إسقاطها عن الدوري الإنكليزي، ودخول الأموال الأجنبية إلى غالبية الأندية الإنكليزية، لا بدّ أن يكون هناك تأثير سلبي جراء الصفقة الجديدة التي من المفترض أن تروّض هذه الأندية نسبياً في سوق الانتقالات وتكبّلها في مكانٍ ما. وقد تعطي عملية حسابية بسيطة صورة واضحة حول مدى استفادة أندية إنكلترا من الأموال التي تُضخّ في خزائنها موسميّاً، وهي التي تحتل مراكز متقدّمة في حال جمعنا قيمة لاعبي كل تشكيلة للفرق الـ20.

> قيمة مجموعة لاعبي نادي مانشستر يونايتد وصلت إلى 930 مليون دولار

> تتخطى قيمة لاعبي متصدر «البريمير ليغ» مانشستر سيتي الحاليين المليار دولار، ليكون بذلك صاحب التشكيلة الأغلى ثمناً في عالم «المستديرة». وهو الذي صرف

ومن المؤكد أن الإنكليز كانوا أحد الأسباب الأساسية وراء تضخّم أسعار اللاعبين في سوق الانتقالات، إذ ضربوا أرقاماً قياسية في عملية الشراء، في كل مرة فُتح وأُغلق فيها السوق. وما الصفقة الضخمة التي جلب من خلالها نادي مانشستر يونايتد الفرنسي بول بوغبا من نادي يوفنتوس الإيطالي إلا دليل على هذا الكلام.. وقد كرّت بعدها الصفقات الضخمة التي تجاوزت الـ100 مليون دولار داخل إنكلترا وخارجها. وعلى سبيل المثال، 364 مليون دولار بين السوقين الشتوية والصيفية للتعاقد مع 6 لاعبين.

ولا يبعد نادي باريس سان جيرمان عن مانشستر سيتي. فقد دفع ما يقارب المليار دولار أيضاً لبناء فريقه الحالي. ومن يتهم مانشستر سيتي ومدربه الإسباني جوسيب غواردیولا بالاستفادة من الأموال لتحقيق نتائج نوعية، يمكنه أن يطّلع على سعر قيمة مجموعة لاعبي نادي مانشستر يونايتد، التي وصلت إلى 930 مليون دولار. وبذلك يتقدّم على نادي تشلسي الذي دفع 737 مليون دولار ثمناً للاعبيه. واللافت أن كل هذه الأندية تتقدّم على ريال مدريد الإسباني الذي وُصف يوماً بصاحب الصفقات المليونية المجنونة، إذ أن تشكيلته الحالية كلّفته 617 مليون دولار.

هي أرقام خيالية طبعاً، لكن ما لا يمكن تخيّله أن يتقدّم نادٍ مثل إفرتون على العملاق الألماني بايرن ميونيخ على هذا الصعيد، إذ صرف لتجميع لاعبيه 454 مليون دولار، كان آخرهم في السوق الشتوية الثنائي ثيو ولكوت والتركي سنك توسون مقابل 66 مليون دولار. أما النادي البافاري، فدفع 451 مليون دولار مقابل لاعبيه.

إذاً، هو الثراء الفاحش والعيش الرغيد الذي يجعل أيضاً ناديين مثل كريستال بالاس (279 مليوناً) وساوثمبتون (284 مليوناً)، الذي يحارب للهروب من شبح الهبوط، يتقدّمان على نادي إنتر ميلانو الإيطالي ونابولي متصدر الـ«سيري أ».

حتى إن وست هام (221 مليوناً) يتقدّم على فريقين مهمين في إسبانيا هما إشبيلية وفالنسيا اللذين صرفا 198 و183 مليوناً على التوالي لتأسيس فريقين يمكنهما المنافسة على المراكز المتقدمة في «الليغا» المؤهلة إلى دوري أبطال أوروبا. يحدث ذلك بينما لن يكون بمقدور الفريق اللندني المذكور أن يطمح إلى تحصيل مركز في وسط الترتيب.

هو عصر الأندية الإنكليزية بامتياز، وسوق الانتقالات بات ملعبها وأرضها. لكن المؤشر قد يبدأ في التحوّل انخفاضاً، مع ما يتوقّع أن يحصل الأسبوع المقبل على صعيد الصفقة التلفزيونية الجديدة. لكن، رغم كل ذلك، وحتى الصيف المقبل وفتح السوق من جديد، لا يُفترض أن تفرح أندية أوروبا الأخرى، فكل المؤشرات لحركة «البيزنس» الإنكليزي حول العالم لا تشير إلى أن هناك استعداداً إنكليزياً للتراجع أو الانسحاب من الجبهات المختلفة. وما متابعة أخبار الانتقالات والأهداف التي وضعها الإنكليز للموسم المقبل إلا الدليل القاطع على هذا الكلام.

تراجع في قيمة حقوق النقل التلفزيوني

3,58 مليار جنيه إسترليني من أجل بث 128 مباراة في الدوري الإنكليزي الممتاز لكرة القدم على مدار ثلاثة مواسم، واعتباراً من موسم 2019-2020.

هذا هو المبلغ الذي ستدفعه شبكة «سكاي» التلفزيونية، التي يملكها الملياردير الشهير روبرت مردوك، وهي صفقة ستضع حدّاً للتضخم الرهيب في قيمة حقوق النقل التلفزيوني لمباريات الدوري الإنكليزي.

ولشبكة «سكاي» منافس وهي شبكة «بي تي» التي لن تحصل سوى على 32 مباراة في الموسم الواحد، وقيمتها 885 مليون جنيه إسترليني.

وفي حال جمعنا قيمة الصفقتين المتوقّع إبرامهما الأسبوع المقبل، يكون التراجع واضحاً في قيمة الحقوق، التي ارتفعت في المزادين السابقين بحوالى 70 بالمئة.

ففي عام 2015، تخطت «سكاي» و«بي تي» كلّ التوقعات، عندما دفعتا مبلغاً قياسياً وصل الى 5,14 مليار جنيه إسترليني لبثّ المباريات، وخصوصاً تلك التي تخصّ الفرق الكبرى التي استفادت في المقابل من الأموال لتبرم صفقات ضخمة في سوق الانتقالات.

لكن الشركتين ستدفعان الآن 4,46 مليار جنيه إسترليني، من أجل 160 مباراة في الموسم، ولمدة ثلاث سنوات.

الدوري الفرنسي

هيمنة باريس على الدوري

«مصانع المواهب» في فرنسا (ليست) في أزمة

حسن رمضان

في 2008 كانت لليون. 2009 لبوردو. 2010 لنادي الجنوب مارسيليا. 2011 لنادي ليل و2012 لمونبلييه. السنوات الخمس التي ذكرت كان فيها الدّوري الفرنسي حقيقيّاً بالمعنى الكروي وبما يمثّله الدوري في عالم كرة القدم. في 2012 بدأ الغزو. يشتري رجل الأعمال القطري وصاحب قنوات Bein Sports الحاليّة نادي العاصمة الفرنسية باريس الـ«PSG»، من ذلك الوقت، حتى يومنا هذا، إذا ما استثنينا الموسم الماضي، الذي حمل «المفاجأة». موناكو استطاع المنافسة. فاز نادي الإمارة موناكو بلقب الدوري الفرنسي لأول مرّة بعد سيطرةٍ للنادي الباريسي دامت أربع سنوات متتالية.

على الرّغم من الموسم الخرافي الذي قدّمه موناكو، والجدير بالاحترام، إذ قام بمنافسة حوت الأموال في الدوري نفسه باريس. إلّا أنه في الموسم الحالي عاد واستسلم من جديد هو وغيره من النوادي الفرنسية الأخرى لقدرات نادي «الخليفي» المالية. فبالطبع وبعد آخر صفقتين أبرمهما النادي، باستقطاب أحد أهم اللاعبين في العالم والذي من المتوقّع أن يكون الأفضل في السنوات المقبلة. نتحدث عن البرازيلي نيمار لاعب برشلونة السابق. والثاني، الفتى الصغير، الذي لفت الأنظار مع موناكو في الموسم المنصرم، كيليان مبابي. صفقتان قياسيتان، وصلت الأولى إلى 222 مليون يورو والتي تعتبر الأغلى في تاريخ الكرة، والثانية بـ«لعبة» من النادي الباريسي على الفيفا. أتقنها في مواجهة القوانين من ناحية وضع سقف لصرف الأموال في موسم واحد، حيث عمدت إدارة النادي إلى استعارة النجم مبابي لسنة واحدة مع وضع شرط إلزاميّة الشراء في السنة التالية بقيمة وصلت إلى 160 مليون يورو.

في تاريخ المسابقة، يأتي النادي الباريسي في المرتبة السادسة ضمن الفرق التي حققت اللقب. المرتبة الأولى من نصيب النادي الذي غاب عن الوقوف على منصّة التتويج مدّة 37 سنة. سانت إتيان بعشر مرّات. يأتي خلف النادي الثمانيني أحد أعرق الفرق الفرنسية في التاريخ والنادي الجنوبي الذي حقق اللقب 9 مرّات، كان آخرها في 2010 والفائز بلقب دوري أبطال أوروبا في 1993. مارسيليا. بطل النسخة السابقة يشغل المرتبة الثالثة مشاركة مع نانت بثمانية ألقاب. الجدير بالذكر هنا أن الدوري الفرنسي في هذ الموسم «منقسم ما بين دوريين اثنين». الأوّل يتضمّن فريقاً واحداً فقط وهو بي أس جي. الدوري الثاني يبدأ من المركز الثاني نزولاً. يأتي الكلام نتيجة الأرقام التي نراها أمامنا. الفارق ما بين الأوّل «باريس» والثاني موناكو 12 نقطة. في حين ما بين الثاني وصاحب المركز الثالث (مارسيليا) هو نقطتان فقط لا غير. إذاً هناك

> **الفارق ما بين «باريس» والثاني موناكو 12 نقطة وبين الثاني والثالث (مارسيليا) هو نقطتان**

فجوة ما بين النادي الباريسي من جهة والفرق المتنافسة على المركز الثاني من جهة أخرى بعيدة جداً. الجميع صار يعرف ذلك.

الفرق الفرنسية أصحاب المراكز المتقدمة نوعاً ما، تدخر كل ما تملكه من طاقة ومن تركيز ومن تكتيك حين يصل بها جدول المباريات ليحصرها بالمواجهة التي تنتظرها دائماً، على أحرّ من الجمر. مواجهتها مع المتصدر ومع الحاكم الأعلى للدوري الفرنسي أخيراً. نعطي مثلاً على هذه النقطة، المباراة التي جمعت ما بين ليون «مصنع المواهب» الأوّل في أوروبا حالياً، ضدّ العملاق الباريسي. يصل معدّل أعمار خطّ هجوم ليون إلى 21 سنة فقط، الذي يتشكّل من الجزائري الفرنسي، أحد أبرز نجوم الفريق والدوري في هذا الموسم نبيل فقير، والبانمي المنتدب من ريال مدريد ماريانو دياز، البوركيني تراووري، بالإضافة إلى اللاعب الذي استعاد مستواه في الأولمبيك بارك الهولندي لاعب الشياطين الحمر السابق ممفيس ديباي.

وحين نذكر «مصنع المواهب»، لا يمكننا إلا أن نضيف إلى الأسماء السابقة اسماً جديداً ظهر على الساحة الفرنسية. صاحب الأصول الجزائرية هو الآخر، أحد أفضل المواهب المكتشفة في هذا الموسم، الفرنسي حسام عوّار. دخلت هذه الكتيبة إلى المباراة واضعة هدفاً واحداً أمامها. الفوز على نيمار وزملائه. وبالفعل وصلوا إلى مبتغاهم. انتهى اللقاء بنتيجة 2-1 لأصحاب الأرض بهدف لنبيل فقير وبهدف آخر قاتل جاء في الدقيقة 93 من ديباي. بعد صافرة الحكم، لا يمكننا وصف النشوة التي لاحظناها على وجوه لاعبي الفريق، من حارس المرمى لوبيز، وصولاً إلى قائد الفريق فقير. ربّما الإمكانات لا تسمح لهم بالمنافسة على مدى طويل مع نادي العاصمة، إلّا أن الفوز عليه له طعم خاص، في ضفّة أخرى بعيدة عن منافسة الدّوري. حيث استطاعوا هزيمة أموالهم ولاعبيهم العالي المستوى بفضل العمل الجاد والإصرار على تحقيق الهدف. وبالطبع لا ننفي عمل المدرّب الرائع بطريقة لعبه وبفكره الهجومي الذي يكسب احترام الجميع من جرّاء هذا الفكر. المدرّب الفرنسي برونو جينيسيو. ما فعله ليون عجز عن القيام به كل من فرق المقدّمة، ربّما يمثّل هذا الانتصار نوعاً من الأمل للفرق الفرنسيّة للعمل على استعادة شخصيتها التاريخية التي محتها أموال قطر في السنوات الأخيرة التي مضت. رغم «العاطفة» و«التعاطف» مع «الروح التنافسية» في أي دوري، لا مفرّ من التأكيد على تفوق نادي العاصمة. ولكن، بلا شك، الدوري بين الفرق الأخرى، من المركز الثاني نزولًا، هو دورٍ ممتع أيضاً!

في العام الفائت فاز موناكو بلقب الدوري لاول مرّة بعد سيطرة للنادي الباريسي (أ ف ب)

يتشكّل هجوم ليون من الجزائري الفرنسي نبيل فقير والبانمي المنتدب من ريال مدريد ماريانو دياز (أ ف ب)

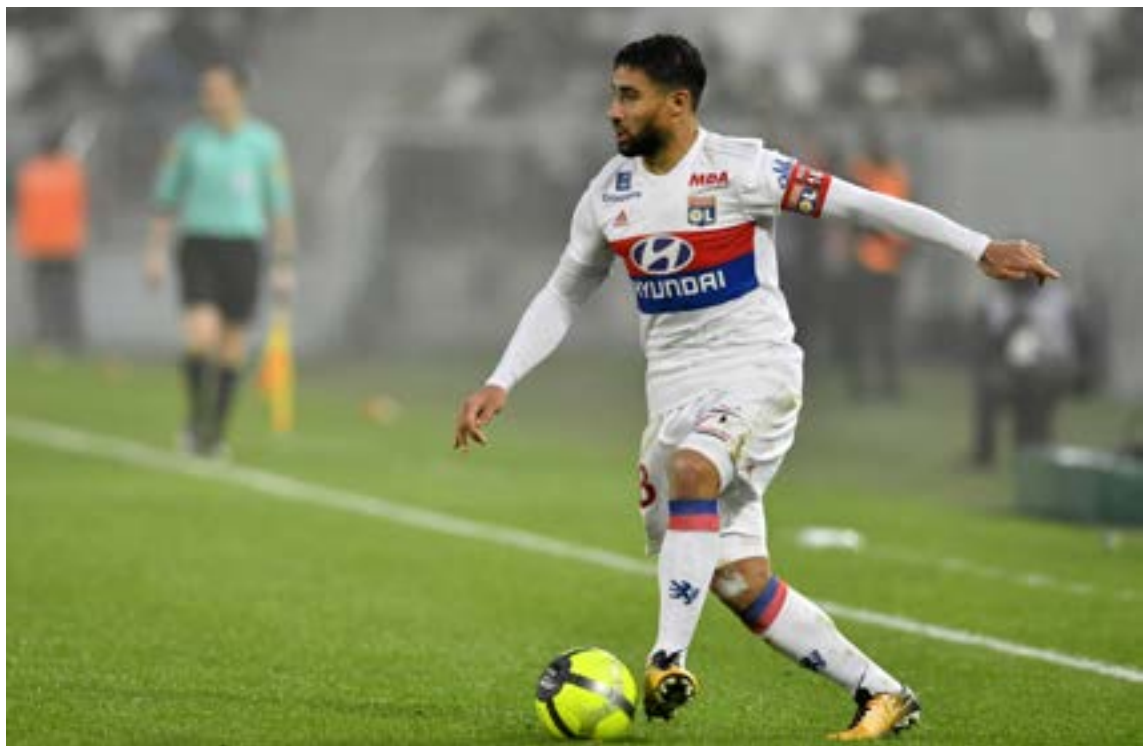

آخر فائز فرنسي بدوري الابطال هو مارسيليا في 1993 (أ ف ب)

الخلفيّة الطائفيّة والدستوريّة للصراع بين «التيّار»

الأزمة بين برّي وباسيل من إفرازات الطائف وعوارض فشله في إصلاح نظام الحكم (هيثم الموسوي)

أسعد أبو خليل *

من حسنات انسحاب النظام السوري من لبنان أنه كشفَ النظام السياسي على حقيقته هزيلاً سقيماً وغير قابل للاستمرار. لم تعد حجّة التذرّع بالنظام السوري تسري في تفسير سوء النظام اللبناني، وإن كان هناك من يروّج لفكرة أن المخابرات السوريّة (أو الإيرانيّة) هي التي تتحكّم بالمصير اللبناني وتخلق أزماته. لقد حظيَ اتفاق الطائف برعاية سعوديّة ـ سوريّة ـ أميركيّة أوكلت إلى النظام السوري ضبط إيقاع العلاقة بين مختلف الرئاسات والوزارات والزعامات. وضبط الإيقاع هذا لم يكن ناجحاً دوماً، إذ إن الصراعات بين الزعماء لم تكن نادرة، بل كانت الصراعاتُ بين أجنحة النظام السوري تنعكس صراعاتٍ بين زعماء لبنان أو العكس. لم يكن ممكناً قياس حياكة الطائف بوجود المُسيطِر السوري لأن قدرة الأطراف المحليّة على إدارة السياسة كانت محدودة بدرجات متفاوتة، ولأن النظام السوري كان يستطيع أن يفرض تسويات من خارج الدستور والقانون، لو أرادَ. لا، بل إن زعماء لبنان في تلك الفترة، خصوصاً رفيق الحريري، كانوا يستنجدون بالنظام السوري وأجهزة مخابراته لتقوية مواقعهم ولتعديل الكفّة لمصلحتهم على حساب زعامات وقيادات منافسة.

نحن نستطيع اليوم بعد أكثر من عشر سنوات على انسحاب النظام السوري من لبنان أن نحكمَ على إخراج الطائف. إن الأزمة التي استجدّت بين نبيه برّي وجبران باسيل هي من إفرازات الطائف، ومن عوارض فشله في إصلاح نظام الحكم في لبنان. إن سياق الطائف كان مغايراً للسياق الحالي للحياة السياسيّة في لبنان وللنظام الإقليمي العربي. تغيُّر السياق يُغيّر نمط نظام الحكم في لبنان. لقد توصّل نوّاب لبنان (البعيدين جداً آنذاك عن المزاج الشعبي العام) إلى اتفاق على أساس أن الانشطار الأساسي بين اللبنانيّين هو طائفي لا مذهبي أو طبقي. لم يحاول النوّاب العمل على التعاطي مع الأسباب الطبقيّة لاندلاع الصراع الأهلي في لبنان عام 1975، واكتفوا بعناوين عامّة للإصلاح خصوصاً أن الحركة الوطنيّة اللبنانيّة كانت منقرضة لأسباب أكثرها ذاتية، فيما كانت القيادات النافذة في بيروت الشرقيّة في حالة صراع عنيف. واختصر نوّاب لبنان (بمباركة سوريّة وسعوديّة) المواضيع في هويّة لبنان و«المشاركة» الإسلاميّة في الحكم وفي العلاقة اللبنانيّة ـ السوريّة. لكن السياق الحالي يخلو من راعٍ ومُدبِّر صارم قادر على فرض الإرادة متّى شاء. أي إن زعماء لبنان متروكون ليحلّوا مشكلاتهم بأنفسهم. لكن النظام الديموقراطي العادي يُفترض (نظريّاً) أن يكون قادراً ذاتيّاً على خلق وسائل تعبير ومؤسّسات تشريعيّة لها سلطة الفصل بين السلطات والزعامات. لكن هذا ليس لبنان.

لقد وصل جبران باسيل إلى السلطة بصحبة ما يُسمّى «الزعيم الماروني القوي». هذا المصطلح يعود إلى حقبة شارل حلو (1964 ـ 1970). لم يكن للحلو قاعدة شعبيّة يعتمد عليها، وكان هو الحلّ الوسط بعد أن رفض فؤاد شهاب رغبات فريقه للتجديد. فكان الحلو يعتمد بداية على المكتب الثاني (صاحب الولاء الأوّل لفؤاد شهاب) لكنّ الثقة بينه وبين «المكتب الثاني» تخلخلت، فاعتمد في المرحلة الثانية من عهده (خصوصاً بعد عام 1967) على الحلف الثلاثي الذي اكتسح انتخابات 1968 (بتأييد من الغرب وقسم من «المكتب الثاني» الذي عادى المقاومة الفلسطينيّة أكثر ممّا عادى خصوم فؤاد شهاب). فرنجيّة مثّلَ الزعيم الماروني القوي لكنه أيضاً قرّر بعد فشل الجيش في ضرب المقاومة في ربيع 1973 أن يستعين بـ«الكتائب» و«الأحرار» بالإضافة إلى الجيش لفرض ليس فقط إرادة النظام ضد المقاومة بل لِقمع المعارضة اللبنانيّة الداخليّة أيضاً (الإسلاميّة واليساريّة على حدّ سواء). والزعيم «الماروني القوي» كان سلطاناً في نظام ما قبل الطائف. صحيح أنه كان يحتاج إلى رئيس وزراء مسلم سنّي، لكن لم يكن في يد رئيس الوزراء أساليب أو وسائل المواجهة. كان رئيس الجمهوريّة يستبدل رئيس الوزراء ذا القاعدة الشعبيّة (مثل عبد الله اليافي أو صائب سلام أو رشيد كرامي أو سليم الحصّ في عهد سركيس) برئيس حكومة «طرطور»، أي الأداة الطيّعة بيد الرئيس (مثل سامي الصلح في عهد كميل شمعون أو شفيق الوزّان في عهد إلياس سركيس وأمين الجميّل). سركيس كان أيضاً رئيساً ضعيفاً مفتقراً القاعدة الشعبيّة، فاعتمد على النظام السوري حتى 1978 ثم سلّم مقدّرات الحكم لبشير الجميّل بعد ذلك. جبران باسيل يريد أن يغيّر موقع الرئاسة اللبنانيّة ويعيده إلى زمن ما قبل الطائف. لكن يحول دون ذلك معوقات عدّة باتَ أدرى بها. ميشال عون لا يفتقر إلى الزعامة الشعبيّة، لكنها لا تنتقل عن طريق المصاهرة. يحاول باسيل أن يعوّض عبر استثارة طائفيّة للجمهور، والاستثارة الطائفيّة هي الملاذ الضروري لفاقد الشعبيّة في لبنان. لكن باسيل اكتشف (ربّما بسبب طموحه الرئاسي أو من أجل تحقيق منجزات للعهد) أن موقع الرئاسة وحده لا يقرّر، كما قد يكون اكتشف أن إمكانيّة التمتّع بتحالف ماروني ـ شيعي وماروني ـ سنّي في آن هي مِن المُحال. باسيل تحمّس لسنوات لفكرة تأجيج العصب الانتخابي في المغتربات، لعلّ ذلك يضفي على زعامته إضافة طائفيّة لما يحمله هذا العامل من دغدغة للطموحات الطائفيّة لمَن يرغب في عكس مسار التغيير الديموغرافي التاريخي لمصلحة المسلمين (في منطق النظام الطائفي). زعماء الطائفيّة المارونيّة أدركوا «الخطر الديموغرافي المسلم» (بنفس عنصريّة الخوف الإسرائيلي ممّا يسمّونه هناك القنبلة الديموغرافيّة الفلسطينيّة)، وتعاملوا معه بوسائل عدّة، منها فرض نظام الأرجحيّة المارونيّة بالقوّة المسلّحة (بدأ ذلك في حرب 1958 قبل أن تنشأ ذريعة «محاربة التوطين الفلسطيني»، كأن تهجير الشيعة من بيروت الشرقيّة وتهجير السنّة من حي بيضون في الأشرفيّة كانا أيضاً بدافع محاربة التوطين). سخا النظام اللبناني في تجنيس المسيحيّين من الفلسطينيّين (لقد اعترض «التيّار الوطني الحر» أخيراً على تجنيس فلسطينيّين وطالب بحرمانهم الحق الاقتراعي، وهو كان بذلك يعني أن المسلمين من المُجنّسين الفلسطينيّين يجب أن يُحرموا الاقتراع، لا المجنّسين الفلسطينيّين المسيحيّين).

> **السياق الحالي يخلو من راعٍ ومُدبِّر صارم قادر على فرض الإرادة، وزعماء لبنان متروكون ليحلّوا مشكلاتهم بأنفسهم**

لكن باسيل وقع في مأزق؛ عوّل كثيراً على اقتراع المغتربين معتمداً على الخيال اللبناني الطائفي في المبالغة في أرقام المغتربين حول العالم، وفي اهتماماتهم بانتخابات تجري على بعد آلاف الأميال من مساكنهم. وتسجيل المغتربين كان هزيلاً جداً رغم الاستجداء وتمديد المهل. أدرك باسيل أن إمكانيّة إحداث تغيير ديموغرافي طائفي باقتراع المغتربين لن يتحقّق. لهذا، استعان بوسائل أخرى منها اجترار واضح لمشروع بشير الجميّل بكل قبائحه الطائفيّة والعنصريّة والسياسيّة الخارجيّة. لكن هذا المشروع يصطدم بواقع سياسي وطائفي مختلف تماماً لما كان الوضع عليه آنذاك. وإسرائيل لا تستطيع، حتى لو أرادت، أن تقتحم لبنان وتحتلّه متى تشاء لرفع شأن مَن يتحالف معها؛ هناك في لبنان مَن يخيفها ويردعها ويحدّ قدرتها على ترجيح الكفّات كما في الماضي. لكن جبران باسيل ماضٍ في مشروع يستعير الكثير من مضامين وشعارات بشير الجميّل. ليست مصادفة أن القضاء تحرّك في أوّل عهد عون كي يستدعي المناضل حبيب الشرتوني للتحقيق، أو أن وزير الخارجيّة حضر تكريماً لبشير الجميّل، الذي نعلم اليوم الكثير عن علاقاته الذيليّة بإسرائيل وعن كراهيّاته الطائفيّة البغيضة. واختار باسيل مرور أيّام على خطابه أمام الجامعة العربيّة كي يناقض كل ما جاء فيه ويصرّح (لـ«الميادين») بعدم وجود أيديولوجيّة عداء ضد العدوّ عند تيّاره، وأن لدولة الاحتلال الحقَّ في الوجود بأمان وأن لا مشكلة في وجودها. لا، بل زاد على ذلك بأن لام حزب الله على عدم بناء الدولة في لبنان كأن الحزب منعه من إيصال الكهرباء إلى المنازل، أو تحسين شبكات الهاتف أو محاكمة فساد الحريريّة.

ترافق موقف باسيل (باللغة العاميّة وخلافاً للخطاب المقروء بالفصحى في الجامعة العربيّة) مع مواقف له داخل مجلس الوزراء في الدفاع المستميت عن عرض فيلم «ذا بوست» وحذّر من «جرصة» أمام الغرب لو مُنع الفيلم. ومقدّمة نشرة أخبار محطة التيّار ذهبت بعيداً في التنديد بالمنع رافعة شعارات برّاقة عن الحريّات. والأحاديث في بعض المحطّات أخذت طابعاً طائفيّاً كالعادة في تصنيفات عن ثقافات متعدّدة بين اللبنانيّين وأن «المجتمع المسيحي» لا يقبل المنع (كما أن لغة الاستعلاء الطائفي ضد جمهور «أمل» لم تغبْ). لكن، لماذا لا تُقابل قوائم المنع الدينيّة والاجتماعيّة التي تصدر عن «المركز الكاثوليكي للإعلام» ـ الاسم وحده يجب أن يثير الاعتراض ـ بالتنديد والاعتراض والإصرار على الحريّات؟ هناك ضخ لثقافة التطبيع والسلم مع العدوّ وقد ساهم فيها جبران باسيل. وباسيل حاول أيضاً أن يعيد طرح الكانتونات عبر «القانون الأرثوذكسي» لكن ذلك لم يمرّ، وأسهب في الحديث عن الهويّة المشرقيّة المتميّزة عن الهويّة العربيّة؛ أي عدنا إلى ما قبل الطائف. لكن باسيل يصطدم في طموحاته المزدوجة، أي تعزيز موقع رئيس الجمهوريّة وبناء زعامة خاصّة به خارج المصاهرة، بحقيقة لبنان. باسيل (وكل الطبقة السياسيّة) يصر على المناصفة مع ازدياد عدد المسلمين في البلد، ما يتناقض مع جوهر الديموقراطيّة. إن المناصفة تعني أن هناك (بناء على المناطق والطوائف) مَن له أوزان في أصواته تفوق أوزان أصوات غيره من المواطنين لأنه ينتمي إلى طائفة تخشى زعاماتها على تناقص عددها (لأسباب عدة منها تشجيع من دول الغرب التي تتبع كلّها سياسات هجرة صارخة في طائفيّتها: ما قاله دونالد ترمب عن تفضيل مهاجرين مسيحيّين من الشرق الأوسط لا يختلف البتّة عن سياسات الهجرة الأميركيّة على مدى عقود طويلة). إن التغيير المُستمرّ في التركيبة الديموغرافيّة للبنان، التي لا يرى النظام السياسي إلّا الطوائف فيها، يعني أن هناك مواطنين يفقدون المزيد من قوتهم الاقتراعيّة فيما تزداد القدرة الاقتراعية لمواطنين آخرين بناء على الطائفة. هذا يجب أن يكون متوافقاً مع الوعد الدستوري بالمساواة. والذين يرفضون الكوتا النسائيّة يتمسّكون بقوّة بالمناصفة، وهي أعلى مراحل الكوتا، لأنها تأخذها للنصف.

أما نبيه برّي، فصراعه مع باسيل هو على السلطة في بلد لم تتوضّح الفروق والميّزات لأصحاب الرئاسات. إن الطائف نبع من زمن لم يكن فيه صراع مذهبي بين السنّة والشيعة، وكان لبنان ما قبل الحرب يختصر المطالب الإسلاميّة بـ«المشاركة» التي عنت مشاركة رئيس الحكومة لرئيس الجمهوريّة للسلطة التنفيذيّة. لكن الهزيمة العسكريّة التي لحقت بالفريق الإسرائيلي الذي كان صاحب العناوين الطائفيّة في رسم شخصيّة النظام أدّت إلى زوال الدور المؤثّر لرئيس الجمهوريّة. وميشال عون الذي أطلق حركته تحت عناوين إصلاحيّة بعد أن تسلّم سلطة أمين الجميّل في المقلب الآخر من بيروت عاد وتوجّه بخطاب طائفي لجمهوره أثناء وبعد انعقاد الطائف عندما حذّر من الخسارة التي ستلحق بموقع رئيس الجمهوريّة. المشاركة عزّزت موقع رئيس الحكومة الذي أثبتَ، من عهد رفيق الحريري خصوصاً، أن السلطة التنفيذيّة لا تتخذ القرارات «مجتمعةً»، وإنما يختصر رئيس الحكومة السلطة التنفيذيّة كما فعل فؤاد السنيورة عندما خرج الوزراء الشيعة من الحكومة. ولو خرج غيرهم، لكان السنيورة سيستمرّ في اتخاذ القرارات والحكم لأنه اعتمد في ذلك على دعم دول الغرب ودول الخليج، التي أصبحت بعد خروج الجيش السوري من لبنان السلطة الراعية للسلطة المؤثّرة في لبنان.

الطائف، ما دامت حسابات الزعامات الطائفيّة هي بالطوائف ومراكزها، لم يجعل رئاسة المجلس سلطة مؤثّرة، لكن رئيس المجلس لم يعد يحتاج أن يخوض انتخاباته مرّة كل سنة. وكانت السلطة في زمن السيطرة السوريّة بيد رفيق الحريري في معظم سنوات حكمه، وهو لم يصطدم مع إميل لحّود إلا لأن الأخير لم يقبل البيْع على طريقة من سبقه في الرئاسة. وكان شدّ الحبال بين الرؤساء الثلاثة ينتهي لمصلحة الحريري في الغالب إلى أن تغيّر ذلك في عهد بشّار الأسد، حيث خسر الحريري رعاته في المخابرات السوريّة ووزارة الخارجيّة. لكن اغتيال الحريري أفرغ السلطة التنفيذيّة من سلطانها، وأصبح الرؤساء بعده أقل تأثيراً بسبب شخصيّة الحريري واعتماده على عناصره الثلاثة في الحكم: المال والدعم الخارجي (المتنوّع) والتأجيج الطائفي عندما تدعو الحاجة الانتخابيّة. لكن عهد ميشال سليمان أتاح لنبيه برّي البروز كالحاكم الأقوى ليس بفعل صلاحيّات الدستور إنما بفعل الفراغ الذي أحدثه غياب المنافس في شخصيّة رفيق الحريري وبفعل نفوذ برّي العميق في أجهزة الدولة. وجبران باسيل اصطدم ببرّي لأن الأخير كان حاكماً بأمره في عهد ميشال سليمان. وشخصيّة

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأندري، شربل كريّم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري، ads@al-akhbar.com، 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 15 ـ 01/ 666314، 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني: www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

و«الحركة»

الرئيس (في الرئاسات الثلاث) تؤثّر في موقع الرئاسة في لبنان. وفي الأزمة الأخيرة، تبيّن كم أن شخصيّة رئيس الحكومة لا تؤثّر في الموقع إذ بدا سعد الحريري ضعيفاً وهزيلاً ولا دورَ له في حلّ الأزمة.

لكن المنازلة في الشارع، التي اختارتها «أمل»، هي تعبير أيضاً عن موازين القوى الديموغرافيّة، وعن رفض العودة إلى منطق ما قبل الحرب الذي يريد باسيل اعتناقه. وهي أيضاً مناسبة لبرّي لشدّ العصب الانتخابي الحركي قبل الانتخابات. لكن جمهور الحركة اعترض على الإهانة لزعيمه وليس على تعبير باسيل عن نيات المهادنة والصلح واللاعدائيّة نحو العدوّ الإسرائيلي. تصريح باسيل لم يحرّك متظاهراً واحداً، لا

> تبيّن كم أن شخصيّة رئيس الحكومة لا تؤثّر في الموقع إذ بدا سعد الحريري ضعيفاً ولا دورَ له في حلّ الأزمة

من «أمل» ولا من غيرها، مع أن جمهور «أمل» مستنفرٌ على دوام الساعة. وبيان حزب الله في مؤازرة الحركة كان للتوكيد أن التحالف ضمن الطائفة يعلو على التحالف خارج الطائفة. والحزب لم يصدر بيان ردّ على كلام باسيل عن قبول وجود آمن لإسرائيل، أو عن كلامه في مجلس الوزراء في تأييد عرض «ذا بوست» مخافة إزعاج الغرب. لكن هذه الأزمة ستتكرّر بغياب آليّة عمل للتوازن والتنسيق بين الرئاسات؛ الدستور غامض في هذا الشأن: قسم «هـ» من مقدّمة الدستور يتحدّث عن «فصل وتوازن وتعاون» بين السلطات من دون تحديد كيفيّة تحقيق ذلك. الدساتير عادة تكون أكثر دقّة في تحديد الصلاحيات والسلطات والفصل بينها. لكن دستور لبنان صيغَ بإنشائيّة وتهافت صياغة «إعلان بعبدا». لبنان وفق الدستور فينقي وعربي في آن، والشعب متساوٍ لكن لبعض الطوائف صوت اقتراعي أقوى من آخرين، والنظام مُشكّل على مقاس الطوائف وصراعاتها. ليس في لبنان هيئة أو محكمة يمكن الرجوع إليها للفصل بين السلطات والحكّام. مجلس القضاء الأعلى هو بمنزلة مجلس ملّي لزعماء الطوائف لا يستقلّ فيه العضو عن زعيمه الذي زكّاه.

نزول جمهور «أمل» إلى الشارع، وإلى مواقع التواصل الاجتماعي، بلغة التهديد والسوقيّة الجنسيّة الذكوريّة. التي ردَّ عليها جمهور التيّار بالمثل ـ أعادَ المخاوف من الحرب الأهليّة. لكن الحرب الأهليّة في لبنان باتت مستبعدّة ليس فقط لأن الطرف الأقوى لا يريدها، وسيمنعها بالقوّة. لو استطاع. بل لأن الكفّة باتت مختلّة إلى درجة تصعب فيها منازلة الشوارع من دون حسمها في يوم أو يوميْن. وليس سلاح حزب الله (أي الصواريخ التي لا وظيفة لها إلى التوجّه صوب المحتلّ، ما يعني أن الذي يشكو منها يريد إنقاذ العدوّ منها، وإن صرّح بين فينة وأخرى أن «إسرائيل عدوّ»، بلا كيف) هو الذي أخلَّ بالتوازنات الشارعيّة. هي الاعتداد بالعدد (الطائفي) الذي تعزّز بتوفّر الهجرة لطوائف أكثر من الطائفة المغضوب عليها عربيّاً وعالميّاً. لكن استعراض جمهور «أمل» أثار عصبيّات وشجّع جوقة التنميطات والتعميمات المعهودة للتغريد والتعليق عن «وحشيّة» طائفة وحضاريّة أخرى. المفارقة أنه لم يمارس التوحّش وقطع الأعضاء التناسليّة على الهويّة أكثر من الفريق الذي كان قبل اندلاع الحرب يزهو بحضاريّته ورقيّه وتفوّقه الأوروبي أمام مَن كان يعتبرهم الطوائف والعناصر الدنيا المتخلّفة. وهناك مَن اعترض أن هناك شيعة تجرّؤوا على دخول مناطق يجب أن تبقى في منأى عنهم، كما عبّر عدد من المحاورين والمحاورات في محطة «إل. بي. سي.».

صراع برّي وباسيل هو أيضاً صراع مغانم بين أقطاب السلطة. إن السلطة التي تركّبت بعد الطائف أتاحت لزعماء الطوائف (خصوصاً برّي وجنبلاط والحريري) الاغتنام الهائل من الدولة وخيراتها بالإضافة إلى جعل الدولة مصنع توظيف للمحاسيب والأتباع والمتردّدين. لكن مرسوم «الأقدميّة» يحمل في طيّاته طائفيّة فاقعة تنسجم مع السجلّ الطائفي لباسيل في مواقع «الخدمة العامّة»، وباسيل قد يختلف عن برّي بأنه يبدو للمشاهد السياسي طائفيّاً، على الصعيديْن السياسي والشخصي، فيما يبدو برّي من النوع الواحد (أي السياسي، لا الشخصي). لا، بل إن لهجة باسيل تبدو ذات منحى استعلاء طائفي ألفَه اللبنانيّون من أقطاب الجبهة اللبنانيّة في سنوات الحرب الأهليّة، وإصراره على عدم الاعتذار كان من ضمن تسجيل المواقف الطائفيّة في المواسم الانتخابيّة.

ليس الحلّ للأزمة السياسيّة هو التذاكي الطائفي أو التهديد بالعدد على طريقة طرح رجل الدين الشيعي، محمد مهدي شمس الدين في مشروع «الديموقراطيّة العدديّة» (عادَ وتنصّل منه، أو هكذا قيل لنا). لكن التركيب الطائفي للنظام يصطدم وسيصطدم أكثر بالحقيقة الديموغرافيّة. وتقسيم المواقع والوظائف طائفيّاً، وعلى أساس المناصفة (المُتخيّلة)، يحاكي تركيب نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا أو «الأبارتايد» الصهيوني على أرض فلسطين. يكن إلغاء الطائفيّة ـ وليس الطائفيّة السياسيّة وحدها، كأن الطائفيّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة هي محمودة ـ من أساسها، وهذه لن تكون أسوأ مما أنتجته التخريجات المختلفة للعقليّة الطائفيّة (قبل وبعد الطائف). العلمنة التي تقضي على الطائفيّة وتقضي أيضاً على رعاية الدولة لتجّار الدين الذين يربحون لو واظبوا على التجارة ويخسرون لو أهملوها، أو يمكن محو المواقع الطائفيّة بالكامل وإنشاء مجلس رئاسي يستعيض عن رئاسة الجمهوريّة على طريقة المجلس الرئاسي السويسري. الأخير تطوّر ليبتعد عن تطبيق «الكوتا» الصارمة بالنسبة إلى تمثيل المجموعات اللغويّة المتعدّدة. يمكن لهذا المجلس أن يتناوب أعضاؤه المتنوّعون (مناطقيّاً أو طائفيّاً، حتى تنتهي اللوثة) على الرئاسة في ولاية الرئاسة المحدّدة بالدستور. والمداورة تمنع إلصاق مناصب نافذة وأخرى هامشيّة بطوائف دون أخرى. لكن هذا التغيير يتطلّب تغييراً في الطبقة الحاكمة التي تقتات على الطائفيّة وألاعيبها. هذا التغيير بعيد المنال. وهذا يؤكّد أنه لن تقوم قائمة لهذا البلد من دون تغيير جذري يصيب كيانيّته نفسها، ومن دون نسف الأسس الطائفيّة للنظام المُتجدّد، إلى الخلف.

*كاتب عربي (موقعه على الإنترنت: angryarab.blogspot.com)

رغم أنه مكرهٌ لا بطل!

سعد الله مزرعاني *

لم يكن احتجاز الرئيس سعد الحريري في المملكة العربية السعودية (4 تشرين الثاني الماضي) أمراً من خارج سياق تدهور علاقته بقيادتها، ولو أن الأسلوب كان فجّاً ومستفزاً. أخبار النقمة السعودية على الحريري كانت تسابقها أخبار التسبب في أزمته المالية التي دفعت «إمبراطورية» شركة «أوجيه»، التي ورثها عن والده، إلى الإفلاس المتعمَّد. إبعاده المتواصل عن بلده إلى المملكة بدا نتيجة لأزمة ثقة بجدارته القيادية خصوصاً في ما يتعلق بما هو مطلوب منه: في لبنان حيال حزب الله، ومن لبنان حيال الأزمة السورية والصراع المحلي والإقليمي والدولي الدائر في سوريا وعليها.

لا شك أن الاحتجاز كان مقروناً بمحاولة، لم تنجح، لفرض مسار مختلف على الرجل، بما في ذلك استبدال شقيقه «بهاء» به، شكلاً، وبمجموعة من صقور السياسة والإعلام والأمن مضموناً. المفاجئ أن الرئيس سعد الحريري قد صمد. وهو بعد الإفراج عنه، بضغوط ووساطات متعددة، اختار مساراً خاصاً يقوم على تعزيز مقومات استمراره في موقعه الرسمي وموقفه السياسي، بالاستناد إلى عوامل داخلية أساساً، لا خارجية (عندما كان يستظل مرجعيته السعودية بالكامل معتمداً منها بمعزل عن قناعة أو قدرة على الإنجاز).

انخراط السعودية في الأزمة اليمنية صرفها مؤقتاً عن الأزمة اللبنانية. دفع ذلك سعد الحريري إلى اتخاذ عدد من المبادرات اللبنانية التي تخدم بالدرجة الأولى سعيه للعودة إلى رئاسة الحكومة اللبنانية. هذه العودة كانت أمله شبه الوحيد في مواجهة تراجع نفوذه وتعاظم خسائره المالية إلى حدود الكارثة والإفلاس. بادر يومها إلى اللقاء مع النائب سليمان فرنجية، المرشح («خطة B» حسب اعتقاده) لرئاسة الجمهورية. لم يكن الأمر مغامرة، كما ظن كثيرون، ولا كان بموافقة سعودية، كما كان يُفترض. كانت، إذن، محاولة من سعد للعودة إلى السلطة سبيلاً لاستعادة بعض نفوذه ووقف تدهوره المالي عبر منافع الحكم، أي عبر الشراكة الوازنة في منظومة المحاصصة التي هي، بالضرورة، بوابة فساد مشرعة لكل قادر من متحاصصي خيرات البلاد وموارِدها ومرافقها وموازنتها.

الصعوبات المتزايدة للسلطات السعودية في اليمن شجعت الحريري على المضي قدماً نحو تبني ترشيح العماد ميشال عون للرئاسة حين تعثر مشروع ترشيح فرنجية. ضبابية الموقف السعودي حيال مبادرتي سعد الحريري في موضوع الرئاسة اللبنانية وفرت، بالإضافة إلى أسباب مهمة أخرى، دفْع ترشيح عون إلى حيز التنفيذ. لكن مرحلة جديدة كانت، بعد ذلك، بانتظار مشروع سعد حين جاءت الفواتير السعودية المطالبة باتخاذ موقف رسمي لبناني ضد تدخل حزب الله في سوريا، وفي أزمات أخرى في المنطقة (منها اليمن خصوصاً). «التطحيل» السعودي في اليمن، ومعه زيادة الخسائر والمخاطر وسط غياب أميركي أصبح مصدر مرارة سعودية غير مسبوقة في العلاقة مع «الحليف الاستراتيجي» للرياض (الذي كان يثابر على إنجاز «الاتفاق النووي» مع إيران)، هو ما دفع قادة المملكة إلى زيادة تطلبها من الحريري الذي كان منصرفاً بالكامل إلى ترتيب شؤونه الخاصة قبل أي أمر آخر.

في سياق موازٍ كانت تتنامى حملة منافسي الحريري لكسب دعم المرجعية السعودية. من بين هؤلاء برز أصحاب مراكز قوى في تيار «المستقبل» نفسه، وكذلك حلفاء مقربون في فريق 14 آذار. عنوان هذه المنافسة كان التحريض على تنازلات سعد الحريري للفريق الخصم ولمرجعياته الإقليمية، وإدارة ظهره لمصالح السعودية ولمصالح حلفائها.

محدودية الخيارات أمام سعد الحريري دفعته إلى تجاهل ضغوط الداخل والخارج عليه، والمضي في توطيد علاقته بـ«التيار الوطني الحر» وإقامة شراكة «ثنائية» معه من أجل تعزيز الموقع والمنافع في الوقت ذاته. اختبار الاحتجاز نفسه عزَّز قناعة الحريري بصوابية خياره وبالمضي به فور عودته من الاحتجاز، إذ أكَّد مراراً، ضمناً أم صراحةً، أن مصدر قوته هو الداخل أساساً (جمهوراً وعلاقات سياسية في الحكومة خصوصاً) وليس الخارج.

يمضي الآن الحريري في هذا الخيار، وهو كسب جولات لا بأس بها في سياق تخطي المحنة التي ألمت به نتيجة تخلي القيادة السعودية عنه وإصرارها على توظيف نفوذه الرسمي والشعبي في خدمة معركتها الإقليمية عموماً واليمنية خصوصاً. خطابه في ذكرى اغتيال والده كان تجسيداً لنفس الخيار المذكور، أي خيار «النأي بنفسه» عن الإملاءات السعودية والاعتماد في تدبُّر أموره بالاستناد إلى العوامل الداخلية لا الخارجية. كان لافتاً استمرار توتر علاقته ببعض أقرب حلفائه السابقين: «القوات اللبنانية» و«الكتائب» وصقور «أمانة 14 آذار»... وكان ولا يزال لافتاً أيضاً تعزيز تحالفه السياسي والانتخابي مع التيار العوني مقروناً بهدنة إيجابية مفتوحة مع حزب الله تحت عنوان «الاستقرار اللبناني» (محيلاً الهدنة إلى «ربط نزاع» مؤجل، لأسباب تعبوية دعائية لا أكثر)، الذي يعتبر أنه هو صاحب الفضل الأول فيه، مؤكداً أنه مستمر في ذلك خدمةً للبنان ولتجنيبه «حرائق المنطقة». وكان لافتاً أيضاً عدم تناوله السياسات الإيرانية في المنطقة على غرار ما كان الأمر بالنسبة إلى خطاب الاستقالة من السعودية حيث احتل التهجم على هذه السياسة الجوهر الرئيسي في ذلك الخطاب المفروض.

من حيث شاء أم لم يشأ، أكان ذلك باختيار أم بإجبار، يشق الحريري طريقاً إيجابياً في تكريس العامل الداخلي عنصراً مهماً في تحديد السياسات والعلاقات والمصالح. لا يعني ذلك أن العوامل الخارجية غير مهمة وغير مؤثرة أو ذات أولوية أحياناً، لكن إعادة نوع من التوازن الموضوعي إلى جدلية العلاقة بين الداخل والخارج في تقرير السياسات والعلاقات هي شرط مهم لمعالجة عنصر الخلل والاختلال في علاقات اللبنانيين فيما بينهم وفي علاقاتهم بالخارج. التبعية هي ثمرة هذين الخلل والاختلال، وهي تفاقمت بانعقاد العوامل الفئوية على العوامل الطائفية والمذهبية والشخصية على النحو الخطير الذي عانى منه لبنان واللبنانيون منذ الاستقلال حتى اليوم.

أهمية «خيار سعد» تكمن في الإصرار عليه. بعض نجاحه ينبغي أن يتجسد بتشجيعه بوصفه خياراً يعزز استقلالية ما، وليس بوصفه هزيمةً لفريقه وانتصاراً للفريق الآخر.

لم يجرِ في دلالات عملية احتجاز الحريري، في 4 تشرين الثاني الماضي، التركيز على خطورة ما يقيمه الأطراف من علاقات مع مرجعيات خارجية. لقد أهمل هذا الأمر عمداً حفاظاً على مبدأ التبعية التي يستظلها الجميع للاستقواء بعضهم على الآخر، وجميعهم على الوطن والمواطن، بوصف التبعية، أيضاً، عنصراً مهماً في منظومة المحاصصة الطائفية وأحد أهم أسباب الحفاظ عليها.

لم يحصد اللبنانيون من منظومة المحاصصة إلا «قلة الهيبة»، وغياب الاستقرار، وانعدام أهم شروط السيادة، وتعثُّر قيام دولة قانون ومؤسسات ومساواة وعدالة... وتستفيد من كل ذلك أقلية تتحكم بالبلاد والعباد خدمة لمصالح خاصة، داخلية وخارجية، على حساب المصلحة الوطنية.

* كاتب وسياسي لبناني

سوريا

احتلّت منبج صدارة أحاديث ما بعد الزيارة الأميركية إلى أنقرة، والتي أتت على وقع التهديدات التي تعصف بتوازنات السنوات الماضية في الشمال السوري. الصلح التركي ـ الأميركي سوف يظل رهينة الخطوات المقبلة للبلدين، وهو ما سيجعل العيون تراقب التغيرات على الأرض، في انتظار تبلور موقف دمشق وحلفائها، ومآل علاقتهم مع «الوحدات» الكردية

أنقرة تقبل مهلة جديدة لوعود واشنطن:

«شراكة جديدة»... مفتاحها منبج

نجح وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون، خلال زيارته أنقرة، في كسب مهلة جديدة لتنفيذ وعود قطعتها بلاده لتركيا منذ عهد إدارة باراك أوباما، بسحب «وحدات حماية الشعب» الكردية من كامل المناطق التي تسيطر عليها غرب نهر الفرات، وعلى رأسها مدينة منبج. الوعد الأميركي الذي قُطع قبل عبور «الوحدات» سد تشرين مطلع عام 2016، نحو أطراف منبج الشرقية، بقي نقطة مفصلية في ملفات الخلاف بين أنقرة وواشنطن. وظهر ذلك من خلال تكريس الوزيرين، تيلرسون ونظيره التركي مولود جاويش أوغلو، جلّ تصريحاتهما أمس عنه، على أن يكون حلّه البند الأول في «شراكة جديدة» تنتظر خطوات بناء ثقة، يفترض أن يبدأها الجانب الأميركي، على اعتباره أخلف وعده حتى الآن. تفاصيل زيارة تيلرسون التي أُعدّ لها كثيراً في أنقرة، عكست غياب الثقة بين الطرفين؛ فبعد اجتماع غاب عنه المترجمون أول من أمس، خرج بيان مشترك عن وزارتي خارجية البلدين، منعاً لوقوع أي التباس أو تحريف. وكان التفصيل الأبرز في هذا البيان في الشأن السوري، هو توافق الطرفين على وحدة الأراضي السورية واستقلالها، وعلى رفض لعمليات التغيير الديموغرافي، رغم التباين المحتمل في تجيير هاتين العبارتين وفق مصلحة كل منهما. وبينما أكد تيلرسون، خلال مؤتمر صحافي، أن بلاده سوف تعطي الأولوية لتنفيذ وعودها في منبج، لفت جاويش أوغلو إلى أن الزيارة تمهّد لعودة العلاقات بين البلدين إلى وضعها الطبيعي، على أن يبقى ذلك رهن «تحقيق بعض الخطوات» من الطرفين. ووفق ما رشح عن مصادر مسؤولة في تسريبات لوسائل الإعلام، فقد حملت الزيارة عروضاً متبادلة من الطرفين، من دون أن يجري بتّ أيّ منها مباشرة. العرض الذي خرجت بعض تفاصيله للعلن، والذي قدمته أنقرة، يقضي بسحب «الوحدات» الكردية من منبج نحو شرق الفرات، على أن تتمركز في المنطقة قوات تركية وأميركية. ونقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول تركي قوله إن الولايات المتحدة بصدد دراسة هذا الطرح الذي تسلّمه تيلرسون. وبدا لافتاً أن الغائب الأبرز عن مخرجات الزيارة ـ المعلنة ـ كان منطقة عفرين. ورغم أن «الوحدات» الكردية ترى أولوية التهدئة هناك على باقي المناطق المتوترة، فقد أظهر الجانب الأميركي اهتمامه بالمناطق التي تحتضن قواته العسكرية فقط، بما يتماشى وسياسته التي اتبعها خلال السنوات الماضية. الغياب الأميركي عن عفرين سوف يعزز فرص التعاون بين دمشق و«الوحدات» الكردية، لا سيما أن خطّ الإمداد الوحيد نحو المنطقة الخاضع لسيطرة القوات الحكومية، لا يزال ناشطاً.

وفي مقابل الجفاء التركي تجاه الضيف الأميركي، حرص الأخير على احتواء الحساسية التركية بهدف تقليص المسافة بين البلدين، مشيراً في حديثه الصحافي إلى أن بلاده ستعمل على استكمال تنفيذ وعودها، على أن يشمل التعاون مع أنقرة «جميع مناطق الشمال السوري في إطار تنسيق وثيق، مع العمل على تقديم الدعم اللازم لمباحثات جنيف... وبهذه الطريقة يتم ضمان توفير حماية دائمة للحدود التركية». ولم يهمل تيلرسون شكر أردوغان على «كرم الضيافة» خلال اجتماع أول أمس المطوّل، مضيفاً أنه عرض على الرئيس التركي جملة اقتراحات بشأن كيفية حل القضايا الخلافية

دعوات أميركية متجدّدة: لحرب ضد إيران في سوريا

في ضوء التوترات الأخيرة في شرق نهر الفرات، وملابسات إسقاط الطائرة الإسرائيلية من قبل الدفاعات الجوية السورية، ارتفعت بعض أصوات الأميركيين المتشددين تجاه إيران، منادية بضرورة الدفع نحو مواجهة ضدها في سوريا.

الكاتب بن أرمبرستر، يشير في تقرير نشره على موقع «لوبلوغ» الالكتروني، بعنوان «المحافظون الجدد يدعون إلى الحرب ضد إيران في سوريا بعد الضربات الإسرائيلية»، إلى أنّ «مؤسسة الدفاع عن الديموقراطيات» المعروفة بأنّها كانت من أبرز المعارضين للاتفاق النووي مع إيران والداعين إلى تغيير النظام فيها، كانت من بين أوائل تلك الأصوات عبر باحثيها ورئيس مجلس إدارتها، مارك دوبويتز، ليعود المستشار السابق في المؤسسة ريتشارد غلودبيرغ، ويكتب مقالاً في صحيفة «نيويورك بوست»، يقول فيه إنّه «حان الوقت لترامب، لكي يعيد تأسيس قوة ردع عسكرية قوية ضد التوسع الإيراني، وذلك بالتعاون الوثيق مع الحلفاء الإقليميين». في مقابل ذلك، يلفت أرمبرستر إلى أنّ على الرئيس دونالد ترامب، قبل المضيّ في خيار كهذا، أن «يستعد لمجموعة من الردود المحتملة من إيران، وخاصة عن طريق وكلائها في العراق وسوريا ولبنان». ويلفت إلى أن عدداً من مسؤولي إدارة ترامب كان قد دفع بالفعل إلى مواجهة إيران عسكرياً في سوريا، ولكنّ مسؤولين آخرين، ومن بينهم وزير الدفاع الأميركي جايمس ماتيس، الذي رغم قوله سابقاً إن النظام الإيراني يُشكّل أكبر تهديد تواجهه الولايات المتحدة، «عارضوا فتح جبهة أوسع ضد إيران ووكلائها في جنوب شرق سوريا»، على اعتبار أن تلك الخطوة «محفوفة بالمخاطر... ويمكنها أن تقود الولايات المتحدة إلى مواجهة خطيرة مع إيران».

ويضيف أرمبرستر أن «معهد أميركان انتربرايز الذي يُعدُّ حصناً للمحافظين الجدد، والذي ساعد الرئيس جورج بوش على الترويج لحرب العراق، طرح بدوره ورقة بحثية تدعو إلى حرب سريّة ضد إيران في سوريا».

مكابرة إسرائيلية: ربحنا المعركة... وإن خسرناها

الواضح ان الرد السوري كان خارج كل التوقعات المفترضة إسرائيلياً (أ ف ب)

يحيى دبوق

لم تنته تداعيات، وكذلك دلالات، تصدي الدفاعات الجوية السورية للاعتداءات الإسرائيلية فجر السبت الماضي، وربما أيضاً لن تنتهي. من ناحية تل أبيب، هي مؤشر حسي على بدء مسار مقاربة جديدة صدر قرارها من القيادة السورية وحلفاؤها، في حين أنها (إسرائيل) معنية بمنع تشكل هذا المسار، أو الحد من فعاليته وتأثيره.

أمس، كشف الإعلام العبري أن الرقابة العسكرية سمحت بعد ستة أيام على مواجهة السبت الماضي بالحديث عن أن قرار إغلاق مطار بن غوريون جاء نتيجة طبيعية لتحليق الصواريخ السورية فوق حيفا وتل أبيب قبل أن تسقط في عرض المتوسط، وهي معلومة حرصت إسرائيل على أن تبقيها مخفية عن جمهورها، طوال الأيام الماضية، إذ كان من الصعب على الإسرائيليين «هضم» كل حقائق ونتائج المواجهة دفعة واحدة، منعاً لتداعياتها السلبية على إدراكهم ووعيهم وثقتهم بقدرات جيشهم.

اللافت أن تقارير «السماح بالنشر» عادت وتراجعت عنها وسحبت من التداول الإعلامي العبري، ومحو الخبر من جذوره. تراجع الرقابة بعد ساعة واحدة عن نشر الخبر، أو بالأحرى السماح بنشره، يشير إلى استمرار الإرباك الإسرائيلي وتذبذب الرواية الرسمية حول ما جرى فجر السبت، كما يؤكد أن الرواية الإسرائيلية منقوصة. هنا يثار سؤال: هل وقع الرقيب العسكري في خطأ تقدير وسمح بما لا يمكن السماح بنشره؟ الواضح أن الإجابة هي نعم كبيرة؛ تحليق الصواريخ السورية فوق تل أبيب من دون حراك ورد فعل إسرائيليين، وخاصة تجاه حادث وتطور خطير كهذا، هو معطى إضافي كاشف لحقيقة الموقف الإسرائيلي الذي يتيح لتل أبيب فقط «محدودية استخدام القدرة» العسكرية، ومنع التمادي عنها.

في المقابل، الواضح أن الرد السوري كان خارج كل التوقعات المفترضة إسرائيلياً، حتى مع التقدير النظري بصدور القرار السوري بالتصدي. ووصول الصواريخ السورية إلى تل أبيب يعادل، إن لم يكن يزيد، النتيجة المحققة بإسقاط طائرة «الإف 16» فوق الجليل الأسفل، ويراكم على قرار التصدي فعالية وتأثيراً أكثر مما كان ملحوظاً ابتداءً. وإذا كان الرد السوري الأول جاء على هذا المستوى، فكيف به في حال تقرر الرد على المجازفة الإسرائيلية إن قررت تل أبيب معاودة الاعتداءات؟

مع ذلك، من المرجح أن تكون المجازفة

حملت الزيارة عروضاً متبادلة من الطرفين من دون ان يجري بتّ اي منها مباشرة (الاناضول)

بين البلدين، ولمس وجود تطابق في وجهات النظر في ما يتعلق بالأهداف في سوريا، بما يشمل مكافحة «داعش» وتأسيس «مناطق آمنة». أما جاويش أوغلو، فقد أكد أن الآلية المشتركة بين بلاده والولايات المتحدة حول سوريا ستتضمن مشاركة وزارتي الدفاع في البلدين إلى جانب هيئات أخرى، مضيفاً أن أنقرة تريد التأكد من عبور «الوحدات» الكردية إلى شرق نهر الفرات، لأن «حلول الاستقرار هناك يعتمد على من سيقوم بإدارة المدينة وتأمينها».

وبالنظر إلى التعاون والتنسيق اللصيق بين أنقرة وموسكو، وخاصة في الشمال السوري، ينتظر ما سيخرج عن الجانب الروسي بخصوص «التوافق» الأميركي ـ التركي حول منبج، لا سيما أن المنطقة تقع ضمن منطقة عمليات سلاح الجو الروسي، إلى جانب وجود قوات روسية ـ سورية مشتركة في ريف المدينة الغربي، على خطوط التماس مع القوات التركية وفصائل «درع الفرات». ومن اللافت أن هذا التطور يأتي بالتوازي مع لغة حادة في التصريحات الروسية تجاه واشنطن، بالتوازي مع التصعيد العسكري في ريف دير الزور، شرق نهر الفرات. وفي السياق نفسه، جدّد أمس وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف التأكيد على عدم شرعية الوجود العسكري الأميركي في سوريا، لافتقادها دعوة من الحكومة الشرعية أو تفويضاً من مجلس الأمن. وأوضح أن هذا الوجود يهدف إلى فصل جزء كبير من الأراضي السورية عن باقي البلاد.

وفي موازاة تلك التطورات، فإن من المتوقع أن يبحث مجلس الأمن الدولي، الأسبوع المقبل، مشروع قرار معدّل حول إقرار هدنة في سوريا، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية. المشروع الجديد جاء من قبل الكويت والسويد، اللتين أدخلتا تعديلات على المسودة التي طرحت هذا الأسبوع. ونقلت مصادر ديبلوماسية أن التعديلات تضمنت استثناء تنظيمي «داعش» و«جبهة النصرة» من أيّ هدنة مفترضة، وهو ما قد يتيح استمرار المعارك على بعض الجبهات، ويعقّد من عملية مراقبة انتهاكات الهدنة، نظراً إلى تداخل مناطق سيطرة «جبهة النصرة» مع باقي الفصائل المسلحة. ويطالب مشروع القرار بفرض هدنة لمدة 30 يوماً، تلبية لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، الأسبوع الماضي، على أن يبدأ تسليم المساعدات الإنسانية بعد 48 ساعة من بدء وقف إطلاق النار. كذلك يدعو نص المشروع كل الأطراف إلى رفع الحصار عن كل المناطق، بما في ذلك الغوطة الشرقية ومخيم اليرموك والفوعة وكفريا.

(الأخبار)

الإسرائيلية مقبلة، ليس لأن تل أبيب لا تدرك خطورتها وإمكاناتها في التدحرج نحو مواجهة واسعة تخرج عن حيزها الموضعي، وهي مواجهة لا تريدها، بل لأن التداعيات السلبية لامتناعها وكفّ يدها عن الساحة السورية أكبر بكثير مما يمكنها تحمله. في هذا الإطار، وإمعاناً في الدفع نحو تجاذب الموقف والقرار، جاء تصدي الدفاعات الجوية السورية قبل يومين للطائرات الإسرائيلية التي اقتربت من الحدود في الجولان في طلعات تجسسية هي الأولى من نوعها بعد مواجهة السبت، ولا يبعد أن تكون محاولة «اختبار» جدية القرار السوري بالتصدي، الأمر الذي سيشكل معطى رئيسياً يحضر على طاولة القرار في تل أبيب، يشير إلى أن مستوى المخاطرة والمجازفة سيكون كبير جداً.

ترميم مضحك للصورة

أحد أهم مركبات القدرة الإسرائيلية، إلى جانب الاقتدار العسكري المادي الذي ليس بإمكان أحد إنكاره، هو نظرة الطرف الثاني، أي أعداء تل أبيب، إلى القدرة الإسرائيلية والحيز الذي تحتله هذه النظرة في وعيهم، وهي صورة عملت إسرائيل على زرعها في الوعي الجمعي العربي، وحفرت عميقاً في هذا الوعي إلى

> **وصول الصواريخ السورية إلى تل أبيب يعادل النتيجة المحققة بإسقاط الطائرة**

الحد الذي دفعهم إلى الاعتقاد بأن إسرائيل صاحبة الاقتدار الكامل والشامل على تحقيق مصالحها مهما كانت قدرة أعدائها على صدها أو مواجهتها. هذه الصورة/ الهالة هي التي مكنت الإسرائيلي من تحقيق مصالحه من دون حتى استخدام القوة العسكرية، وضمن معادلة: شاء الإسرائيلي فتحققت مشيئته.

على هذه الخلفية، تداعي صورة إسرائيل وهالتها في أهم مركب من مركبات قدرتها الفعلية أمام أعدائها يفسر الاستماتة إلى حد إثارة الدهشة، وربما أيضاً السخرية في محاولة ترميم صورة الخسارة التي لا يمكن ترميمها، كنتيجة واضحة لا لبس فيها، لمواجهة السبت. وفي ذلك، نورد مثالين اثنين لا أكثر للدلالة على الاستماتة الإسرائيلية، أحدهما صادر على لسان وزير إسرائيلي، والثاني ورد في تقرير إعلامي، وعليهما يمكن القياس.

وزير الشؤون الاستخبارية، وهو عضو «المجلس الوزاري المصغر»، يسرائيل كاتس، أراد ترميم الصورة عبر اختلاق خسائر لحقت بالوجود الإيراني في سوريا، لعله يوازن الخسارة، فقال: «ما حدث في الأمس كان نتيجة سيئة جداً للإيرانيين. إيران ستحتاج إلى وقت طويل جداً لتدرك ما حدث لها، ولتدرك ما منيت به من خسائر!».

المثال الثاني جاء تعليقاً على إسقاط الطائرة الإسرائيلية وورد في تقرير للقناة 13، وفيه: «يجب النظر إلى الصورة بشكل أوسع ومقارنة الخسائر بين الجانبين. سقط لإسرائيل طائرة إف 16 ثمنها يتجاوز 50 مليون دولار، بينما في المقابل سقط لإيران طائرة مسيرة من دون طيار هي الأكثر تطوراً في العالم وثمنها يصل إلى عشرات الملايين من الدولارات». «كل ذلك»، يضيف التقرير العبري، «مع الإشارة إلى أن جزءاً كبيراً من ثمن الطائرة الإسرائيلية يأتي من المساعدة المالية للولايات المتحدة المخصصة سنوياً لإسرائيل، وهذا يظهر بالأرقام الجهة الخاسرة والجهة التي انتصرت!».

صراع على حقول النفط السورية

وليد شرارة

لم تمنع معرفة الولايات المتحدة بوجود «مجموعة فاغنر» العسكرية الخاصة الروسية ضمن قوة مشتركة، تضم الفيلق الخامس من الجيش السوري ولواء الباقر المؤلف من أبناء عشيرة البقارة، وتتقدّم نحو حقل عمر النفطي ومنشأة كونوكو، من الإقدامِ على استهدافها بقصف عنيف جوي وبري استمر لأكثر من ثلاث ساعات.

سبق القصف عملية استطلاع واسعة بالطيران، ما سمح للأميركيين بتحديد هوية الجهات المتقدمة، بما فيها تلك الروسية، ولم يثنِهم ذلك عن استهدافها جميعها. وهو يأتي بعد مهاجمة قاعدة حميميم من قبل طائرة مسيرة «مجهولة الهوية» وإسقاط طائرة روسية بصاروخ لم تنشر تفاصيل عنه وتحوم الشكوك حول الهوية الفعلية للجهة التي أطلقته على الرغم من تبني «هيئة تحرير الشام» للعملية.

تشير هذه التطورات إلى تزايد متدرج، ولكن مطَّرد، في حدة المواجهة الأميركية ـ الروسية على الأرض السورية، والتي تبلغ مع عملية القصف الأخيرة مستوى جديداً.

عدة حروب تحت سقف الحرب الواحدة تُخاض اليوم في سوريا، والوضع يشتدُّ تعقيداً وتشابكاً. فبالإضافة إلى المعركة الدائرة بين الدولة السورية وحلفائها من جهة، وبين فصائل المعارضة ورعاتها الإقليميين والدوليين من جهة أخرى، تتصاعد صراعات لها حيثيتها ومنطقها الخاص، وتتداخل فيها هي الأخرى الأبعاد المحلية بتلك الإقليمية والدولية، بموازاة ارتباطها بالمعركة الأصلية. ففي ظلال المذكورة، تدور مواجهات متفاوتة الاحتدام بين إسرائيل والولايات المتحدة ومحور المقاومة، وبين تركيا ووحدات حماية الشعب الكردية، وبين روسيا والولايات المتحدة.

لم يشتبك الجيشان الروسي والأميركي حتى الآن رسمياً، وبشكل مباشر، في سوريا، أو في أية بقعة أخرى من العالم، وربما لن يشتبكا، لكنهما يتواجهان من خلال حلفاء ظرفيين أو ثابتين ومن خلال المجموعات الرديفة أو ما يسمى المجموعات العسكرية الخاصة. هذه المجموعات الملتبسة الهوية، والمناسبة جداً للطبيعة الهجينة المستجدة للحرب، كثُر الاعتماد عليها في العقدين الماضيين، من قبل الجيش الأميركي قبل الآخرين. فقد ساهمت شركات «بلاك ووتر» و«كاستر باتلز» وعدد كبير غيرها من الشركات المتعاقدة مع الجيش الأميركي، في احتلال العراق والتنكيل بالشعب العراقي والحرب على المقاومة.

روسيا بدورها، باتت تلجأ إلى خدمات المجموعات العسكرية الخاصة، وأبرزها «مجموعة فاغنر». ومع أن هذه المجموعة متعاقدة، وتعمل مع جيوش أخرى غير الجيش الروسي، كالجيش السوداني مثلاً، فإنّ جلّ عملياتها في خارج روسيا، تجري بالتنسيق مع جيشها، باعتبارها قوة رديفة له، أكان الأمر في أوكرانيا أم في سوريا. وليس سراً أنّ علاقة خاصة تجمع مؤسسها، ديمتري أوتكين، العقيد والقائد السابق للواء في الوحدات الخاصة للاستخبارات العسكرية الروسية، بالرئيس فلاديمير بوتين وفريقه.

منذ بداية التدخل الروسي في سوريا، شاركت المجموعة، التي يُقدَّر عدد مقاتليها في سوريا بنحو سبعة آلاف عند مطلع العام الحالي، إلى جانب الجيشين الروسي والسوري في المعارك البارزة في تدمر وريف حماه ودير الزور وفي معارك شمالي شرقي سوريا. عناصر المجموعة من العسكريين السابقين، ويتضمن تسليحها، بالإضافة إلى الأسلحة الخفيفة على أنواعها، دبابات من طراز «T72» ومدرعات وراجمات صواريخ ورشاشات ثقيلة وتتولى وسائل النقل العسكرية الروسية الجوية والبحرية إيصال المقاتلين والأعتدة إلى سوريا.

حاول المسؤولون الأميركيون التقليل من خطورة القصف الجوي الأميركي لقوات روسية رديفة وتداعياته على الساحة السورية/ ولكن خبراء عسكريين، مثل جوزيف تريفيثيك، رأوا أنها بداية لحرب منخفضة التوتر بين روسيا والولايات المتحدة. «روسيا، برأي تريفيثيك، اتخذت قرارها باستخدام القوات الرديفة كأسلوب قليل المخاطر لتحدي التصميم الأميركي، وهو تطوّر مقلق يُنذِر بالمزيد من المناوشات في المستقبل بين الطرفين، خاصة في منطقة دير الزور. ويبدو أن هدف القوات المشتركة المتقدمة كان السيطرة على حقول النفط والغاز الموجودة في منطقة انتشار قوات سوريا الديموقراطية».

طبعاً، لا يشير الخبير إلى أن الولايات المتحدة تستخدم من جهتها «قوات سوريا الديموقراطية» كقوة رديفة تحتل حقول النفط والغاز لتأمين الموارد لمشروع إقامة كيان تحت سيطرتها في شرق الفرات، يسمح بتغطية تموضعها العسكري المرشح للتزايد في الفترة المقبلة نظراً للتطورات الجيواستراتيجية في المنطقة والعالم. وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، اتهمها بالسعي للبقاء إلى الأبد في سوريا، ولا شك في أنّ هذا البقاء مشروط بنجاح مشروع التقسيم الفعلي مهما كانت مسمياته ومسوغاته، وبالسيطرة على حقول النفط والغاز. لذلك، سيتصاعد الصراع على هذه الحقول.

الأردن

وسط الركود الشعبي العام تجاه «التصعيد الاقتصادي» الحكومي الأخير، بخلاف احتجاجات احتُويت في الكرك والسلط، أخذت قضية استقالة أحد مستشاري عبد الله الثاني نقاشاً أوسع من المنطقي، فيما حاول القصر إظهار التدخل الشخصي للملك على أنه رد اعتبار للشعب

الملك يحتوي الغضب الشعبي بـ«جلسة عشائر»؟

أعيد بكثافة نشر مقاطع قديمة لاحتجاجات قبل سنوات فيها هتافات تطاول عبد الله الثاني (صفحة الديوان على «تويتر»)

عمان ـ الأخبار

ستضاف قصة «الملك والمستشار وسائق الحافلة» إلى باقي القصص المروية عن علاقة الناس بالقصر في الأردن، ولكن هذه المرة تجاوز الأمر فئة قليلة ممن شهدوا الواقعة، بل كان الرأي العام طرفاً في الأحداث التي انتشرت تفاصيلها على مواقع التواصل الاجتماعي، لتأتي خاتمتها بتغريدة ملكية مقتضبة وبلهجة عامية، للمرة الأولى، تقول: «ما حدا أحسن من حدا إلا بالإنجاز». كان ذلك قبل يوم واحد من زيارة الملك عبد الله لروسيا الخميس الماضي، حينما تدخل «رأس الهرم» مباشرة في قصة كبرت ككرة الثلج، خصوصاً أن سائق الحافلة خالد فلاح المراونة لجأ إلى عشيرته (بني صخر) لحل مشكلة حدثت بينه وبين مستشار في الديوان الملكي، وتبع ذلك انحياز شركته («جت» للنقليات السياحية) إلى صفه، كما قال أمام وجهاء عشيرته، بعد متابعة أجهزة رصد السرعة والمراقبة المثبتة في الحافلة.

الشارع الأردني انشغل بحادثة المستشار والسائق بعد تداول صورة المخالفة التي حررتها شرطة السير بقيمة 500 دينار أردني (700 دولار أميركي) مساء 10 شباط 2018، على الطريق العام الواصل عمّان بإربد شمالاً، مع وجود ملاحظة من محرر المخالفة تقول: «أمر من عطوفة مدير الأمن العام». جاءت هذه المخالفة بعد أن أوقفت سيارة كانت تسير خلف الحافلة لمدة وجيزة على الطريق المذكور السائق بعد أن تجاوزت عنه واعترضته، لينزل منها شخص عرّف عن نفسه بأنه مستشار في الديوان الملكي عصام الروابدة. المستشار الذي بدا مستاءً واتهم السائق بالتهور وأنه سيعلمه «خطأه» أجرى اتصالاً مع مدير الأمن العام، ثم مضى.

يروي السائق أن مدير الأمن عمّم بدوره أمر الحافلة على «جميع الدوريات في المملكة»، وبعد عدة كيلومترات، أوقفت دورية شرطة الحافلة، واحتجزت رخصة القيادة، وتدخل الركاب الذين رفضوا النزول من الحافلة إلا إذا جرى إخلاء السائق. وبالفعل، أوصل السائق الركاب إلى إربد وعاد إلى دورية الشرطة التي حجزته مع الحافلة لمدة ساعتين ونصف، ثم كفله مساعد مدير الأمن العام لتنتهي المشكلة بطريقة أكد السائق أنه لا يعرفها.

وأثناء اجتماع العشيرة تلقى السائق اتصالاً من المدير العام لـ«جت»، مالك حداد، يعلمه أنه طُلب حضورهما إلى الديوان الملكي، فيما نفى الأمن العام أن يكون السائق قد أخطأ، وذلك بعد التحقيق في الموضوع والسماع لشهادة الركاب والتحقق من أجهزة مراقبة الحافلة، وبذلك تكون المخالفة غير صحيحة، الأمر الذي دفع عشيرة السائق إلى إصدار بيان وجهت من خلاله رسالة إلى الملك تتساءل: هل يحق لموظف الديوان الاعتداء على الحريات العامة، وهل يحمل صفة الضابطة العدلية؟

وجاء في البيان أن ما حدث «اعتداء على قبيلة بني صخر»، مطالبين بمساءلة وزير الداخلية ومدير الأمن العام عن الطريقة التي جرى التعامل بها مع الحدث، وعن صحة المخالفة التي حررت، واختتم البيان بأن «القبيلة ستجتمع في وقت لاحق إن لم تتحقق الاستجابة». لكن لقاءً بين أطراف المشكلة في الديوان تدارك الموقف، ونقل رئيس الديوان فايز الطراونة (وهو رئيس وزراء سابق) «رغبة» الملك في حل المشكلة «بالمحبة والود»، وفعلاً اعتذر المستشار من سائق الحافلة، ثم قُبلت استقالته بعد ذلك. وجاءت تغريدة الملك لتحمل في طياتها ما يرضي العشائر، إذ انتصر لأحد «مستضعفيها» وللمنادين ورافعي شعار الدولة المدنية بكفّ يد موظف برتبة مستشار من ديوانه الخاص تجاوز القانون.

> لا يمكن سلخ ما حدث مع مستشار عبد الله عن السياق العشائري

لا يمكن سلخ التفاصيل بعيداً عن سياقها العشائري، خصوصاً أن المستشار نفسه هو ابن عشيرة أردنية وابن أحد أهم رجالات الدولة الأردنية الذين عاصروا الملكين حسين وعبد الله، فوالد المستشار هو عبد الرؤوف الروابدة الذي يصلح أن نقول عنه «رجل المناصب» في المملكة، وذلك لتنقله في معظم المناصب

شرطة نيويورك تزور الأمن العام

زار وفد أميركي برئاسة المفوض العام لشرطة نيويورك مديرية الأمن العام الأردنية في الحادي عشر من الشهر الجاري، وذلك بالتوازي مع إعلان إجراء تنقلات لضباط الأمن من عدة رتب في الإدارات المتعلقة بمراكز التأهيل والإصلاح، وإدارات أمن الجسور، وكذلك قيادات أقاليم المملكة باستثناء إقليم الجنوب. وتزامن ذلك أيضاً مع احتجاجات اندلعت على مدار عدة أيام في مدينة الكرك أحرقت فيها الإطارات وأغلقت شوارع في وسط المدينة، فتدخلت قوات الدرك لفضّ هذه الأعمال، وتوجه إثر ذلك مدير قوات الدرك مع وفد أمني للقاء نواب ووجهاء الكرك من أجل احتواء الأزمة.

فلسطين

عائلة الشهيد الحلبي مهدَّدة بفقدان منزلها بسبب «قرار

رغم الروح المعنوية التي ضختها الحملة الشعبية لإعادة بناء منزل عائلة الشهيد مهند الحلبي الذي هدمه العدو، فإن النتيجة التي آلت إليها العائلة أنها لم تستطع دفع المبلغ الكامل لبيتها البديل، فيما سارعت محكمة فلسطينية إلى اتخاذ قرار بالحجز على البيت

قررت العائلة ألا تعيد البناء خوفاً من أن يهدمه الاحتلال مجدداً (أ ف ب)

رام الله ـ الأخبار

مفارقة جديدة تسجلها الأحداث المتسارعة في الضفة المحتلة، إذ تستعد عائلة الشهيد مهند الحلبي، الذي نفذ أولى عمليات «انتفاضة القدس» الجارية، للخروج من منزلها الثاني الذي اشترته بعدما هدم العدو الإسرائيلي بيتها الأساسي عقاباً لها، وذلك بعد قرار محكمة الصلح الفلسطينية في رام الله حجز المنزل لعدم سداد ثمنه كاملاً، إذ جاء القرار بناءً على قضية شكوى تقدم بها أصحاب المنزل.

وفي بداية كانون الثاني 2016، هدمت آليات العدو منزل عائلة الحلبي المُكوَّن من طابقين بعد اقتحامها ضاحية الريحان شمال رام الله في منتصف الليل، فيما انطلقت في اليوم التالي حملة شعبية واسعة لإعادة بناء منزل للعائلة كان إقبال المواطنين على دعمها جيداً ومن مختلف الفئات الاجتماعية.

تقول مصادر محلية لـ«الأخبار» إن العدو منع عائلة الشهيد من إعادة بناء منزلها مكان البيت المهدوم بعد أن صَرفت الحملة الشعبية مبلغاً لتكاليف الإسمنت ومبالغ إضافية أخرى، فقرّرت العائلة شراء منزل لها في المنطقة نفسها. وفعلاً تمكنّت بمساعدة الحملة من شراء المنزل الجديد، وقد بقي من ثمنه 30 ألف دينار أردني (42 ألف دولار تقريباً) أكدت العائلة أن جهات كثيرة «دقّت على صدرها» واعدة بدفعها، لكن هذا ما لم يحدث حتى الآن.

«الحملة الشعبية» اعتبرت أنها أنهت ما عليها من التزامات، وذلك

نجحت بالسطو على بنك في مخيم الوحدات). ومن المستغرب انتشار مقاطع فيديو قديمة لاحتجاجات شهدها الأردن عامي 2011 و2012 تظهر فيها هتافات بسقف عالٍ تطاول الملك نفسه ويروج لها على أنّها هذه الأيام، مع أنه لا توجد تحركات مؤثرة في الشارع سوى احتجاجات في مدينة السلط في محافظة البلقاء، تبعتها أخرى في محافظة الكرك، وكلتاهما احتواهما القصر.

أما في عمان، فلا تجاوب جماهيرياً مع المسيرات التي دعت إليها الأحزاب القومية واليسارية التي منعت في الشهر الماضي من الاعتصام أمام رئاسة الوزراء، واللافت كان وقفة أمام الديوان الملكي قبل عدة أيام نفذتها مجموعة من المعتصمين (يمثل عدد منهم «حراك عمان» الذي يتماهى مع خطاب البيروقراطيين والمتقاعدين العسكريين) بهتافات معروفة كانوا قد استخدموها خلال الحراك الأردني الذي انطلق في 7 كانون الثاني 2011، أي أن لا جديد في الطرح ولا الهتاف، ولم تشكل وقفتهم حالة حركت الشارع الراكد.

ويقبع الأردن، ما بين الوضع الداخلي والخارجي، في عنق الزجاجة، على حد وصف رئيس الوزراء هاني الملقي، فحتى مع توقيع مذكرة التفاهم على المساعدات الأميركية البالغة 6 مليارات دولار على مدار 5 سنوات وما يحمله الأمر من طمأنة عبر الحليف الأكبر للمملكة، فإن التحديات لا تزال كبيرة. والملك الذي يعي هذه التحديات وعمقها أشار مرة أخرى إلى الأوراق النقاشية التي طرحها في عدة مواضيع عن التعليم والديموقراطية وعلاقتها بالمواطنة وبتكوين نظام فعال وسيادة القانون والدولة المدنية، منتقداً غياب التفاعل مع ما جاء فيها، إذ رأى أنها وسيلة للضغط «من فوق» وفق تعبيره. كذلك طلب عبد الله الثاني من الحضور مساعدته والضغط «من تحت»، أي الشارع، وكان ذلك أثناء لقائه مع طلبة من كلية الأمير الحسين بن عبد الله الثاني للدراسات الدولية في الجامعة الأردنية (لكن ليس مع مجلس الطلبة المنتخب).

ربما هناك أسئلة وإجابات متعددة بناءً على قراءة التطورات في الأردن، وهي ليست بمعزل عما يحدث في المنطقة، أي تجاه الضغط من فوق وبالتوازي مع من يضغط من تحت، ومن هو التيار الذي ستسقط رموزه خلال هذه العملية ومدى تأثير ذلك في النهج السياسي والاقتصادي في المملكة.

القيادية في السلطات التنفيذية والتشريعية، وكان آخرها رئيساً لمجلس الأعيان (مجلس الملك). وبعد أن أعفي من رئاسته، استقال نهاية عام 2015، والجدير بالذكر أنه من المنتقدين للتوجه الليبرالي في الإدارة الاقتصادية للدولة، ومن المعارضين لفكرة اللامركزية، وكان قد قال في ندوة نهاية العام المنصرم إنه دفع غالياً ثمن معارضته (جرت انتخابات اللامركزية عام 2017)، كما قال إنه ضد «خطاب الحقوق المنقوصة».

قد تكون قصة السائق والمستشار أحد المؤشرات على احتدام صراع داخل الحلف الطبقي الحاكم وبين تياراته المتباينة ما بين ليبراليين وبيروقراطيين، في وقت تشهد فيه المملكة حالة سخط نتيجة لارتفاع الأسعار، وذلك مع تكاثر لحوادث سطو مسلح فاشلة (عدا واحد

اليمن

«التواطؤ» متواصل: بريطانيا «تقدّر» السخاء السعودي!

يبدو أن الأداء الأممي مع تولي البريطاني، مارتن غريفيث، مهماته في آذار/ مارس المقبل، لن يغاير ما سُجّل للمبعوث الحالي إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، طوال فترة حلوله في منصبه منذ 25 نيسان/ أبريل 2015، وحتى إعلان استقالته في 22 كانون الأول/ يناير الماضي. هذا ما توحي به التحركات البريطانية التي تستبق بدء مهمة غريفيث، وكذلك المواقف الأممية المصاحِبة لها، التي تغدو معها سيرة المبعوث الجديد، التي أمل فيها البعض خيراً، غير ذات أهمية واقعاً.

يوم أمس، أفيد عن تقدم بريطانيا بمقترح إلى مجلس الأمن لإصدار بيان يشيد بتعهد السعودية والإمارات بتقديم نحو مليار دولار لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في اليمن. وتعبّر مسودة البيان المذكور عن «تقدير» الدول الأعضاء في المجلس لذلك التعهد، وأيضاً لاعتزام السعودية إيداع مليارَي دولار في البنك المركزي اليمني. «تقديرٌ» لا يكتفي به المشروع البريطاني، بل يذهب إلى حدّ تجهيل هوية من يفرض الحصار على اليمن، ويوقع العدد الأكبر من الضحايا بين المدنيين، عبر إعرابه عن «مخاوف» الدول الأعضاء «بشأن الخسائر بين المدنيين بشكل عام، والقيود على واردات الأغذية للأغراض التجارية والإنسانية والإمدادات الطبية والوقود». وتكمل المسودة بمساواتها في المسؤولية عن الوضع الحالي بين جميع الأطراف، من خلال دعوتها إياهم إلى «السماح بوصول المساعدات إلى اليمن دون عراقيل».

هذا المشروع «المنحاز» أثار سخط المنظمات الدولية الحقوقية، وفي مقدمتها منظمة «هيومن رايتس ووتش»، التي رأت، على لسان مدير قسم الأمم المتحدة فيها، لويس شاربونو، أن «البيان الذي يدين طرفاً واحداً، وهو الحوثيون، ولا يذكر حتى انتهاكات الطرف الآخر، وهو التحالف بقيادة السعودية، يغذي مناخ الحصانة». وشدد شاربونو على أنه «يتعين على مجلس الأمن أن يسمي ويفضح الجميع».

وجاء الكشف عن المقترح البريطاني بعد ساعات من رفع خبراء أمميين تقريراً بشأن اليمن إلى مجلس الأمن، وُصف هو الآخر بـ«المنحاز» و«غير المهني». إذ إنه، على الرغم من اتهامه السعودية بـ«استخدام التهديد بالتجويع كوسيلة حرب»، برّر، بنحو غير مباشر، الحصار المفروض على اليمن عبر إرجاعه القيود المفروضة على الواردات إلى ضعف ثقة «التحالف» بعمليات التفتيش التي تقودها الأمم المتحدة، مشدداً في هذا الإطار على ضرورة «تحسين الثقة... لكفالة زيادة تدفق الإمدادات». كذلك، لم يمتنع معِدّو التقرير عن المماثلة بين الغارات التي نفذها طيران «التحالف» على المدنيين، وبين «استخدام الحوثيين العشوائي للذخائر المتفجرة»، معتبرين أن الأمرين «أحدثا آثاراً غير متناسبة على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية»، في وقت تؤكد فيه معظم التقارير الدولية أن السواد الأعظم من ضحايا الحرب الدائرة في اليمن سقطوا جراء الغارات السعودية.

ولم يقتصر التقرير الأممي على ذلك، بل إنه تضمن، وفقاً لمسؤولين من حركة «أنصار الله»، معلومات «كاذبة» عن قيام الحركة بإعدام 3 قياديين عسكريين موالين للرئيس السابق، علي عبد الله صالح، هم: اللواء مهدي مقولة، العميد عبد الله ضبعان، والعميد مراد العوبلي. وإذ نفت «أنصار الله» تلك «الاتهامات الباطلة»، مؤكدة أن سلطات صنعاء لم تستقبل فريق الخبراء الذي أعدّ التقرير، أوضحت مصير أولئك القياديين الذين أورد الخبراء أسماءهم. وبحسب تصريحات نُقلت عن أحد القياديين في الحركة، فإن «اللواء مقولة لم يتعرض لأي أذى، وهو في منزله في صنعاء تحت الإقامة الجبرية، ويحظى بضمان الشيخ عبده بن حبيش، زعيم قبيلة سفيان، بعدما سلم نفسه إليه في الثالث من كانون الأول/ ديسمبر الماضي». أما العميد ضبعان فقد «أُفرج عنه في 27 كانون الأول/ يناير الماضي»، فيما لا يزال «العميد العوبلي مُتحفّظاً عليه في جهاز الأمن السياسي».

كذلك، نفى القيادي في «أنصار الله» أن يكون مصدر الأسلحة التي في حوزة الحركة إيران، قائلاً إن «كل سلاح الجيش واللجان الشعبية صناعة روسية وغنائم من جبهات القتال، إلى جانب كميات محدودة من الأسلحة الخفيفة تُشتَرى من الأسواق المحلية لبيع السلاح في المحافظات». وجاء هذا الكلام تعليقاً على ما قال فريق الخبراء إنها «مخلفات قذائف، ومعدات عسكرية متصلة بها، وطائرات عسكرية مسيرة من دون طيار، ذات أصل إيراني» تمكن من توثيقها. واتهم الفريق إيران بأنها «أخفقت في اتخاذ التدابير اللازمة لمنع توريد قذائف قصيرة المدى، وصهاريج تخزين ميدانية، وطائرات عسكرية مسيرة، أو بيعها أو نقلها» لـ«أنصار الله». وتشكل تلك الادعاءات تصديقاً للرواية الأميركية، التي سبق أن أعلنت الأمم المتحدة، تعليقاً على «مسرحية نيكي هايلي» في نيويورك أواسط شهر كانون الثاني/ يناير الماضي (عرضت هايلي يومها ما ادعت أنها آثار «الصاروخ الإيراني» الذي أُطلق على الرياض في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر الفائت)، أنها لم تجد عليها «أدلة قاطعة».

تصديق سرعان ما بادرت السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة في استغلاله، عبر دعوتها، أمس، مجلس الأمن، إلى التحرك ضد إيران. وقالت هايلي، في بيان إن «الوقت حان» لذلك، لافتة إلى أن تقرير الخبراء الأمميين «يسلط الضوء على ما قلناه منذ أشهر، من أن إيران نقلت أسلحة بطريقة غير شرعية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن». وتابعت هايلي أنه «لا يمكن العالم الاستمرار في السماح لهذه الانتهاكات الصارخة بأن تتواصل من دون رد»، مشددة على ضرورة أن «تتحمل إيران عواقب تحديها المجتمع الدولي».

(الأخبار)

يتسلم غريفيث مهامه خلفاً لولد الشيخ بدءاً من الشهر المقبل

فلسطيني»!

عندما خيّرت عائلة الشهيد بين البناء أو الشراء، فيما قررت العائلة الشراء، وبذلك وضعت الحملة كل ما جمعته لشراء المنزل الجديد. أما العائلة، فوجدت نفسها تسدد التكاليف الباقية من مالها الخاص بعد أن سكنت بالإيجار بـ400$ شهرياً، فيما كان أثاث المنزل القديم موزعاً في منازل الجيران.

بعد عامين فوجئ الوالد الحلبي بمكالمةٍ هاتفية من أصحاب المنزل الجديد يتذمرون من تأخرهم عن دفع المبلغ الباقي من المبلغ الكامل 126 ألف دينار، وأبلغوه بتحويل المسألة مباشرة إلى القضاء الفلسطيني، فيما أخفقت كل محاولات عائلة الشهيد لإقناعهم بتسديد 8000 دينار ونصف كدفعة مستعجلة، على أن يسدد باقي المبلغ لاحقاً، إذ أصرّ أصحاب المنزل على قبض الباقي كاملاً.

وعقب نحو شهرين فقط من شكوى أصحاب المنزل لمحكمة الصلح، أقرت الأخيرة حجز المنزل دون منح أي مهلة للعائلة، إلى جانب عرضه في المزاد العلني، وقد يصل الأمر إلى محاكمة والد الشهيد مهند بالسجن. وبمراجعة عدد من المعنيين، قالوا إن مشكلة عائلة الحلبي تعود إلى عوامل أبرزها غلاء أسعار الشقق السكنية والعقارات في رام الله والبيرة عامة، إضافة إلى غياب الرؤية لدى الحملات الشعبية لإعادة بناء المنازل، لأنها «خطوات ارتجالية» تحاول سدّ غياب الدور الرسمي للسلطة والفصائل، وكذلك بقية المؤسسات الأهلية والخيرية والمجتمعية.

المصير المجهول حتى اللحظة لبيت عائلة الحلبي يفتح ملف هدم قوات العدو منازل الشهداء والأسرى من منفذي العمليات، ويضم هذا الملف مسائل مختلفة، منها: الضرورة الملحّة لوجود استراتيجية واضحة لإعادة بناء منازل منفذي العمليات، سواء أكانوا أسرى أم شهداء، والابتعاد عن الحملات الشعبية التي

> الحملات الشعبية لإعادة الإعمار بقيت قليلة في ظل غياب السلطة عن المساهمات

رغم أنها تعكس قيماً سامية وتكافلاً اجتماعياً مميزاً وإيجابيات كبيرة، فإنها تورط نفسها في تعويض منازل بمبالغ ليست قادرة عليها، كذلك تعفي السلطة من الضغط عليها لإنجاز واجبها. وينبغي للمساعدين أن يأخذوا بحسبانهم الاحتياطات كافة من الحوادث الطارئة، كفحص الوضع القانوني لأرض المنزل المهدوم للبناء على أنقاضه قبل البدء بأي خطوة حتى لا يعيد العدو تدميره.

أما السلطة و«منظمة التحرير»، فلم يصدف أن دفعا بصورة كاملة لإعادة إعمار هذه البيوت، وإنما قد تكون قدمت مساعدات عبر المحافظين أو حركة «فتح» ومكاتب المنظمة في بعض الأحيان. وتشرح المصادر المحلية أن «حملات إعادة بناء المنازل أصلاً كانت قليلة، وفي مناطق محدودة دون غيرها»، علماً أن الذين قاموا عليها معظمهم من اليساريين الفلسطينيين أو «فتح» أو يتمتعون بعلاقات جيدة مع السلطة، لأن المال وأوجه صرفه بالنسبة إلى الأخيرة «خط أحمر» ويخضع للرقابة المشددة من سلطة النقد وأجهزة الأمن، وهو ما يصعّب على «حماس» أو «الجهاد الإسلامي» المساهمة بصورة فعالة في بناء المنازل.

من الجدير ذكره أن مهند الحلبي (19 عاماً) من بلدة سردا شمال رام الله، وكان يدرس القانون في جامعة القدس في أبو ديس، هو منفذ أول عملية في الهبة الشعبية الأخيرة التي انطلقت عام 2015، بعد مدة قصيرة على استشهاد صديقه ضياء تلاحمة. وقد أدت تلك العملية التي نفذها في القدس إلى مقتل مستوطنين اثنين وإصابة آخرين بعد طعنهم وخطف سلاح أحدهم.

قضية

أنجيلا ميركل ذئبٌ في سيرك الشرق الأوسط

من النادر الإتيان بذئب إلى «السيرك»؛ يُقالُ إن «ترويضه» ليس بالأمر اليسير. ومن المرويات الشعبية عنه، تميّزه بالذكاء، فيما يذهب آخرون من «أهل البوادي» إلى القول إن بمقدوره «التمييز بين الشجاع والجبان». مرويات وصور تطول، جاعلةً من حضوره في عرض من هذا النوع أمراً نادراً. هكذا تبدو صورة «ألمانيا ـ ميركل» في الشرق الأوسط راهناً. فالمرأة التي نجحت قبل أيام فقط في تشكيل حكومتها الرابعة، لا بُدّ أنها ستجد لبلادها سبلاً أيسر من انتهاج الحبال المعلّقة في «سيرك الشرق الأوسط»... حيث غالباً ما تُشعلُ النيران بما يكفي «لحروب لا بدّ منها»

رنا حربي

في يوم 19 كانون الثاني الماضي، أعلنت ألمانيا وقف تصدير الأسلحة إلى الدول المشاركة في العدوان على اليمن، في إشارة إلى «التحالف العربي» الذي تقوده السعودية والإمارات. القرار الذي جاء التزاماً بالمباحثات التي جرت بين «التحالف المسيحي الديموقراطي» و«الحزب الاشتراكي الديموقراطي» لتشكيل الائتلاف الحاكم حالياً في برلين بعدما أبصر النور أخيراً الأسبوع الماضي، اتُّخذَ «من منطلق إنساني ويهدف إلى وضع حدّ للكارثة الإنسانية التي يمرّ بها الشعب اليمني»، وفق وزير خارجية ألمانيا زيغمار غابرييل. وكنتيجة لذلك، تفاخرت غالبية المنظمات الحقوقية بهذا «الإنجاز»، فيما شكر يمنيون برلين على موقف اتخذته بعد ثلاثة أعوام من بدء عمليات القصف والتجويع.

لا يمكن إنكار أهمية الخطوة الألمانية، لأنّها تخصّ مباشرةً البلد العربي الأشد فقراً وشعبه المنسيّ الذي يواجه «الأزمة الإنسانية الأسوأ في العالم» وسط صمت دولي مخزٍ وقبول غربي ضمني تحوّل إلى تواطؤ صريح مع تصاعد صفقات تسليح دول العدوان. لكن من جهة أخرى، لا يُمثّل القرار صحوة ضمير فجائية، ولا رضوخاً لضغوطات المنظمات الحقوقية. وهو أيضاً لا يعكس «رسالة ألمانيا التي تؤمن بالحرية وحقوق الإنسان، إلى العالم، ومفادها: لا للحرب»، كما زعمت القيادية في «الحزب المسيحي الديموقراطي» ساندرا سيغلا، ولا يرقى ليكون تمرّداً ألمانياً على الرياض التي أكّدت أكثر من مرة في العام الماضي حرصها على توطيد العلاقات الاقتصادية مع برلين «تماشياً مع رؤية 2030» لإعادة هيكلة اقتصاد المملكة النفطية.

في الواقع، لم يكن القرار إلا فقاعة إعلامية، بهدف تسكيت المعارضة الداخلية والمنظمات الحقوقية من جهة، وتوجيه رسالة سياسية حذرة إلى «المعسكر المعادي» للسعودية، تقول: «نحن لسنا محسوبين على أحد». بعبارة أخرى، لفهم الدوافع وراء هذه الخطوة وتوقيتها، «ابحث عن النفوذ والمال».

مجبرة «سيّدة الفولاذ»، لا بطلة!

لم يكن صعباً على المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، التنازل عن صفقات تسليح «دول التحالف» (دول العدوان على اليمن) في مقابل تذليل عقبات تشكيل ائتلاف حكومي يُنقذُ ولايتها الرابعة ويُنهي الفراغ الحكومي الأطول في البلاد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي كان رئيس «اتحاد التجارة والخدمات الألماني» هولغر بينغمان، قد حذّر من تداعياته، مشدداً على ضرورة «عودة الاستقرار السياسي لمواجهة تحديات البلاد وأوروبا».

برغم هذا الائتلاف الحكومي الذي تنبئ صيغته النهائية بأنّ ميركل لم تعد تنفرد بحكم البلد الموصوف بـ«مرساة استقرار الاتحاد الأوروبي»، فإنّ «السيدة الفولاذية» نجحت في اجتياز «اختباره الضخم دون تقديم الكثير من التنازلات» في ما يخصّ الملفات الشائكة، كما تقول صحف أوروبية، ودون «الرضوخ» لمطالب قد تؤثر سلباً باقتصاد القوة الاقتصادية الأكبر في أوروبا.

في مقابل المشهد الألماني الداخلي، لم يكن للقرار وقع قاسٍ على حلفاء برلين في «التحالف العربي»، ولعلّ السبب يكمن في أنّه كان متوقعاً، إن لم يكن قد تمّ بالتنسيق المسبق مع هذه الدول (على الأقل مع قائدة العدوان، السعودية)، علماً أنّ الرياض كانت قد استبقت الخطوة الألمانية بالتشديد أكثر من مرّة على أنّها في غنىً عن السلاح الألماني. تجلى ذلك بوضوح في شهر أيار/ مايو 2016، حين أعلن السفير السعودي لدى برلين (في ذلك الوقت)، عواد العواد، أن «الحقيقة واضحة... المملكة ليست مهتمة بشراء دبابات قتالية من ألمانيا»، مشدداً على أنّ صفقات الأسلحة «ليست جوهريّة» في العلاقات الثنائية. وقد جاء هذا الإعلان في ظلّ الانتقادات التي تعرضت لها ميركل من قبل معارضة داخلية يسندها رأي عام غالباً ما يوصف بأنّه لا يزال مُكبّلاً بـ«عقدة ذنب النازية». وقد سالت الانتقادات عقب ورود تقارير عن صفقات تسليح ألمانية ـ سعودية تشتري الرياض بموجبها مئات (بين 300 و800) الدبابات من طراز «ليوبارد 2»، وعشرات الزوارق الحربية. وفي تصريح إلى صحيفة «در شبيغل»، ينتقد العواد صراحةً «استخدام صادرات الأسلحة للسعودية كورقة ضغط في الداخل الألماني»، موضحاً أنّ «واردات الرياض من الأسلحة الألمانية تمثّل أقل من نسبة واحد في المئة من إجمالي واردات المملكة من السلاح».

موقف السفير لدى برلين، أكّده أيضاً نائب وزير الاقتصاد السعودي محمد التويجري، في حديث إلى «دوتشيه فيله»، عقب زيارة ميركل للسعودية في نيسان/ أبريل 2017. أعلن التويجري في حينه أن دولته، وعلماً منها بـ«الخلفيات السياسية وراء التحفظات الألمانية بشأن الصادرات (السلاح) إليها»، تعتزم «الامتناع في المستقبل عن طلب المزيد من الأسلحة من برلين». وقال: «لن نسبب المزيد من المشاكل للحكومة الألمانية».

المسؤول السعودي الذي وصف ميركل بأنها «قدوة لجميع النساء السعوديات»، قد يعكسُ تصريحه حرص الرياض على إراحة حليفتها من الانتقادات المحلية. وفيما رأت بعض الصحف أن الرياض «مستاءة»، فإن إعلان التويجري رغبة سعودية جدية في «توثيق التعاون الاقتصادي» مع ألمانيا وجعلها «أهم شركائنا الاقتصاديين»، يؤكد أن العلاقات لم تتزعزع.

الجدير ذكره أن ألمانيا لم توقف، في الأعوام القليلة الماضية، تصدير السلاح إلى السعودية، على الرغم من تصاعد حدّة الانتقادات الداخلية لتواصل العدوان على اليمن خلال تلك الفترة. على العكس من ذلك، زادت برلين صادراتها إلى المملكة من 209 ملايين دولار في عام 2014، إلى 320 مليون دولار في 2015، وإلى 628 مليون دولار في 2016، وفق بيانات وزارة الاقتصاد. أما العام الماضي، فقد اشترت السعودية أسلحة بقيمة 316 مليون دولار من برلين، معظمها كان في الربع الثالث من 2017، إذ كشفت وزارة الاقتصاد أن الحكومة منحت تصاريح لصفقات سلاح مع السعودية بقيمة 172,5 مليون دولار في الفترة الممتدة بين شهري تموز/ يوليو وأيلول/ سبتمبر، مسجلةً ارتفاعاً بنسبة 261 بالمئة، مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2016، حين بلغت 47,8 مليون دولار. وهي أرقام كان معارضون ألمانيون وصحف محلية قد عدّوها بمثابة «تواطؤ» صريح من قبل برلين.

على الرغم من إعلان وقف تصدير السلاح إلى «التحالف»، إلا أن الخطوة التي تمنى عدد من الصحافيين أن تتحوّل إلى «عدوى تنتقل» إلى دول أوروبية أخرى، نظراً إلى تأثير ألمانيا الكبير داخل مؤسسات القارة العجوز، لم تكن لها تداعيات عسكرية فعلية على الأرض، وذلك في ظلّ مخازن الأسلحة الغربية المفتوحة أمام الدول العربية المشاركة في العدوان على اليمن. وفي هذا الصدد، يشير الخبير الألماني في شؤون الشرق الأوسط غيدو شتاينبرغ، إلى أن «الأسلحة التي تُزوِّدها ألمانيا لدول المنطقة العربية ليست حاسمة في مهمات تلك القوات العسكرية»، لافتاً إلى «تنوّع عمليات الاستيراد (بالنسبة إلى تلك الدول)... وهي تصلها أهم المعدات والأسلحة وأكثرها فعالية من الولايات المتحدة».

> تحاول برلين التأقلم مع خريطة التوازنات الجديدة في المنطقة
>
> تقول الرياض إنّ وارداتها من الأسلحة الألمانية تقلّ عن واحد في المئة

تأقلم مع «خريطة التوازنات»

إلى جانب البعد الداخلي لقرار وقف تزويد «التحالف» بالسلاح، ثمة بعد آخر متصل بمحاولات برلين التأقلم مع خريطة التوازنات الجديدة في المنطقة والعالم، والانفتاح على تكتلات اقتصادية بديلة ترى في أسواقها الصاعدة أهمية حالية ومستقبلية. وهي محاولات تجلت في سلسلة مواقف لافتة برزت أخيراً، ابتداءً بتغريدة للخارجية الألمانية على موقع «تويتر» تطالب بفك «الحصار غير المنطقي» عن قطر، مروراً

«انتقاد السعودية لا يعني تقارباً مع إيران»

أثناء الحديث إلى «الأخبار»، يشرح المصدر الديبلوماسي الإيراني، أنّه «لا يمكن القول إنّ الانتقادات الألمانية لسياسات محمد ابن سلمان، ووصفها بالمغامرات، تعني التقارب بين الاتجاهين الإيراني والألماني في الملفات السياسية والأمنية في المنطقة»، موضحاً أنّه «يمكن أن يكون لهذين الاتجاهين التقاء ما عندما ينتقدان السياسات السعودية، ولكن هذا لا يعني أنّ ألمانيا قد اقتربت من إيران بعد هذه الانتقادات». وبرغم التمايز الألماني لناحية الاتفاق النووي وغيره من الملفات، فإنّه «لا يمكن غض النظر عن وجهة النظر الألمانية القائلة بأنّ لإيران دوراً فاعلاً وقوياً في المنطقة»، إضافة إلى انتقادات أكثر وضوحاً.

يشير الديبلوماسي إلى أنّ «ألمانيا ترى أنّ النقاش بين السعودية وإيران، قد هيمن على جميع الشؤون أو الملفات في المنطقة، وحتى أنّه قد حلّ محل الأولوية التاريخية... وهي المسألة الفلسطينية». ويلفت إلى أنّه «في هذا الإطار، هي ترى أنّ السياسات السعودية لم تساعد في حلّ القضايا الاقليمية فحسب، بل أدخلتها في حالة من التعقيد بعد تدخلاتها في اليمن أو في الشوون اللبنانية، وحتى أنّها ترى أنّ التقارب السعودي الإسرائيلي ضد إيران قد يفرِضُ على المنطقة تكلفة كبيرة ويُبعد المنطقة عن السلام، وكل ذلك بعدما جهدت كثيراً من قبل بغية توقيع الاتفاق النووي مع ايران».

سبق لمسؤول سعودي أن وصف ميركل بأنها «قدوة لجميع النساء السعوديات» (عن الويب)

«غير حياديين بما يخص أمن إسرائيل»

أثناء المفاوضات الأخيرة التي قادت نحو تشكيل حكومة «المستشارية الرابعة»، نقلت تقارير صحافية أنّ «باب السياسة الخارجية تجاه إسرائيل، في عقد تشكيل الائتلاف الألماني الكبير، أُضيف إليه تأكيد مسؤولية ألمانيا الخاصة تجاه إسرائيل كدولة يهودية وتجاه ضمان أمن هذه الدولة». فرغم التمايز بين برلين وتل أبيب في ما يخصّ الاتفاق النووي مثلاً، أو حتى عدم موافقة ميركل على قرار الرئيس الأميركي الأخير بنقل سفارة بلاده إلى القدس المحتلة، فإنّ «عقدة الذنب» الألمانية حيال اليهود وإسرائيل لا تزال متحكّمة في السياسة الخارجية لبرلين تجاه هذا الكيان.

وبينما تزوّد ألمانيا إسرائيل بعقود تسليحية، لعلّ أبرز ما تتضمنه الغواصات، فإنّ تصريحات ميركل واضحة تجاه «حليفتها». فخلال إحدى زياراتها لإسرائيل، قالت: «لن نكون يوماً حياديين بما يخص أمن إسرائيل، وضمانه. هذا جزء من أخلاقياتنا»، وهذا ما يجعل من أيّ توترات تقع بين البلدين، عابرة.

من جهة أخرى، عقب الانتخابات الألمانية الأخيرة في شهر أيلول/سبتمبر، التي شهدت صعوداً لحزب «البديل من أجل ألمانيا»، عبّر بنيامين نتنياهو لميركل عن «القلق» إزاء «تصاعد معاداة السامية في السنوات الأخيرة بين عناصر سياسية في اليمين واليسار، وأيضاً بين عناصر إسلامية»، مضيفاً في الوقت نفسه للمستشارة التي تبقى في منصبها منذ 2005 أنّ «العلاقات المميزة بين ألمانيا وإسرائيل ستقوى وتزدهر تحت قيادتها».

ثمة تقاسم أدوار بين غابرييل وميركل

بتصريح لوزير الخارجية وصفته الصحف بـ«غير المسبوق» عن «روح المغامرة» السعودية التي «لن تكون مقبولة ولن نسكت عنها»، عقب احتجاز رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، وصولاً إلى دفاع برلين الشرس عن الاتفاق النووي ووقوفها بوجه الولايات المتحدة بعد عقود من التماهي في ظلّ المنظومة الغربية.

محاولات إعادة التموضع هذه لا يبدو أن ثمة سبيلاً إلى إنجاحها سوى عبر تقاسم الأدوار بين الخصمين الحليفين، الاشتراكيين (غابرييل سيغمار) والمحافظين (ميركل)، في ما يخص الملفات الخارجية والعلاقات الدولية. وعلى الرغم من أنّ لعبة «الشد والإرخاء» في السياسة الألمانية ليست جديدة، فإنّها ازدادت حدة وبرزت أكثر إلى العلن مع تولّد مخاوف جدية لدى ألمانيا من مخاطر السياسة «الترامبية» على أمنها واقتصادها. إذ ليس من مصلحة ألمانيا، بعدما أعلنت إغلاق ملف اللجوء الذي زعزع عرش ميركل، وفي ظل تحذيرات من «عودة الإرهابيين» من سوريا إلى أوروبا، زعزعة استقرار ما بقي من دول آمنة ومستقرة في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً أن للصراعات تكلفة مادية تتحمل ألمانيا جزءاً منها «على شكل مساعدات» (كان آخرها لليمن) فُرضت عليها نظراً لمكانتها كدولة أوروبية هي الأكثر نفوذاً. ويشير مراقبون إلى أن عبء «المساعدات» بات أثقل على ألمانيا مع تنصل الولايات المتحدة من التزاماتها كـ«راعٍ للسلام» في الشرق الأوسط، لا بل وتشجيعها لـ«روح مغامرة» ابن سلمان في اليمن من جهة، ومع قطر وإيران من جهة أخرى. وجدير بالذكر أنّ تقريراً تحليلياً لـ«المخابرات الخارجية الألمانية» (BND)، صدر في الثاني من كانون الأول/ يناير 2015 ونأت الحكومة الألمانية بنفسها عنه، كان قد حذّر من «الدور السعودي المزعزع للاستقرار في العالم العربي»، ولا سيما عقب «استبدال سياسة الديبلوماسية الحذرة لأعضاء العائلة الحاكمة القدماء، بسياسة تدخل متسرعة واندفاعية»، منبهاً إلى أن «تركيز السلطات بيد ابن سلمان يحمل بين طياته الكثير من المخاطر».

أين إيران؟

في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، وصفت صحيفة «شبيغل» تصريحات المسؤولين الأوروبيين بشأن فوز مرشح الحزب الجمهوري، دونالد ترامب، في الانتخابات الرئاسية الأميركية، بـ«الداكنة». برز ذلك في مقابلة أجراها وزير الخارجية الألماني (حينها)، فرانك – فالتر شتاينماير، مع قناة «ZDF» الألمانية، قال فيها إن «ترامب يشكل خطراً ليس على أوروبا فقط، بل على ألمانيا خاصة»، مشدداً على أن «علينا أن نُعدّ أنفسنا لسياسة خارجية أميركية لا يمكن التنبؤ بها، وأن نستعد لوضع تكون فيه أميركا مهيأة لاتخاذ قرارات منفردة».

ومنذ وصوله إلى البيت الأبيض، ترجم الرئيس الأميركي شعاره، «أميركا أولاً»، فعلياً، في جميع قراراته. ففضلاً عن اتباعه استراتيجية مبنية على إثارة الفتن والفوضى، تمكّن من خلالها من إشعال سباق تسلح عربي والاستحواذ على مئات مليارات الدولارات، واصل ترامب وضع عراقيل في مسار العلاقات الأوروبية - الإيرانية، مهدداً بتمزيق الاتفاق النووي وفرض مزيد من العقوبات على طهران، متجاهلاً تحذيرات الاتحاد الأوروبي، وخاصة ألمانيا، التي أكد رئيس قطاع الاقتصاد الخارجي فيها، فولكر ترايرـ أن «إلغاء الاتفاق النووي سيشكل ضربة قوية للاقتصاد الألماني... وسيسبب أضراراً اقتصادية بالغة للشركات الألمانية والأوروبية».

وترى برلين في طهران «شريكاً ذا صدقية»، وفق وزير الخارجية الألماني غابرييل، وهو أول مسؤول غربي كبير يزور إيران بعيد توقيع الاتفاق. ومنذ وصوله مع وفد من ممثلي الشركات الألمانية الراغبة في العودة إلى السوق الإيرانية، ولا سيما قطاع الطاقة، إلى طهران، في نهاية تموز/ يوليو 2015، ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين، الذي يتوقع مدير الغرفة التجارية الصناعية بين ألمانيا وإيران، رينيه هاروم، أن يتجاوز 10 مليارات يورو في السنوات المقبلة. ووفق الأرقام الرسمية، ارتفعت صادرات ألمانيا إلى إيران إلى 3,5 مليارات يورو في عام 2017، من 2,6 مليار يورو في عام 2016.

أغلقت ألمانيا سفارتها في دمشق منذ أواخر العام 2011، بينما بقيت السفارة السورية في برلين ناشطة حتى اليوم، وهي تزدحم بالمعاملات القنصلية للسوريين هناك، بمن فيهم اللاجئين. وبينما تحظى القوى السياسية الألمانية بعلاقات جيّدة مع معظم أطياف المعارضة السورية، فإن هناك قطيعة ديبلوماسية من ناحية زيارات المسؤولين. لكن تقارير إعلامية ألمانية تؤكد أنّ العلاقات الأمنية بين البلدين لم تنقطع، فيما يذهب بعضها إلى الحديث عن زيارة وفود أمنية ألمانية للعاصمة السورية. ويعزز هذا الطرح، دقة تعامل الأجهزة الألمانية مع الوثائق السورية، ووقف قبولها بعض الوثائق الصادرة من مناطق خرجت عن سيطرة الحكومة السورية

«بدأ يرتفع مستوى العلاقات الألمانية - الإيرانية بعد الاتفاق»، يؤكد مصدر ديبلوماسي في الخارجية الإيرانية، مشيراً إلى أن برلين «مهتمة بالحفاظ على الاتفاق، وذلك نظراً للامتيازات التجارية والاقتصادية التي ستحصل عليها». ويذكّر المصدر، في حديث إلى «الأخبار»، بإعلان السفير الألماني في طهران، ميكائيل كلور رشتولد، في مقابلة له مع «وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء ـ إرنا» قبل ثلاثة أشهر، بأنّ «معدل نمو العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين قد بلغ 20 في المئة سنوياً منذ الاتفاق». وكانت ألمانيا لعقود أكبر شريك تجاري أوروبي لإيران، إلا أن تشديد العقوبات على الأخيرة ألقى بثقله على العلاقات التجارية، فهوت الصادرات الألمانية إلى 1,8 مليار بحلول 2013، بعدما كانت 4,4 مليارات يورو في 2005.

وإذ ينفي المصدر وجود علاقة بين انتقادات برلين للسعودية ونمو العلاقات الألمانية ـ الإيرانية، يُبدي تفهمه للموقف الألماني إزاء «مغامرات» الرياض، التي «لم تساعد في حلّ القضايا الإقليمية، بل وأدخلتها في حالة أكبر من التعقيد». فبالإضافة إلى التوتر الخليجي ـ الإيراني، شكل النزاع الخليجي ـ الخليجي قلقاً إضافياً لألمانيا، التي انتقدت «الحصار» المفروض على قطر من قبل السعودية والإمارات والبحرين ومصر، معتبرة أنه «يهدد تطوير المنطقة وتنميتها». وفي فيديو على «تويتر»، قالت وزارة الخارجية الألمانية: «الآن وقت للوحدة وليس الاضطراب (...) التجارة والاستثمار هما ما يوحدنا، وثمة نحو ألف شركة ألمانية تقوم بالأعمال في منطقة الخليج، وتوظف آلاف الأشخاص من أجل ذلك، الاستثمار يجعل الشركات الألمانية والخليجية قوية ومربحة، والتجارة تشهد نمواً في زمن الاستقرار والتعاون (...) نحتاج إلى منطقة خليج موحدة لتحقيق قدراتنا المشتركة».

ليبيا

كان ينبغي انتظار استيلاء ثوار بنغازي على المدينة في الحادي والعشرين من شباط عام 2011، كي يفكّ حرس الحدود المصري عند معبر السلوم «أسري» مع الصحافيين المنتظرين منذ أسبوع. فتنطلق قوافلنا نحو معبر «امساعيد» الليبية. وتسلك الطريق الوحيدة اليها، في هضبتها العالية، التي تتداخل فيها رهبة سواعد الصحراء الليبية العظيمة بفوالق المتوسط الصخرية .ألفا كيلومتر يقضمان الساحل الليبي من المتوسط. من السلوم المصرية شرقاً يوغل نحو راس جدير التونسية غرباً.

سبعة أعوام على «17 فبراير»: «خديعة الأوديسا»... وشياطين الحروب المفتوحة

محمد بلوط

الصحافيون الذين لم تطأ أقدامهم قبل ذلك النهار أرض ليبيا، والفتيان المسلّحون الذين كانوا يتسلمون جوازات سفرهم، وحّدهم الذهول باقتحام ما كان عصيّاً على كاميرات البعض حتى الأمس، ومنذ عقود. وساد حبور منتقم من سنوات طويلة من امتناع ليبيا على التغطية الاعلامية الغربية في لحظة تتداعى فيها جدران القلعة، فيما كان ذهول الفتيان بالسلطة التي هبطت عليهم من دون سابق إنذار يتحوّل حيرة وضياعاً أمام الحفل الاعلامي الغازي.

لا أختام ولا لوائح ولا استمارات للعابرين، لكنّ نبيهاً بين من دارت بهم الدنيا الثائرة، حرص على تدوين أرقام الجوازات وأسماء حامليها على دفتر مدرسي، تحسّباً ليوم تعود فيه الأمور الى نصابها والسلطة الى ليبيا. الحرص نفسه هو الذي طلى بالأبيض جدران امساعيد الليبية ليمحو شعارات المؤتمرات الشعبية والكتاب الاخضر، عندما انسحبت الكتائب الامنية التابعة للقذافي من المدينة، لتعود الأيدي نفسها المترددة بين الثورة والحكمة، والتي شتمت وطلت بالابيض، لتخطّ تأييداً ومديحاً بالكتاب الأخضر وملهمه، أو تمحوه على وقع المعارك والكر والفر، قبل أن ينتصر الثوار، ويدخل «الناتو» الى ليبيا.

قطع الصحافيون الخمسمئة كيلومتر التي كانت تفصلهم عن المشهد الليبي، الذي كان يجري إعداده لكاميراتهم وأقلامهم، في الفصل الذي لم يتوقّف حتى الآن من الربيع العربي.

بدت الثورة شرقية في ليبيا ومسلحة منذ الأيام الأولى لشباط، وفي الثالث عشر منه، بدأت المواجهات الاولى في بنغازي، بين الكتائب الامنية ومجموعات صغيرة من المتظاهرين انتظمت حول ما سمّي في ما بعد «كتيبة السابع عشر من فبراير»، قبل أن تنسحب قوات الرئيس معمر القذافي في معركة أخيرة في التاسع عشر من شباط غرباً نحو أجدابيا، ويبدأ العد التنازلي لإسقاط طرابلس و«العقيد».

المدن التي تساقطت كانت كلها في الشرق. وحتى مطلع آذار، كانت «برقة» وحدها تضطلع بمهمة إسقاط طرابلس والنظام بالسلاح. أعلام الملكية السوداء والخضراء، من دون ملكيين، وحّدت الشرق، وهو يبدو للمفارقة منذ ذلك الحين الجزء الأكثر انسجاماً في ليبيا حتى الآن، باستثناء درنة التي يعدّ لها قائد الجيش الوطني الليبي خليفة حفتر، بدعم عسكري مصري وإماراتي، معركة استكمال إخضاع «مجلس شورى المجاهدين» فيها، وما تبقّى من عصاة في الطريق الى سرت.

انتظمت الأيام الاولى للثورة في ميناء بنغازي، وحول مبنى المحكمة العليا. كان عبد الحفيظ غوقة الصورة الأولى للثورة، وجليس كل الكاميرات في فندق «أوزو». كان المجلس الوطني الانتقالي قد جعل منها عاصمة الثورة التي قادها القاضي ووزير العدل مصطفى عبد الجليل، وتحدث باسمها أحمد جبريل. رايات الدول التي صوّتت للقرارين 1970 و1973 في آذار، كانت تزيّن الجدار الخارجي للمحكمة عرفاناً بالجميل، وأعلام فرنسية وأميركية وبريطانية كبيرة تغطي واجهة المبنى. القراران سيصبحان أكبر خديعة دبلوماسية غربية لروسيا. موسكو صوّتت على نص لم تدرك إلا متأخرة أنه يسمح لمن شاء بالتذرّع بحماية المدنيين في ليبيا للتدخل، كما سيفعل حلف شمال الاطلسي. ولكن ما يذكره الصحافي في المعركة التي ستحدد مستقبل ليبيا، كان من دون شك ما دار على المدخل الغربي للمدينة في التاسع عشر من آذار. كانت الكتائب الامنية قد نفذت إنزالاً بحرياً في بلدة جرجورة، في الطريق بين اجدابيا وبنغازي. تدفقت الدبابات نحو جامعة قار يونس على المدخل الغربي، وفي قلب المدينة، كانت مجموعات مساندة لها قد خرجت في حي «الفويهات» لتشتبك مع الثوار، وتنشر الفوضى في صفوفهم . أقلعت من مطار بنينا العسكري قرب المدينة طائرة مقاتلة، لم يتح لها أن تقصف رتل الدبابات المتقدم، قبل أن تقصفها مضادات الثوار أنفسهم، ويُقتل قائدها وتهوي طائرته جنوب بنغازي.

في هذه المعركة ولدت رواية اغتصاب جنود القذافي لنساء بنغازي، والتي ستكون سبباً في ما بعد بالتعجيل في التدخل الغربي. جاءت ناشطة ليبية معروفة، ستقتل في ما بعد على أيدي «أنصار الشريعة» مع زوجها في منزلها في بنغازي، كانت تحمل معها صناديق مملوءة بعلب منشطات جنسية «فياغرا». وكان على الإعلاميين أن يكرروا ما روته من أن الدبابات التي حاولت اقتحام المدينة، كانت تحمل بين قذائفها علب «فياغرا» للجنود الذين كان من بين مهماتهم اغتصاب البنغازيات.

كانت صورة الغزوة الاطلسية تتبلور وتتضح. بعد ظهر ذلك النهار. كان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي يعلن للفرنسيين أن أسراب «الميراج ألفين»، تدافع عن بنغازي المهددة بمجزرة. كانت عملية «فجر الأوديسا» قد بدأت. كان الرتل الاول الذي التقيناه في الطريق الى اجدابيا على بعد 150 كيلومتراً جنوب غرب بنغازي كتلة من الفولاذ الأسود المصهور. لم تكن الحجرة الضيقة التي أعدّت لحشر كائنات بشرية بين حديدها تستضيف شيئاً من بقاياهم. فخلال الساعات التي كنّا نهرول فيها تحت أجنحة الأسراب الاطلسية، كانت طواقم أكثر من عشرين دبابة قد تناثرت رماداً على الطريق الصحراوي.

لم يكلف الليبيون أنفسهم، طيلة الأشهر التي ستلي مجزرة الدبابات الأولى في بنغازي، عناء البحث عن ميادين قتال بعيدة عن الطريق، أي طريق، ولم يخطر ببال أركانهم أو جنودهم التوغل في الصحراء المحيطة بكل شيء. كانت حرباً مستطيلة ساحتها الزفت اللاهب، والاسمنت المشقق، الذي يمنح العابر فوقه إيقاعاً وقفزات تقتل الضجر، ويسهّل فيها للصحافي إحصاء الخسائر والجثث واختيار مواعيد التغطية للتلفزة.

كانت الحرب الأهلية الليبية ستمتد مئات الكيلومترات حول الطرق المعبدة نفسها، من دون أن تغادرها إلا لماماً، عندما تتفرع في قلب البلدات القليلة، نحو اجدابيا أولاً، وراس لانوف، والبريقة، وبن جواد، والوادي الاحمر، على عتبات سرت. تقدم الثوار مرات وتراجعوا مرات كثيرة. كانت المعارك تدرج في العداد، اجدابيا واحد واثنان، راس لانوف واحد واثنان، بن جواد أيضاً...هكذا دواليك، حتى طرابلس، وعملية «فجر عروس البحر».

كان ينبغي أن ألاقي رصاصة في معركة بني وليد، في أيلول، كي أعرف أكثر عن حقيقة تلك العملية ومن أسقط طرابلس. في أيلول لجأ سيف الاسلام القذافي الى الورفلة، في بني وليد لمواصلة القتال، وعلى أبوابها ارتطمت بقطار عندما عبرت بي رصاصة. كان وجعاً اخترق كتفي وصدري، ولكني هويت. فمنذ أن بدأت الحرب، وككل صحافي، انتظرتني رصاصة في منعطف ما، أو خلف ساتر ترابي، أو ممر مرصود بالقنص، وكنت أعرف أنها آتية، لكنني لم أكن انتظرها. عندما وصلت، نسيت موعداً لم أتمكن من التملص منه. في مستشفى طرابلس ، بين حقنتي مورفين، كانت زيارات مسؤول فرنسي تعوّض عن الغياب عن الميدان، بروايته ما فاتني من معركة طرابلس: « مصطفى عبد الجليل ينبغي أن يبقى مؤذناً وألا يعود الى السياسة، أما أحمد جبريل فلم يكن على مستوى القيادة، وعندما اتفقنا على مواكبته عملية إنزال قوات خاصة فرنسية على شاطئ طرابلس فجر العشرين من آب 2011، لملاقاة قوات عبد الحكيم بلحاج القادمة من جبل نفوسة... لم يحضر، والمعركة مضت من دونه».

سيقول لي في ما بعد ضابط بريطاني إنّ «ليبيا حسمت معركتها في آذار، ومنذ اللحظة الاولى». وكان محقاً. على جدار المدمرة «كوين اليزابت» كانت

عشرات الشاشات تعرض صور شوارع المدن الليبية مباشرة من الأقمار الاصطناعية، أو طائرات الـ«أواكس». كنت أجول مع صحافيين في قلب المدمرة التي تبحر قرب الساحل الليبي، قبالة مصراتة. فما ان بدأت «فجر الأوديسا» حتى خرجت الطائرات الليبية من المعركة. أصبحت المعارك برية. أكثر من 360

طائرة، كثير منها عربي، ستشارك في تدمير البنى التحتية الليبية، وإنهاء المعركة. هذه الأسراب لا تزال حاضرة في ليبيا، لا سيما الإمارات. خبير دبلوماسي عربي يعمل مع المنظمات الدولية في ليبيا على استنباط حل سياسي، لا يزال بعيداً. يقول إنّ الامارات لا تزال أهم قوة تدخل «امبريالي» في ليبيا. الدولة التي تقترب في وظيفتها من إسرائيل بنظر أميركا، تملك هي أيضاً أكبر قوة تدخل جوي، وتعمل في ليبيا واليمن وسوريا، وتفرض نفسها على اللاعبين الدوليين. العجب الذي يبديه يشرح أيضاً سبب فشل الحل الإقليمي

الحرب الأهلية الليبية استهلكت أربعة وسطاء منذ عام 2012

فشل الوساطات يعود إلى عدم إشراك القوى الفعلية في الميدان

بدت الثورة شرقية في ليبيا ومسلحة منذ الايام الاولى لشباط (أ ف ب)

انتظمت الايام الاولى للثورة في ميناء بنغازي (أ ف ب)

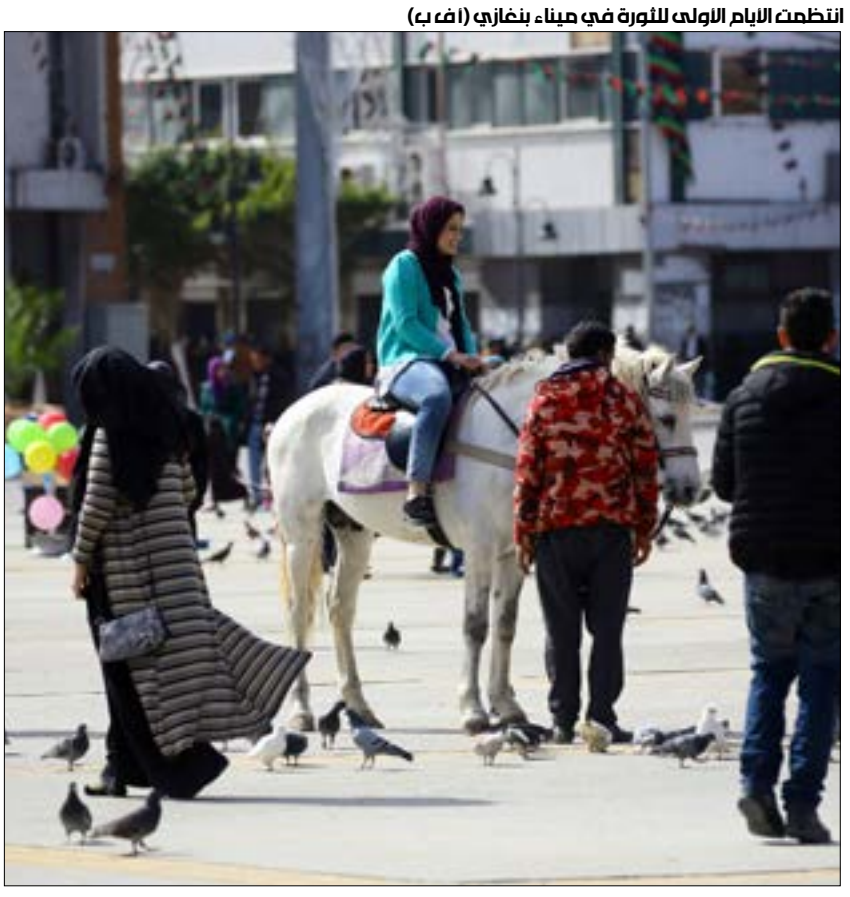

في ليبيا، وعجز قوة كبيرة كمصر عن فرض رؤيتها ومصالحها التي تتوافق مع حل سياسي واستقرار، في بلد يعدّ امتداداً استراتيجياً مع الجزائر، ولأمنها، في حين أن الامارات البعيدة، إذا سلمنا مع بعض الخبث، لا مصلحة لها في دعم سياسة استقرار أو حل سياسي. ماذا يفعل المصريون مع هؤلاء؟ ولماذا تكتفي مصر بدعم طرف عسكري كخليفة حفتر غير قادر على الحسم العسكري، ولا تفرض خطة لإعادة الاستقرار؟

ليست خصوصية ليبية، ولكن الحرب الاهلية الليبية استهلكت أربعة وسطاء منذ عام 2012 من دون أدنى اختراق. طارق متري، برناردينو ليون، ومارتن كوبلر، وأخيراً غسان سلامة. أسباب الفشل عديدة. الفشل مستمر من اتفاق الصخيرات قبل عامين، ولقاء سيل سان كلو، الذي رعاه الرئيس إيمانويل ماكرون، الذي لم يجف حبر تعهداته حتى كان الطرفان ينعيانها في الصحف من باريس، وفي اليوم التالي، حتى محاولة غسان سلامة في تونس خلال الصيف البناء عليه، وتعديله من خلال إدخال خليفة حفتر، القوي شرقاً، مع المجلس الرئاسي ورئيس حكومة الوفاق فايز السراج، التي يدعمها الغرب، والمجلس الأعلى للدولة، في معادلة جديدة. الفرنسيون يدعمون حلاً سياسياً في ليبيا نظرياً، وإعادة ترميم الحاجز الليبي الأخير أمام موجات الهجرة، وهم يدعمون مبادرات غسان سلامة والامم المتحدة، لكن لفرنسا علاقات مميزة مع حفتر أيضاً، بسبب الشراكة مع الدول الخليجية التي تدعمه أيضا كالإمارات. كذلك فإن المنافسة مستمرة مع الايطاليين على المصافي الليبية، التي كانت شركة النفط الايطالية «ايني» تدير أكثرها.

يقول الخبير العربي إن فشل الوساطات يعود أولاً الى محاولتهم جميعاً بناء اتفاق، لكن من دون إشراك القوى الفعلية في الميدان. جرت محاولة قبل أيام تم خلالها جمع قادة سبعة ميليشيات أساسية في طرابلس للتفاهم في ما بينهم بدفع من قوى غربية وسيطة، لتوحيد قواها، لكن لا أحد يريد الكشف عنهم. لو نجح الرهان لكان سيؤدي الى إنشاء قوة عسكرية موازية في الغرب لقوة خليفة حفتر، وقادرة على إحداث التوزان المطلوب مع رجل الشرق القوي، والموحّد ولو شكلياً في مواجهة الغرب المنقسم. الفشل سيستمر، لأن الحلول الدائمة لا تأتي من أصحاب القضية وليس بإسقاطها من فوق. وهناك تساؤل مشروع عن حقيقة رغبة الدول المتدخلة في التوصل الى حل، حتى ولو كان من البديهي الزعم أن أوروبا تدفع غالياً ثمن انهيار الحاجز الليبي أمام تدفق آلاف المهاجرين الأفارقة نحو شواطئها.

وإذا كان لا بد من وصف المشهد الليبي بعد سبعة أعوام على إسقاط نظام الرئيس القذافي، فهو أن الانقسام بين الغرب والشرق لا يزال عميقاً، مع قدر معقول من الاستقرار حيث لم تعد ليبيا في وضعية الحرب الاهلية المفتوحة. ولا تزال ليبيا ساحة صراع مفتوح لمحاربة الاسلام السياسي، وخلاف المحاور بين قطر وتركيا من جهة، ومصر والسعودية والامارات من جهة أخرى. لكن التيار «الإخواني» الذي يخشاه هؤلاء لم يكن قوياً بعد سقوط طرابلس في آب 2011، والتي لم يحظَ فيها بأكثر من عشرة في المئة في الانتخابات الاولى. لكن تراجع الإسلام السياسي، يخلي المكان شرقاً وغرباً للسلفية المدخلية.

هذه المجموعة الوافدة من تيار سلفي سعودي يقوده حكم عدم الخروج على ولي الامر، تحوّلت الى أحد أقوى التيارات اليوم في ليبيا. وقوة هذه المجموعة أنها توجد في الشرق، في بنغازي، وباتت تشكل العمود الفقري لقوة خليفة حفتر الضاربة، كذلك في الغرب في طرابلس على رأس القوة المنافسة... لحفتر. زعيمهم عبد الرؤوف قارة الذي يدير الأذرع الأمنية لقوة حكومة الوفاق، وتوفر لفائز السراج الحماية الضرورية ضد الميليشيات... وضد حفتر، من دون أن تصطدما حتى الآن. الانسجام يوفره أن وليّي الأمر في الغرب والشرق لا ينبغي الخروج عليهما.

تقرير

أسبوع على «عملية سيناء»: نتائج مرضية... بانتظار «التطهير»

«العملية الشاملة» في سيناء ليست كسابقاتها. هذا ما يظهره رصد عام للحملة العسكرية الضخمة التي تخوضها القوات المسلحة في شبه الجزيرة، التي تحوّلت منذ سنوات إلى بؤرة للإرهاب التكفيري، سواء في خسائرها المحدودة للدولة المصرية، أو في ما يرافقها من إجراءات غير مسبوقة، جعلت من الممكن تحقيق بعض الأهداف الأولية، بانتظار تحقيق هدف «التطهير» الذي لا يبدو تحقيقه مرتبطاً بسقف زمني.

القاهرة ـ **جلال خيرت**

بعد مرور أكثر من أسبوع على انطلاق «العملية الشاملة - سيناء 2018»، تبدو الأهداف المعلنة للدولة المصرية «فضفاضة» بشكل عام، خصوصاً أن العمليات الجارية في شبه الجزيرة المصرية، اقتصرت، في أيامها الأولى، على استهداف أشخاص يختبئون بالفعل في المناطق الجبلية، وتدمير عدد من مخازن السلاح، وبؤر التخفي، المنتشرة على رقعة جغرافية واسعة.

ومع ذلك، فإنّ رصداً للأسبوع الأول من «العملية الشاملة»، التي وصفت بأنها الأضخم منذ حرب عام 1973، يظهر أن ثمة إنجازات مهمة تحققت، وهي تقترن بسلسلة إجراءات مرافقة، على المستويين اللوجستي والإعلامي، فضلاً عن الجانب التأميني، بشكل يجعل من الممكن القول إن العمليات الحالية في شبه الجزيرة المصرية، التي تعشّش الإرهاب في شطرها الشمالي، تبدو مختلفة في حجمها ومستواها، عن سابقاتها، وإن كان من الصعب حالياً تحديد سقف زمني للهدف العام المعلن، وهو «التطهير الكامل».

وللمرة الأولى منذ فترة طويلة، ينجح الجيش المصري في تجنيب المدنيين بالفعل مشاكل العمليات العسكرية. وعلى هذا الأساس، لم تخرج قبيلة أو عائلة في سيناء لتعلن تضررها، بالرغم من ضخامة الحملة العسكرية، وإعداد القوات المشاركة فيها، والتي تسير بشكل مكثف على الطرق، وفي الأودية، على مدار اليوم، بتغطية من سلاح الجو، الذي تقوم طائراته وطوافاته بعمليات استكشاف واسعة النطاق قبل تحرك القوات على الأرض، تجنّباً لأي كمائن محتملة.

فعلياً، لم يتكبد الجيش خسائر تُذكر، خلال الأسبوع الأول من «العملية الشاملة»، التي يُتوقع أن تستمر نحو شهرين، بحسب بعض المصادر العسكرية، التي اتفقت على أن السقف الزمني للعمليات العسكرية يراوح ما بين ثمانية وعشرة أسابيع.

ولكن معدلات الملاحقة المتزايدة في الأيام الأولى حققت العديد من الأهداف الاستراتيجية بالقضاء على بؤر وتجمعات في أماكن متفرقة في وسط سيناء وشمالها، فيما دُفع بتعزيزات كبيرة في جنوب سيناء، لتجنّب أية محاولات لاستهداف المنشآت السياحية خلال الأيام المقبلة، خصوصاً مع تضييق الخناق بصورة غير مسبوقة على الشمال والوسط.

تترافق «العملية الشاملة» مع إجراءات تأمينية ولوجستية وإعلامية غير مسبوقة (أ ف ب)

وفي العموم، كبّد الجيش المصري العناصر التكفيرية في سيناء خسائر فادحة، لم تعد مقتصرة على السلاح الذي بات من شبه المستحيل وصوله إلى سيناء مجدداً، ولكن أيضاً في عدد القتلى، في صفوف التكفيريين، الذي ناهز المئة عنصر على الأقل في الأسبوع الأول من العمليات العسكرية.

علاوة على ذلك، شهدت العمليات العسكرية، للمرة الأولى منذ أشهر، نقل جثامين قتلى الجماعات التكفيرية إلى مستشفى الإسماعيلية العام، في مؤشر إضافي على نجاح عمليات الاستهداف والمداهمة.

وواصلت قوات الجيشين الثاني والثالث إعادة تمركز قواتها في مدن قناة السويس، وفي شمال سيناء، ووسطها، حيث عبر عدد كبير من الآليات العسكرية ضفتي القناة، متجهة إلى مناطق العمليات العسكرية، فيما استخدمت أحدث الآليات العسكرية، التي تتحرك في الدروب الصحراوية، لتنفيذ بعض العمليات، خاصة في المنطقة القريبة من «جبل الحلال»، وسط إجراءات تأمينية مكثفة.

وقال مصدر عسكري لـ«الأخبار» إنه بمجرد الانتهاء من العملية العسكرية، سيبدأ العمل على تنفيذ مشروع مدينة رفح الجديدة، التي وعد الرئيس عبد الفتاح السيسي بإقامتها لاهالي رفح، الذين هُجِّروا خلال السنوات الماضية، في سياق إجراءات «ضبط» الشريط الحدودي، مع قطاع غزة.

وأشار المصدر العسكري إلى أنه ستجري إعادة الأقباط الذين هُجِّروا من العريش، نتيجة عمليات استهدافهم العام الماضي، مؤكداً أن الجيش لن يعلن انتهاء العمليات بشكل كامل إلا مع التأكد من قدرة أجهزة الدولة على الوصول إلى جميع المناطق، وفرض سيطرتها عليها، والقضاء على الإرهابيين بشكل كامل.

وأضاف أن هناك تحقيقات تُجرى مع مجموعات ضُبطَت خلال الفترة الماضية، في محاولة للوصول إلى طبيعة عمل الإرهابيين في هذه سيناء، مشيراً إلى ضبط أجهزة متطورة وباهظة الثمن، وأخرى تعرضت للتدمير في الغارات الجوية التي نفّذها سلاح الجو منذ بداية «العملية الشاملة».

ويبدو أن العملية الحالية تلقى ترحيباً شعبياً من أهالي سيناء، الذين يأملون عودة الحياة إلى طبيعتها في أقرب وقت ممكن، خاصة بعد المعاناة المستمرة التي يعيشون فيها منذ منتصف عام 2013.

علاوة على ما سبق، فقد منح قرار تعليق الدراسة بشكل كامل في المدارس والجامعات الاهالي نوعاً من الطمأنينة على أبنائهم، الذين باتوا يقضون غالبية أوقاتهم في المنازل، وسط سماع مستمر لأصوات الطائرات والدبابات، التي تتحرك باستمرار في شوارع العريش، فيما تبدو الحياة معلقة بانتظار نتائج العمليات العسكرية، مع انتهاء المصالح الحكومية من أعمالها مبكراً، بالإضافة إلى إغلاق جميع المحلات في أوقات مبكرة للغاية.

وفي المقابل، تواجه المترددين يومياً على ضفتي قناة السويس أزمة في العبور، بسبب إغلاق غالبية المعدّيات، والإجراءات الأمنية المشددة المتبعة في التفتيش، فيما كثفت القوات من انتشارها بطول المجرى الملاحي، الذي بات مؤمّناً بصورة غير مسبوقة من قبل القوات الخاصة في الجيش المصري، بجانب القطع البحرية التي ترافق السفن العملاقة خلال عبورها بالقناة.

وبرغم وجود أزمات في الوقود والسلع التموينية الضرورية، إلا أن الجيش دفع مجموعة من السيارات التي وفرت بعض السلع الاستراتيجية، وبعضها جرى توفيره لمناطق عدّة بالمجان، في خطوة لاقت استحسان الأهالي، فيما تبقى المشكلة الأكبر استمرار تعطل شبكة الهواتف والإنترنت بشكل شبه كامل، على خلفية العمليات العسكرية، حيث لا تعمل شبكات الهاتف المحمول سوى ثلاث ساعات يومياً.

إعلامياً، بينما ينفذ الجيش العملية العسكرية، حرصت القيادة العامة للقوات المسلحة على توضيح بعض النتائج التي يجري تحقيقها، وذلك ضمن بيان يومي يعلن مع الساعات الأولى من الصباح، فيما عُقد مؤتمر صحافي، يفترض أن يتكرر أسبوعياً، للردّ على استفسارات المحررين العسكريين في ما يتعلق بالأهداف والنتائج، وتوضيح الحقيقة للرأي العام، بينما يجري التواصل من قبل القيادة العسكرية مع الهيئة العامة للاستعلامات، لتكون حلقة الوصل مع وسائل الإعلام الأجنبية، وذلك للتشديد على أن ما يحدث في سيناء هو عملية عسكرية للقضاء على الإرهاب.

قضية

أزمة في الجزائر

الجزائر ـ **مراد طرابلسي**

استقرّ الوضع في الجزائر بعد الغليان الذي أعقب انقلاباً عسكرياً قاده العقيد هواري بومدين، وزير الدفاع، على الرئيس أحمد بن بلة، في التاسع عشر من حزيران/جوان 1965. استسلمت كل جيوب المقاومة الباقية من «القوات المحلية»، وهي ميليشيات شكّلها الرئيس المُطاح لمواجهة الجيش عند الحاجة، وكان وجودها كجيش موازٍ من أهم أسباب ذلك الانقلاب.

المجموعة الحاكمة بقيادة العقيد بومدين، القائد العام لأركان الجيش إبّان حرب الاستقلال، تمسكت بكلّ شيء، وكان رجالُها منتشرين في كل الأرجاء، ولكنّها لا تعرف العمل لبناء المؤسسات ووضع اقتصاد البلد على السكة.

جمَعَ العقيد رفاقه في «مجلس الثورة»، وصارحهم: «الوضع خطير يا جماعة... نحن نُسيطِر ولا نحكم... لأنّ الذي يحكم لا بدّ أن يكون له برنامج وأن يكون عارفاً طريق بناء البلد الذي يحكمه». جرى نقاش «طويل عريض»، واهتدى الجميع إلى الطريق: لا بدّ أولاً من تهدئة الخواطر بخطاب الوحدة لا التمرد، وبالاستمرارية لا القطيعة، وبجمع الشمل لا تفرقته. لقد عُزل الرئيس بن بلة بسبب انفراده بالحكم وقراراته التي لا يقاسمه فيها حتى أقرب المقربين إليه من المسؤولين السامين، ولا بدّ من تغيير أسلوب الحكم اليوم، بإشراك من يعرف ويملك التفكير والتصور والقدرة على تصميم السياسات والمشاريع الاقتصادية الاجتماعية الثقافية والدبلوماسية، التي تنهض بالبلد وتُخرجه من الركود، وتُبعد الريبة. لا بدّ من البحث عن كفاءات كانت قد أعطت الكثير للثورة ثم انسحبت من الميدان، أو هُمِّشت لسبب أو لآخر. اتُّفق على مباشرة العمل «حالاً». اتصل رئيس «مجلس الثورة» بالدبلوماسي والقانوني محمد الصديق بن يحيى، الذي كان قد عُيِّن قبل مدة سفيراً للجزائر لدى موسكو. عُقِد اجتماع عاجل بين الرجلين، وأعاد بومدين على بن يحيى ما جرى في الاجتماع، وقال له إنّ القيادة الثورية تريدك أن تُشكِّل فريق عمل ممن تراه قادراً على العطاء بغية تقديم برنامج نهضة للدولة الجزائرية في مختلف القطاعات. كان بومدين يثق بالرجل ثقةً كبيرةً، فهو محام شاب ومن المثقفين الذين التحقوا بالثورة في وقت مبكر، إذ ساهم في تأسيس «الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين» في تموز/يوليو عام 1955، وكان من بين أهم من نظّموا انتفاضة طلاب الجامعة والثانويات للالتحاق بالكفاح المسلح في أيار/مايو 1956، وكان المساعد الأول للرئيس فرحات عباس، أول رئيس للحكومة المؤقتة خلال الثورة، ولمع نجمه في مفاوضات الاستقلال.

قَبِلَ بن يحيى المهمة، وفي زمن قياسي اتصل بعدد من رفاقه للمشاركة وللمشورة، ومن هناك بدأ بتشكيل أول فريق مدني من الاختصاصيين في عدة قطاعات، عكف على تقييم وضع البلد أولاً، ثمّ بناء اقتراحات متدرجة في الزمان بحسب الأولويات: من المشاريع العاجلة إلى تلك التي يحتاج تجسيدها وقتاً وجهداً ومالاً، وركز في البداية على تأميم أو شراء كلّ الممتلكات الفرنسية وبناء قطاع إنتاجي خدماتي على أنقاضه. وكان من أول أعمال فريق العمل هذا، «المخطط الثلاثي 1969/1967» الذي بُني على ثلاث ركائز: توسيع نطاق

«الجمهورية الثانية»... حلمٌ مجهض

على الرغم من أنّ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، يبدو منذ 2013، ضحيةً بسبب إبقائه على رأس السلطة نتيجة عوامل وأسباب «مجهولة»، فإنّ المعارضة تتزايد مطالبها بـ«مجلس تأسيسي» يقود نحو «جمهورية ثانية»

«تابو المجلس التأسيسي»

تعتبر لويزة آيت حمادوش، وهي أستاذة العلوم السياسية في «جامعة الجزائر»، أنّ النظام الحاكم يرفض التعاطي مع فكرة انتخاب مجلس تأسيسي، لأنّها تمثل بالنسبة إليه أحد «التابوهات» لعدة اعتبارات تاريخية وسياسية. وتوضح أنّ فكرة المجلس التأسيسي ارتبطت بمرحلة التحضير للاستقلال الوطني من المستعمر الفرنسي، إذ كانت تحكمُ الجزائر وقتها حكومة مؤقتة جرى الانقلاب عليها في ما يُعرف بأزمة صيف عام 1962، من طرف جيش الحدود الذي كان يقوده الهواري بومدين، وهو ما انتهى إلى إرساء نظام الحزب الواحد.

وتشرح أنّ الدعوة إلى المجلس التأسيسي بعد ذلك الانقلاب، مثّلت الطرح الذي يُناضِل من أجله «حزب جبهة القوى الاشتراكية» الذي أسسه الزعيم التاريخي حسين آيت أحمد (الصورة)، المنشق عن «حزب جبهة التحرير الوطني»، بسبب رفضه فكرة الحزب الواحد، وانتهى الخلاف بين الحزبين إلى تمرد مسلّح لـ«جبهة القوى الاشتراكية» عام 1963. ووفق آيت حمادوش، فهذا من بين الخلفيات التي ساهمت في شيطنة فكرة المجلس التأسيسي وفي جعلها مرفوضة تماماً بالنسبة إلى النظام السياسي.

(عن جريدة الخبر)

من جانب آخر، تشير أستاذة العلوم السياسية إلى أنّ ردّ فعل النظام السياسي السلبي بخصوص المجلس التأسيسي والذهاب إلى الجمهورية الثانية، يكمن في أن هذا المشروع يُنظر إليه على أنه «إعادة نظر كلية في الدولة الجزائرية بحد ذاتها، وليس فقط وسيلة لإصلاح ما هو موجود في الساحة السياسية». وبغض النظر عن التعاطي السلبي للنظام السياسي مع هذا المشروع، تذكّرُ آيت حمادوش أنّ مشروع «التأسيسي» في حد ذاته، يتطلب عدّة شروط يجب أن تتوافر أولاً قبل الحديث عنه، وذلك كي يُمثّل حلاً سياسياً. ومن باب المقارنة، تضرب أستاذة العلوم السياسية، مثالاً عن التجربة التونسية التي قالت إنها نجحت لأن المجلس التأسيسي (2011 ـ 2014) قام على أساس انتخابات نزيهة كانت تمثيلية أولاً، ثم أدى مهمته في إعداد دستور للبلاد، لأنّ القوى السياسية التي انتُخبت فيه كان لها النضج الكافي للتفاوض والتوافق.

الجزائر ـ **محمد العيد**

تتفق معظم أطياف المعارضة في الجزائر، بحساسياتها المختلفة، على ضرورة الانتقال نحو الجمهورية الثانية التي تعني التأسيس لدولة «تمتلك مؤسسات شرعية، تُصان فيها المبادئ الديموقراطية». إلا أنّ الاختلاف يكمن في كيفية الوصول إلى هذه الغاية التي تبقى مجرد حلم، طالما أن السلطة ترفض أي اعتراف بوجود أزمة سياسية تستدعي مثل هذا الانتقال.

تبرز فكرة الدعوة إلى انتخاب «مجلس تأسيسي» كأحد أهم الحلول التي تقترحها أحزاب سياسية، من أجل «بناء مؤسسات للدولة، تستمدّ شرعية شعبية حقيقية»، وتقوم على أساس دستور توافقي يشارك ممثلو الشعب بكل أطيافه في صياغته، وذلك للتخلص نهائياً مما تقول هذه الأحزاب إنّها «هيمنة نظام غير ديموقراطي يتخذ من التزوير في الانتخابات وسيلة لاستمرار وجوده»، وفق ما يُسمى في الجزائر اصطلاحاً «ديموقراطية الواجهة». ويؤمن كثير من أحزاب المعارضة بأنّ الجزائر لا تزال تخضع لنظام الحزب الواحد الذي استمرّ من الاستقلال (تموز/ جويلية 1962) إلى غاية 1989، ولكن بشكل مختلف فقط.

وتتكرر فكرة «المجلس التأسيسي» في كل مرّة تكون فيها الجزائر في مواجهة ظرف سياسي خاص. فقد طرحت في فترة التسعينيات بعد توقيف المسار الانتخابي عام 1992، إثر فوز «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» بمعظم مقاعد البرلمان في الدور الأول من الانتخابات، وعادت لتظهر أيضاً مع مشروع التعديل الدستوري الذي أقرّه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، عام 2012. وهي اليوم تعود من جديد، بسبب الوضع السياسي الذي يصفه بعض السياسيين بالمأزوم على خلفية غياب الرئيس بوتفليقة عن المشهد، وأيضاً نتيجة الوضع الاجتماعي المضطرب الذي فرضته الأزمة الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد.

وعلى الرغم من أنّ هذه الفكرة تبدو مستبعدة تماماً من ذهن السلطة، فإنّ أحزاب المعارضة لا تيأس من طرحها في كل مناسبة. وفي هذا السياق، وجّه «حزب العمّال» المحسوب على التيار اليساري في الجزائر، دعوة إلى الرئيس بوتفليقة، من أجل تنظيم انتخابات «لتشكيل مجلس تأسيسي، يُنظّم عملية إنقاذ البلاد». وطرح هذا الحزب الذي تقوده المرشحة الرئاسية السابقة، لويزة

> **الموالاة غير مبالية بهذه الدعوات وتعتقد بأن لا أزمة سياسية في البلاد**

حنون، فكرته على شكل مبادرة سياسية تقوم على جمع التوقيعات من المواطنين لمصلحة عريضة تحوي العديد من المطالب.

وترمي المبادرة، وفق أصحابها، إلى «استدعاء انتخابات لمجلس وطني تأسيسي يتمّ بموجبه إرساء قواعد تجديد سياسي مؤسساتي حقيقي قادر على إنقاذ الدولة وتحصين بلدنا». وقالت إنّه ينبغي أن «تُعطى الكلمة للشعب لكي يقوم بنفسه بتحديد شكل ومضمون المؤسسات التي يحتاج إليها لممارسة سيادته الكاملة، وهي مؤسسات تكون ذات صدقية فعلياً قادرة على إعداد سياسات مطابقة للديموقراطية بمحتواها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي».

وسيكون لهذا المجلس التأسيسي الذي دعت إليه مبادرة «حزب العمال»، 11 مطلباً تتنوع بين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحقوقية، لعلّ من أهمها إخراج البلاد من الانكماش الاقتصادي عن طريق وقف العمل بسياسة التقشف التي تسحق أغلبية الشعب، وإقرار السُّلّم المتحرك للأجور والمعاشات لتتماشى مع كلفة العيش، وإنقاذ المستشفيات والجامعات من التحطم، وإنقاذ الشباب الذين يدفعهم اليأس نحو الهجرة غير الشرعية. بالإضافة إلى «تحرير العدالة» بغية وضع حد لافتراس الأموال والممتلكات العامة، ومحاربة الفساد فعلياً، وتطهير القطاع الاقتصادي من المافيا وحماية الملكية الجماعية للأمة بمنع كل أشكال الخصخصة، وإقرار ضريبة على الثروة، ورفع كل القيود على الحريات، وتحرير الإعلام من كل أشكال التحرش.

وينطلق «حزب العمّال» في معظم الدعوات المذكورة من افتراض وجود «شرخ» بين الرئيس وبين الحكومة التي عيّنها، إذ يتصرف بعض الوزراء في اعتقاده انطلاقاً من حساباتهم الخاصة وبعيداً عن توجيهات الرئيس. ويقول رمضان تعزيبت، وهو نائب عن هذا الحزب، في تصريح إلى «الأخبار»، إنّ مبادرة حزبه هدفها التعبئة حول مسائل سياسية اجتماعية واقتصادية مهمة وحساسة لمستقبل البلاد، يمكنها أن تقود الجزائر إلى «عهد الجمهورية الثانية». ويشير إلى أنّ التوجه إلى الرئيس يأتي اعتباراً من كونه صاحب السلطة والصلاحيات الدستورية في الدعوة إلى مجلس تأسيسي، ولأنه أظهر في الآونة الأخيرة تجاوُباً مع مطالب شعبية وثقافية مهمة للجزائريين، على غرار ترقية اللغة الأمازيغية وإقرار الاحتفال برأس السنة الأمازيغية كيوم وطني، إلى جانب أنّ الرئيس تدخّل أيضاً لوقف عمليات خصخصة، هي في أصلها نهب للمؤسسات العامة، كان الوزير الأول (رئيس الحكومة) أحمد أويحيى بصدد إتمامها. وهذا ما يُبيِّن، وفقاً له، «وجود تناقضات حقيقية بين إرادة الرئيس وبين قرارات الحكومة». غير أن فرضية وجود هكذا تناقضات أو خلاف، ليست محلّ إجماع بين

عودة إلى بومدين

التعليم العلمي والتكنولوجي، وبناء قاعدة صناعية، وإصلاح زراعي.
بحسب الحاجة، توسّع فريق العمل مع الأيام، وصار يُغطّي كل الاختصاصات، وتحوّل إلى «مجلس اقتصادي اجتماعي»، يرسم خطط التنمية، ويلعب دور البرلمان في تقديم مشاريع القوانين. وبفضل تلك السياسة، خرجت الجزائر من ورطتها ووصلت إلى ما وصلت في السبعينيات: دولة تملك قاعدة صناعية مهمة، وتتحكم في كلّ ثرواتها بعد تأميم كل الممتلكات الفرنسية وإعادة تأهيلها وتحديثها. وكبُر طموح الحكومة الجزائرية وقتها، فأسست لنظام زراعي جديد بمسمى «الثورة الزراعية»، وبشعار «الأرض لمن يخدمها»، وذلك استجابةً لحاجة البلد إلى فكّ أزمة خانقة في المدينة وتسيّب غير مسبوق للعمل الزراعي في الريف. فقد هجرت مئات الآلاف من العائلات الريف لتستقر في المدن حيث توجد المدرسة والنظافة والشغل والأضواء. كان الريف ساحة واسعة للفقر والتخلف لمدة قاربت 500 عام، من الحكم العثماني الذي كان يعصُرُ الناس بالضرائب، مروراً بالحكم الفرنسي الذي استولى على أجود الأراضي ووزعها على المستوطنين الأوروبيين، وصولاً إلى حرب ضروس حمل سكان الريف أوزارها لأكثر من سبع سنوات عانوا خلالها من القتل والتشريد والنفي، وكان التنقل من قرية أو بلدة إلى أخرى يحتاج إلى ترخيص من الثكنة العسكرية. وبعد كلّ هذا، حلّ الاستقلال وغيّر الوضع رأساً على عقب، واكتشف الجزائريون للمرة الأولى طعم الحرية والأمل في غد أفضل، وهذا الأفضل يوجد في المدينة حيث المدرسة والنقاء والكهرباء ووفرة الماء والحياة العصرية.

خلال السنوات الأولى للاستقلال، اكتظت المدن بسكان الريف حتى عجزت عن استقبالهم، ولم تعد المدارس تكفي، ولا شبكات الماء والكهرباء والصرف الصحي تفي بالغرض، وتشكلت أحزمة البؤس ببيوت الصفيح على أطراف المدن، وبنى آخرون فوق سطوح العمارات التي خلفها الاحتلال.
تفرّغ فريق من الخبراء في أواخر الستينيات للبحث عن إجابة لسؤال ملحّ: «لماذا يهجر القرويون أرضهم ويلتحقون بالمدينة؟»، فوجدوا الإجابة تقول: «يأتون من أجل الرفاه، لأنّ الوضع في الريف قاهر»، فيما كان الحل المقترح يقول: «لا بد إذن من نقل الرفاه إلى الريف كي يستقر الناس». وبدأ فوراً العمل على إنجاز أضخم مشروع وأقوى قرار بعد قرار إشعال الثورة، وهو «الثورة الزراعية»، وذلك ببناء ألف بلدة فلاحية مع كل مرافق المدينة، تُوزَّعُ مساكنها على المزارعين وتوزع عليهم الأرض مجاناً في شكل تعاونيات جماعية، بدايةً بأراضي الدولة الموروثة عن مزارع الاحتلال ثم بتأميم من يملكون أرضاً لا يخدمونها.
في السبعينيات، كان الجزائري يغضب حين تُقارَنُ بلاده بإسبانيا أو كوريا الجنوبية، لأنها كانت أفضل، وكان لها أفق أوسع، فيما تطورت الطبقة الوسطى بشكل مذهل، ما أعطى فرصاً كبيرة لتكوين نخبة قوية. لكن كثيرين يرون أن مشروع «الثورة الزراعية كان ـ تاريخياً ـ أكبر بكثير من المستوى الذي بلغه المجتمع الجزائري. فالنظام التعاوني صعب للغاية ويحتاج إلى مستويات أخرى من الإدراك ومن التعايش والقدرة على العمل الجماعي». وحتى قطاع واسع ممن كانوا في مسؤوليات كبيرة بالدولة، لم يفهموا المشروع إلى درجة أنّه تبخّر مباشرة بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، وتغيّر ميزان القوى في جهاز الحكم لمصلحة قوى التراجع عن الخط الذي رسم معالمه فريق عمل الخبراء الذين استنجد بهم النظام حين كان قادراً على الاعتراف بقصوره. هل يمكن اليوم العودة إلى الأصل، والاستنجاد بمن يعرف طريق الخروج من الأزمة؟

توسّع فريق العمل مع الأيام، وصار يُغطّي كل الاختصاصات

منذ 2013، تدعو أطراف إلى عزل الرئيس الجزائري (أرشيف)

أحزاب المعارضة المؤمنة بضرورة انتخاب مجلس تأسيسي. ويعتبر «حزب جبهة القوى الاشتراكية»، وهو أحد أقدم الداعين في الساحة إلى هذا المشروع، أنّ النظام السياسي، سواء بالرئيس أو بحكومته، أو ببقية المؤسسات، «كتلة واحدة تسير على نسق غير ديموقراطي»، وتحتاج إلى «بناء شرعيتها من جديد عبر إعادة الكلمة للشعب». ويتحدث الحزب الذي أسسه الزعيم التاريخي الراحل حسين آيت أحمد، في نصوصه السياسية المنبثقة عن مجالسه الوطنية المنعقدة في الفترة الأخيرة، عن أنّه حريص على مواصلة العمل من أجل تحقيق أوسع توافق وطني ممكن من أجل تجسيد جمهورية ثانية تقوم على دولة القانون والسيادة الوطنية والشعبية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية، ويدعو إلى الالتفاف حول مشروعه السياسي الداعي إلى تحقيق «الإجماع الوطني» حول هذه المسائل. وفي موقف أكثر وضوحاً، يرى «حزب جيل جديد» أنّ بداية تأسيس الجمهورية الثانية يتكون بتفعيل المادة الدستورية الخاصة «بعزل الرئيس بوتفليقة نظراً إلى عدم قدرته على القيام بمهماته الدستورية بسبب أوضاعه الصحية». ويقول الحزب الذي يقوده المعارض جيلالي سفيان، إنّ «رحيل السيد بوتفليقة سيكون بداية الحل»، ويُقدِّم تصوّره لمرحلة ما بعد بوتفليقة، بالقول إنّ الرئيس الجديد يجب عليه إطلاق مسار تأسيسي، يأخذ شكل حوار واسع مع الطبقة السياسية والمجتمع المدني (أي ليس عبر انتخاب مجلس تأسيسي)، ويُتوّج ذلك في ما بعد بتأسيس ندوة وطنية لمدة 6 أشهر إلى 12 شهراً، يكون هدفها صياغة دستور توافقي جديد، ويُستدعى الشعبُ بعد ذلك إلى المصادقة عليه عبر استفتاء، فيعطي بذلك الأسس الأولى لجمهورية ثانية. ويرافع هذا الحزب من أجل أن يحمل هذا المشروع مرشحاً واحداً للمعارضة في الانتخابات الرئاسية.
من جهة أخرى، تبدو أحزاب الموالاة غير مبالية بهذه الدعوات، لأنها تعتقد أنّ الجزائر لا تعيش أي أزمة سياسية: المواعيد الانتخابية تجرى في وقتها، والمؤسسات المنتخبة تقوم بعملها وتمارس صلاحياتها الدستورية على أكمل وجه. ويذهب الأمين العام لـ«جبهة التحرير الوطني» جمال ولد عباس، إلى أنّ الجزائر تعيش فعلاً عهد الجمهورية الثانية بفعل التعديل الدستوري الواسع الذي تمّ اعتماده في شباط/فيفري 2016. وفي هذا ما يُظهر حجم الفارق الشاسع في النظرة إلى الأوضاع في الجزائر المُقبلة على انتخابات رئاسية ربيع العام المقبل.

العراق

طهران تسأل: هل نمنح العبادي أربع سنواتٍ أخرى؟

إذا ما قورب تقبّل حيدر العبادي بدور القوات الأجنبية في العمل في العراق، من المنظار الإيراني، ثمّة سؤالٌ مطروحٌ وبقوّة. هل ستواصل طهران دعمها للرجل الذي أتى إلى السلطة في آب 2014، أم ستسحب دعمها فيخسر بذلك أمله بولايةٍ ثانية؟

الأطلسي» ينس ستولنبرغ، حيث سيناقش الجانبان العلاقات الثنائية وسبل تطويرها، إلى جانب المهمات المنوطة بقوات الـ«ناتو» في «بلاد الرافدين». وإن حدّدت الحكومة الاتحادية مهمات الـ«ناتو» بالتدريب والتأهيل، والمساهمة في إعادة بناء القوات الحكومية بعد الانهيار الذي أصابها صيف 2014، مع سقوط ثلث مساحة البلاد بيد «داعش»، وهو ما تريده واشنطن أيضاً، والتي أعلنت أوّل من أمس أن مهمة الـ«ناتو» ستكون تدريب العسكريين العراقيين على «حماية شعبهم من صعود نوع آخر من المنظمات الإرهابية»، فإن المسار الذي يسلكه العبادي يؤكّد قبوله بوجود القوات الأجنبية في البلاد، بل وإعطاء دورٍ أساسي لها يمنحها نفوذاً كالذي كانت تتمتع به بين عامي 2003 و2011.

ما يدفع إلى السؤال هنا، هو «جديّة» العبادي في الإيفاء بوعوده، إذ تنقل مصادر سياسية عدّة أن العبادي سبق أن تعهّد أمام زوّاره من «محور إيران» بإخراج القوات الأجنبية بعد القضاء على «داعش»، والعودة الميدانية إلى «مرحلة 2011 – 2014»، أي إلى بلاد خالية من أي قوّةٍ أجنبية. عدم إيفاء العبادي بـ«وعده» ينسحب على «الدعم الإيراني» لولايةٍ ثانية، خاصّةً أن طهران حتّى الآن لا تمانع تمديد ولاية العبادي، إلا أنها مع تكريس وجود قوات أجنبيةٍ على حدودها يدفع المعنيين فيها عن الملف العراقي إلى السؤال: هل نمنح العبادي أربع سنواتٍ أخرى؟

(الأخبار)

من المتوقّع ان يلتقي حيدر العبادي بأمين عام تحالف الـ«ناتو» في ميونخ (أ ف ب)

بعد أن فشل في جمع «100 مليار دولار» (التكلفة التقديرية لإعادة إعمار العراق بعد سنوات ثلاث من الحرب ضد تنظيم «داعش») في «مؤتمر الكويت الدولي للمانحين»، يواصل رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي تمسّكه بمشاريع المرحلة المقبلة، والمرتكزة على الإعمار والاستثمار، مؤكّداً في المحافل المحلية والدولية أن استتباب الأمن يعيد ثقة المستثمرين ببلادٍ شهدت أقسى أنواع الحروب.

> **توجّه العبادي أمس إلى ألمانيا للمشاركة في «مؤتمر ميونخ للأمن»**

وقبيل مغادرته العاصمة بغداد، متوجّهاً إلى مدينة ميونخ الألمانية، للمشاركة في مؤتمرها الدولي المختص بالشؤون الأمنية، قال العبادي إن «الإعمار والاستثمار يستدعيان توفير الأمن»، رابطاً ذلك بـ«أمن المنطقة». وأضاف أننا «نركّز على الإعمار والاستثمار في العراق لخلق آلاف فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين»، مشدّداً على أن «داعش صناعة خارجية نمت في سوريا وجاءت إلى العراق».

وتحتضن ميونخ الدورة الـ54 لمؤتمر الأمن السنوي، بمشاركة العشرات من رؤساء الحكومات، ووزراء الخارجية والدفاع، ومئات خبراء الشؤون العسكرية والأمنية. غير أن اللافت هنا مشاركة رئيس حكومة «إقليم كردستان» نيجيرفان البرزاني، ومستشار الأمن القومي لـ«الإقليم» مسرور مسعود البرزاني، على رأس وفدٍ موازٍ لوفد بغداد، يمثّل أربيل.

ومنَ المتوقّع أن يلتقي العبادي بالأمين العام لـ«حلف شمال

استراحة

كلمات متقاطعة 2801

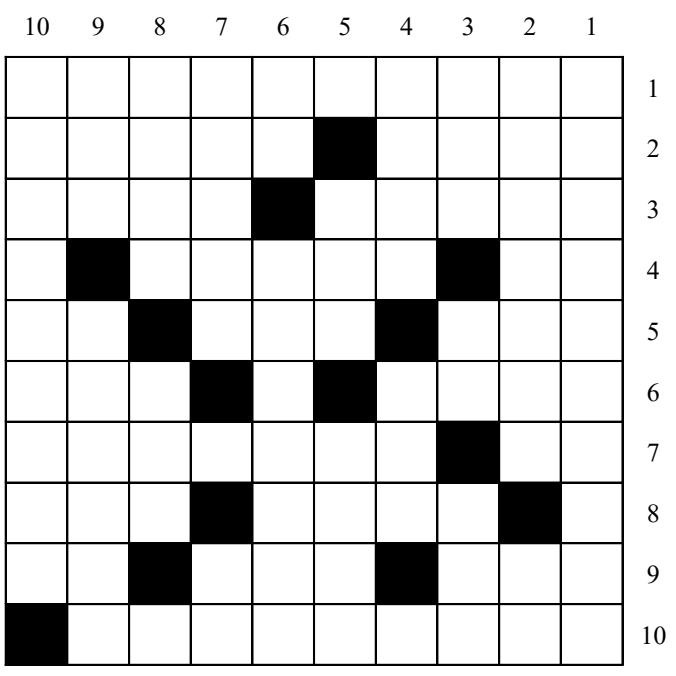

أفقيا

1- رئيسة وزراء باكستانية راحلة – 2- واحة في أبو ظبي تُعرف أيضًا بالجواء – مقصّ البستاني – 3- بلدة لبنانية بقضاء عكار – عاصمة أوروبية – 4- للتمني – جزيرة يونانية في البحر الأيوني – 5- قطع عضو من أعضاء الجسم – نقّ الضفدع – متشابهان – 6- دولة أفريقية – أمر عظيم – 7- دقّ الجرس – لغوي من المشاهير عهد إليه هارون الرشيد بتعليم الأمين – 8- خلاف بعيد – عتاب – 9- اقطع بالمقصّ – أحرف متشابهة – عمر الإنسان – 10- نزاع قام بين العراق وتحالف العديد من الدول على رأسهم الولايات المتحدة عام 1990 وأدى لإعادة دولة الكويت الى سابق عهدها

عمودياً

1- صحابي أوّل من أذّن كان يعرف بمؤذن الرسول – 2- من مكونات التبغ الضارة – برد – 3- نهر فرنسي من روافد السين – حرّك وهزّ – نبات مائي ينتشر على ضفاف المستنقعات والأنهر – 4- مارس الرياضة – نادر بالأجنبية – 5- تبن – قصة للصحافي الراحل جورج ابراهيم الخوري – 6- ثرى – منطقة أو إقليم مستقل في أذربيجان سكانها أرمن في غالبيتهم – 7- حيوانات لبونة – للتعريف – 8- أزهار – من الحيوانات – 9- ناجز وكامل – جنس شجيرات أغصانه شائكة وأزهاره مختلفة الألوان يصلح كسياج – 10- شاعر اشتهر بالغزل في العصر الأموي تشبّب بأم البنين زوجة الوليد بن عبد الملك فأمر الوليد بدفنه حياً

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- جبّار رودس – 2- زوريخ – خوفو – 3- ربيع – اليسّا – 4- ايك – فرّ – سرد – 5- لا سال – طرّ – 6- هنود – حراجل – 7- نهاري – فك – 8- دسّ – مجد – نتن – 9- هر – ايوا – 10- وليد بن طلال

عمودياً

1- جزر الهند – 2- بوبيان – سهل – 3- اريكسون – ري – 4- ربع – أدهم – 5- رخ – فل – أجاب – 6- آر – حردين – 7- دخل – طري – وط – 8- سويسرا – نال – 9- فسّر – جفت – 10- غواد الكنال

2801 sudoku

	1			6		5		
9		7	2	5			8	
	6			9				1
	5				2		7	
7		8		3			2	9
			7			8		
		5	6		4		1	
	8		5			2		7
1				7			4	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 2800

6	4	9	8	1	7	5	3	2
2	8	1	3	4	5	9	6	7
5	7	3	6	2	9	1	8	4
3	6	5	7	9	1	4	2	8
1	9	4	2	6	8	3	7	5
8	2	7	5	3	4	6	9	1
7	3	6	1	5	2	8	4	9
4	5	2	9	8	3	7	1	6
9	1	8	4	7	6	2	5	3

مشاهير 2801

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثلة مصرية شابة دخلت الفنّ من باب الصدفة بعد أن نشرت صورتها في إحدى المجلات النسائية. شاركت كبار الفنانين في عدد من الأعمال المتنوعة

6+7+10+2+5 = عاصمتها بكين ■ 8+3+1+5 = عاصمة الأردن ■ 9+11+4 = حرف نداء للبعيد

حل الشبكة الماضية: **هيلدا أكوستا**

إعداد
نعوم مسعود

◄ وفيات ►

◄ ذكرى ►

ذكرى أسبوع
يصادف اليوم السبت الواقع في 2018/2/17 ذكرى مرور أسبوع على وفاة المرحوم
عبداللطيف السيد ابراهيم الحسيني (ابو احمد)
زوجته فاطمة شرف الدين
اولاده
رامية واسيل زوجة محمد زريق
وهبه زوجة علي خشاب
اشقائه
المرحوم اسماعيل ومحمد وعبد المنعم وعلي ووفيق
وبهذه المناسبة ستتلى ايات من الذكر الحكيم ومجلس عزاء عن روحه الطاهرة في النادى الحسيني في بلدته شحور تمام الساعة الثالثة ونصف بعد الظهر ولكم من بعده طول البقاء الفاتحة

◄ خرج ولم يعد ►

غادرت العاملة البنغلادشية
BARU BIBI
من منزل مخدومتها، الرجاء ممن يعرف عنها شيئا الإتصال على الرقم 70/472866

غادر العاملان البنغلادشيان
kabir
habibur rahman
من عند مخدومهما، الرجاء ممن يعرف عنهما شيئا الإتصال على الرقم 71/700028

غادرت العاملة البنغلادشية
Sharmin nahar
من عند مخدومها، الرجاء ممن يعرف عنها شيئا الإتصال على الرقم 03/043374

غادر العاملان المصريان
محمد شعبان عبد الحميد خليل حسين
والعمال البنغلادشيين
Totul
Md sumon mia
Md saiful islam
Shamim sheikh
Dulal miah
Miton miah
Nur alam sheikh
Mohammad monir hossain
والعمال الاثيوبية
Mical tefera guremu
Faisel bekele abebe
من عند مخدومهم، الرجاء ممن يعرف عنهم شيئا الإتصال على الرقم 03/961744

غادرت العاملة الاثيوبية
Masuda mosammad
من عند مخدومها، الرجاء ممن يعرف عنها شيئا الإتصال على الرقم 81/764549

غادرت العاملة الغانية
Nuetey mabel
من عند مخدومها، الرجاء ممن يعرف عنها شيئا الإتصال على الرقم 03/621290

غادر العامل البنغلادشي
Jakir hossain
من عند مخدومه، الرجاء ممن يعرف عنه شيئا الإتصال على الرقم 03/292282

◄ مفقود ►

فقد جواز سفر عراقي بإسم عبد الله محمود جواد خرازي، الرجاء ممن يجده الإتصال على 03/962061

◄ إعلانات رسمية ►

إعــلان

شركة الشبكة الوطنية للإرسال ش.م.ل

دعوة المساهمين الى حضور الجمعية العمومية العادية السنوية

****

يتشرف مجلس الإدارة في شركة الشبكة الوطنية للإرسال ش.م.ل.
بدعوة حضرات السادة المساهمين الى حضور الجمعية العمومية العادية التي ستعقد في مركز الشركة في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الثلاثاء الواقع فيه السادس من شهر آذار عام ٢٠١٨، للنظر في جدول الأعمال التالي:

١. الاستماع إلى تقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات والمصادقة على الحسابات والميزانيات للسنوات ٢٠١٦ .
٢. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.
٣. تعيين مفوضي مراقبة لتدقيق حسابات العام ٢٠١٧.
٤. إعطاء مجلس الإدارة التراخيص القانونية عملاً بأحكام المواد ١٥٨ و ١٥٩ من قانون التجارة.
٥. انتخاب مجلس ادارة جديد.
٦. أمور أخرى.

رئيس مجلس الإدارة

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد لشراء كابلات توتر منخفض لزوم وصل المشتركين، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/8538 تاريخ 2016/9/5، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2018/3/9 عند نهاية الدوام الرسمي.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان ـ طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /300 000/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ طريق النهر ـ الطابق «12» ـ المبنى المركزي.
بيروت في 2018/2/12
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 342

.....

إعلان
صادر عن محكمة بعبدا الشرعية السنية
إلى مجهول المقام
نضال محمود عليكو
يقتضي حضورك إلى هذه المحكمة لاستلام أوراق استحضار الدعوى المقامة بوجهك من قبل زوجتك فاطمة محمد الفتاح بتاريخ 2017/3/27. بمادة اثبات طلاق/استطراداً التفريق، فعليك خلال فترة خمسة عشر يوماً الجواب وتحديد مقام مختار لك ضمن نطاق المحكمة، وفي حال تخلفك تعتبر المحكمة قلمها مقاماً مختاراً لك، ويجري بحقك الإيجاب الشرعي والقانوني.
رئيس قلم محكمة بعبدا الشرعية السنية
الشيخ عامر طه البوتاري

.....

تبليغ
صادر عن محكمة النبطية المدنية / عقاري
غرفة الرئيس أحمد مزهر
يدعو قلم هذه المحكمة المدعى عليهم علي حجازي وموسى عبد الرضا نعمة ومحمد عبد الرضا نعمة ممدوحة عثمان الزين ومحمد ممدوح محمود الزين ونازك العكاوي وبهية عثمان الزين وهنية عثمان الزين وخديجة عثمان الزين وملوكة عثمان الزين والمجهولي محل الاقامة الحضور اليه لاستلام أوراق الدعوى والمسجلة تحت رقم 2018/45 مدور - المقامة من المدعي علي محمد نعمة ورفيقه احمد عبدالله نجدي بوكالة المحامي علي سبيتي بموضوع حق مرور وعليكم اتخاذ محل الاقامة ضمن نطاق المحكمة ما لم تكونوا ممثلين بمحامي يُعد مكتبه مقاماً مختاراً والا جاز ابلاغكم الاوراق وموعد الجلسة بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة الاعلانات ضمن المهلة القانونية من تاريخ النشر.
رئيس القلم
محمد عاصي

.....

إعلان
شركة مونت سماش ش.م.ل.
دعوة لحضور اجتماع جمعية عمومية غير عادية
يدعو مجلس إدارة شركة مونت سماش ش.م.ل. المسجلة في السجل التجاري في جبل لبنان تحت رقم 59328 تاريخ 1996/6/18 السادة مساهمي الشركة لحضور الجمعية العمومية الغير عادية المقرر انعقادها في تمام الساعة التاسعة من صباح الاثنين الواقع في السادس والعشرون من شهر شباط 2018 وذلك في مركز الشركة الكائن في حراجل، الطريق العام.
وذلك للتداول في جدول الأعمال التالي:
تعديل المادة الخامسة من نظام الشركة وتمديد مدة الشركة وانتخاب مجلس ادارة جديد للشركة وأمور أخرى.
رئيس مجلس الإدارة
مونت سماش ش.م.ل.

.....

إعلان
لأمانة السجل العقاري الاولى في الشمال
طلب روني مجلي بوكالته عن أحد ورثة خضر الغول شهادات قيد بدل ضائع 478 و479 و1290 منطقة بخعون.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

فنون بصرية

معرض شامل ومتنوع تحتضنه «دار النمر»
فلسطين البوصلة و«الكلمة الرمز»

منحوتات ولوحات وصور فوتوغرافية وتجهيزات لفنانين فلسطينيين وعرب من أجيال مختلفة بدءاً من منتصف القرن الماضي إلى اليوم. هكذا يمكن اختصار معرض «الكلمة الرمز: فلسطين» الذي تحتضنه «دار النمر» في مبادرة لدعم «مؤسسة الدراسات الفلسطينية». إذ سيُختتم بمزاد صامت علنيّ يعود ريعه لصالح المؤسسة التي انطلقت عام 1963

«شجرة زيتون» لعبد الرحمن قطناني (جذع شجرة واسلاك شائكة ـ 90 سنتم ـ 2015)

روان عز الدين

تحت عنوان «الكلمة الرمز: فلسطين: معرض فني ومزاد لدعم مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، تحتضن «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو ـ بيروت)، معرضاً جماعياً لفنانين عرب، سيستمرّ حتى 28 شباط (فبراير) الحالي. يضمّ المعرض منحوتات ولوحات تشكيلية وصوراً فوتوغرافية وتجهيزات لفنانين من أجيال مختلفة بدءاً من منتصف القرن الماضي إلى اليوم. أما فلسطين التي تتصدر عنوان المعرض، فهي لا تعبّر عن مجمل اللوحات والقطع المعروضة، رغم أنّ عدداً وافراً منها يطال القضية الفلسطينية. ما يجمع هذه الأعمال هي تبرّع فنّانين عرب وجامعي أعمال فنية بها لدعم «مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة». هكذا سيلي المعرض مزاد صامت وعلنيّ مساء الجمعة 2 آذار (مارس) المقبل، وسيعود ريعه لصالح المؤسسة التي انطلقت عام 1963، وتواصل حتى اليوم توثيق ودراسة القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي. مع التطوّرات السياسية التي شهدتها البلاد العربية في السنوات القليلة الماضية، باتت الصعوبات المادية تهدّد استمرارية المؤسسة، لهذا لجأت إلى المعرض/ المزاد بالتعاون مع «دار النمر». تثني نصوص مؤسس «دار النمر» رامي النمر والمدير العام لـ «مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة» خالد فرّاج، المنشورة في كتيب المعرض، على استجابة الفنانين السريعة للدعوة. في وقت ينمّ فيه هذا التعاون عن دعمهم للمؤسسة ولدورها، فإنه يضمر أيضاً دعماً للقضية الفلسطينية بشكل أشمل. نظرة على المعرض، تظهر كم أن الصراعات العربية السياسية والأحداث التاريخية الدموية كانت ولا تزال تشكّل محرّكاً أساسياً للفنانين العرب بمختلف الأجيال. النكبة الفلسطينية، ومآسي العراق، وداعش، ويوميات العنف كلها حاضرة بمقاربات مختلفة. هكذا يأتي المعرض كلمحة عن دور السياسة الحاسم في مسار الفن العربي، رغم الدعوات الطارئة والساذجة إلى «تطهير» الفن من السياسة، وإلى تجزئة دوره، لا سيما حين يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية. هذا ما تشدّد عليه الكاتبة والباحثة ريما صالحة فضة في مقالتها: «وفي حين ليس في إمكان الفن قلب الحقائق

«الرشيدية» من مجموعة «الأنروا» لمروان رشماوي (فحم وأكريليك على لوح خشبي مثبت على خشب ـ 122×90 سنتم ـ 2012)

«خلف الجدار» لنبيل عناني (أكريليك على كانفاس ـ 107×120,5 سنتم ـ 2013)

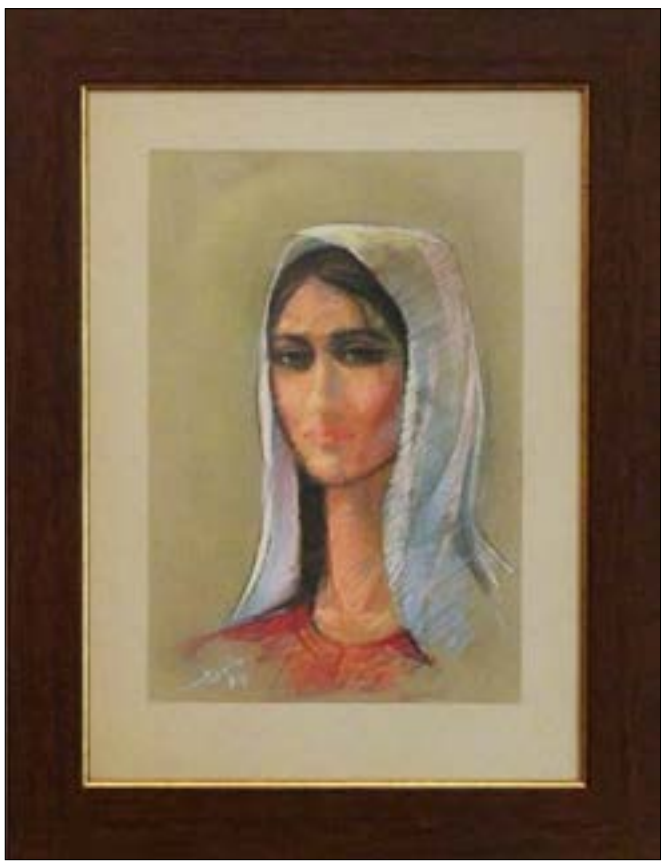
«راما» لإسماعيل شموط (باستيل على لوح ـ 45×30 سنتم ـ 1984)

«برج إيطاليا ـ غزة» لايمن بعلبكي (اكريليك على كرتون مثبت على كانفاس ـ 100×70 سنتم ـ 2015)

الكولونيالية التي تعمل على مَحو فلسطين التاريخية، فإنه، بحسب عبارة إيميليا هاينز، «قادر على استعادة روابط الجماعة» الممتدّة بما يتجاوز القيود السياسية التي يفرضها العدوان الإسرائيلي». العدد الأكبر من الفنانين المشاركين هم فلسطينيون سواء أولئك الذين يعيشون في الشتات أم في الأراضي المحتلّة.

يتيح لنا المعرض التعرف إلى تجارب الجيل الأول من التشكيليين الفلسطينيين مثل الراحلة نهيل بشارة (1919 ـ 1997) التي تعرض لوحتها لامرأتين فلسطينيتين من الخمسينيات، وصوفي حلبي (1906 ـ 1997) بلوحتها لجبل الزيتون في القدس، ولوحات لاسماعيل شموط (1930 ـ 2006)، وليلى الشوا، ونبيل عناني، وسليمان منصور، وسامية حلبي، ومنى حاطوم وناصر السومي. لم تغب فلسطين وقضيتها عن أعمال الجيل الجديد من الفنانين الفلسطينيين، الذين قاربوا الاحتلال بأساليب ووسائط جديدة كما في أعمال خليل رباح، ومروان رشماوي، ولاريسا صنصور، وإميلي جاسر، وخالد جرار، وبشار الحروب، ومنذر جوابرة، وعامر الشوملي، وميخائل حلاق، ويزن الخليلي وعبد الرحمن قطناني وغيرهم. من فلسطين إلى العراق، نرى منحوتة «بابل» لضياء العزاوي، وأعمال لمعاذ الآلوسي، ورافع الناصري، ومحمود عبيدي، وعمار داوود، ودلير شاكر، ونزار يحيى، واسماعيل فتاح وسروان باران. اللبناني أيمن بعلبكي قدّم لوحة بعنوان «برج إيطاليا ـ غزة» تظهر مبنى مهدّماً، فيما نرى صورة لفؤاد الخوري بالأبيض والأسود لشاطئ عجرم الفلسطيني. هناك أيضاً أعمال لحسين ماضي، وزياد عنتر، وبيار كوكجيان، وسامية عسيران جنبلاط، ورؤوف رفاعي بالإضافة إلى لوحات للسوري أحمد معلا والمصري عادل السيوي.

«الكلمة الرمز: فلسطين»: حتى 28 شباط (فبراير) الحالي ـ المزاد سيقام في الثاني من آذار (مارس) ـ «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو ـ بيروت). للاستعلام: 81/714349

حريات

الكباش مستمرّ بين الإعلام والقضاء
مارسيل غانم ينتظر مصيره!

زينب حاوي

هي المرة الثانية التي يمثل فيها الإعلامي مارسيل غانم أمام قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان، نقولا منصور، برفقة رئيس تحرير نشرات الأخبار في lbci جان فغالي، بصفته المدير المسؤول في المحطة. جاء ذلك بعد جلسة سابقة أقيمت في كانون الثاني (يناير) الماضي، حيث أجبر غانم على الحضور شخصياً، الى قصر العدل في بعبدا، بعيد إصدار القاضي منصور مذكرة إحضار بحقه، وإلزامه بالحضور شخصياً. أمس، تجمع عدد من الصحافيين والسياسيين والناشطين أمام «قصر العدل» في بعبدا، متضامنين مع غانم والحريات الإعلامية. انتظروا صدور حكم القاضي، الذي قرر ختم التحقيق، وإحالته على النيابة العامة التمييزية لإبداء المطالعة، تمهيداً لإصدار القاضي منصور القرار الظني. وترك فغالي وغانم بسند إقامة لتحديد مكان إقامتهما، علماً بأنهما غير ممنوعين من السفر، ويتمتعان بكامل الحرية في التنقل والسفر، وسط تأكيد من محامي الإعلامي اللبناني، بطرس حرب، بأنه لن يقوم بالاستئناف وسيترك القرار للقضاء «للإنصاف».

ويتوقع في المسار القانوني ـ كما يشرح لنا المستشار القانوني في مؤسسة «مهارات» طوني مخايل ـ صدور الحكم الظني، بعد أخذ رأي النيابة العامة التمييزية التي تلزم «أصول المحاكمات الجزائية»، النائب العام، بإصدار رأيه خلال أسبوع فقط. ويمكن أن يطلب الأخير التوسع في التحقيق في نقاط محددة، علماً أن هذه المهلة غير ملزمة عرفياً. بعدها، يحوّل النائب العام، رأيه في القضية الى قاضي التحقيق، المدعو بدوره ـ وتبعاً للمرسوم الاشتراعي في محكمة المطبوعات رقم 104/77 وتحديداً المادة 29 ـ الى إصدار قراره الظني، خلال مهلة خمسة أيام. ويضيف مخايل أنّ هذه المهلة وضعت فقط لحثّ وتحفيز القاضي على إصدار حكمه، ويمكن أن تمتد أكثر من هذه المدة. وفي حال قرر القاضي المعني الظنّ بغانم وفغالي، فإنه بالتالي يحدّد الأفعال الجرمية المنسوبة إليهما، ويحاسبان على أساسها. أما في حال خلاف ذلك، فإن القاضي يطلب منع المحاكمة، بشكل فردي، في حال تبيان عدم وجود نية جرمية لدى كل منهما، في هذه القضية. علماً أنّ الأخيرة تطال أيضاً صحافيين سعوديين، قد يصدر قرار ظنّي بحقهما، ويحاكمان على أساس غيابي، ويمكن للقاضي إصدار مذكرة توقيف بحقهما.

> تلزم «أصول المحاكمات الجزائية» النائب العام، بإصدار رأيه خلال أسبوع فقط

قضية غانم تعود الى شهر تشرين الثاني (نوفمبر) بعد تقديم الرئيس سعد الحريري استقالته من الحكومة، من العاصمة السعودية، وتخصيص غانم حلقة من برنامجه «كلام الناس» استضاف فيها صحافيين سعوديين هما إبراهيم آل مرعي وعضوان الأحمري (الأخبار 18/11/2017). راح الاثنان يكيلان الشتائم والعبارات القاسية بحق شخصيات ورؤساء لبنانيين. بعدها، اشتعلت معركة إعلامية طاحنة من على الشاشة نفسها. بعد أسبوع من الحلقة، تلا غانم في البرنامج نفسه، مقدمة نارية، توجه في أغلبها الى وزير العدل سليم جريصاتي، لتتنقل بعدها الى وسائل التواصل الاجتماعي، مع دخول الأخير هذه الحلبة، ووصفه ما حصل بـ «العهر الإعلامي». هذا إلى جانب معركة قضائية، اتهم فيها غانم بـ «تحقير العدالة وعرقلة سير التحقيق». ورغم محاولات محاميه تجنيبه المثول أمام المحكمة، إلا أن القاضي منصور رفض «الدفوع الشكلية»، مما أجبر غانم على المثول شخصياً لمرتين متتالتين.

وقفة

حفلة «حفّ طناجر» وتصفية حسابات على mtv
مار ميشال المرّ... طريق المجد يبدأ من «حديث البلد»

من أصل ساعة وخمسين دقيقة، خُصّصت ساعة كاملة من الحلقة الأولى من الموسم الجديد من «حديث البلد» (الخميس ـ 21:30 على mtv)، أوّل من أمس لمقابلة رئيس مجلس إدارة المحطة ميشال المرّ. لقاء يمكن اختصاره بأنه يندرج ضمن تصفية الحسابات مع باقي المحطات المنافسة، على رأسها lbci و«الجديد»، كما أنّه مساحة ترويج واسعة لـ «قناة المرّ»، لا سيّما بعد صدور قرار «تبرئة» ميشال المرّ من ملف التخابر غير الشرعي. رغم زهو الألوان في الاستديو، بدا البرنامج الذي يعدّ من الأطول بين الأعمال التلفزيونية الترفيهية (ساعتان تلفزيونيتان تقريباً)، متراساً حربياً يقف وراءه صاحب المحطة، وتتواطأ معه مقدّمة البرنامج منى أبو حمزة قدّمت أداءً لافتاً ومغايراً لما عهدناه سابقاً. فقد تحوّلت من قارئة للأسئلة ومتفاعلة مع الضيف، إلى متورّطة في المواضيع الجدلية، ومزايدة في أماكن معينة، رغم ادّعائها أخذ مسافة مهنية من الضيف، عبر طرح أسئلة «النقد الذاتي». مبالغة عالية، طبعت أداء أبو حمزة إذاً، خصوصاً أنّها خاضت بدورها لعبة تصفية الحسابات مع برامج على شاشات منافسة، مثل «نقشت» (lbci) الذي اعتبرت أنه لا يمثل «صورة المرأة اللبنانية»، إلى فتح جبهة على ريما نجيم (مقدّمة برنامج «يا ريما» على إذاعة «صوت الغد») التي لم تسمِّها بالاسم، واكتفت بوصف دخولها موسوعة «غينيس» قبل أربع سنوات بـ «الجعدنة». هي المرة الأولى التي تخرج فيها أبو حمزة عن طورها، وتقحم آراءها الشخصية في البرنامج. بعيد التلميح إلى قضية الإعلامي مارسيل غانم، ومعركته مع القضاء والتنظير بأنّه على أي أحد الامتثال للقضاء مهما كان مركزه، استذكرت منى قضية زوجها بهيج أبو حمزة، وقالت: «ظلمنا لثلاث سنوات، ما بحياتنا هاجمنا القضاء لأنّ هاي قضية وطنية». بدت صاحبة موقع «يومياتي» موكلة بمهمّة معيّنة، وهذا ما أظهره سياق المقابلة، لا سيّما مع تكرارها لعبارة «كواليتي» (يستخدمها هشام حدّاد في برنامج «لهون وبس» الساخر على lbci عند التطرّق إلى mtv)، ومدح المحطة التي تعمل فيها: «اليوم، mtv سلطة إعلامية كبيرة... هالقد mtv اليوم مهدّدة البلد؟». طغى على المقابلة المطوّلة الحديث عن خلفية قضية التخابر غير الشرعي لـ «استديو فيزيون»، ومنها انطلق ميشال المرّ لينقضّ على خصومه. سمّى «الأخبار» و«الجديد» وlbci، وعزى الهجمة على قناته إلى استحواذها على «الحصة الإعلانية الأكبر في السوق وتقديمها لسلسلة إنتاجات ضخمة». ولعلّ الأمر الأكثر سخرية، اعتباره أنّ mtv هي «الأكثر موضوعية والأقل تحزّباً وانحيازاً» بين المحطات. على وقع أغنية «إنت معلم» (لسعد المجرّد) التي أهديت للمرّ، و«جينغل» المحطة («mtv مش لحدا») التي كتبت كلماتها أبو حمزة)، قدّم المرّ نفسه مرشّحاً للانتخابات النيابية، في حال لم يُقدم عمّه ميشال على الترشّح، مظهراً طموحه لدخول اللعبة الوزارية المقبلة. لمَ لا؟ فالهدف كما يقول أن يكون المعقد النيابي «وسيلة لا هدفاً»، تزامناً مع قيادته لمحطته لتكون صورتها «تشبه صورة اللبناني اللي نحن بدنا ياها»، كما عقّبت أبو حمزة.

> هجاء «الجديد» و«الأخبار» وlbci والكشف عن طموحات سياسية

الساعة الاحتفائية التي حظي بها المرّ في افتتاح الموسم الجديد من «حديث البلد»، بدت مرسومة الأهداف مسبقاً، لجهة التصويب على المحطات التي ألقت سهامها نحوه ونحو مؤسسته، كما شكّلت فرصة لإعلان ترشحه للبرلمان في المتن.

لم تخلُ الحلقة كذلك من الطوباوية في اصطناع الخطاب غير المنحاز، الذي يندرج ضمن خدمة الناس، ممزوجاً بخطاب آخر مشوب بكثير من المديح والتلميع لشخص المرّ ومحطته. إنّها مشهدية أقرب إلى «توك شو» سياسي أكثر منه ترفيهي، ولو خرقت بعض الأغنيات هذه الأجواء.

زينب...

الأخبار
al-akhbar
السبت 17 شباط 2018 العدد 3398

صورة وخبر

اختتم في ولاية تلاكسكالا المكسيكية أخيراً الكرنفال الشهير الذي انطلق في القرن السابع عشر ويرتدي خلاله المشاركون أزياء وأقنعة ساخرة مبتكرة ذات ألوان فاقعة، فيما يرقصون على أنغام الموسيقى الصاخبة لأيّام. كانت هذه القطع تستخدم أساساً من قبل المستعمرين الإسبان والفرنسيين الأثرياء، وتمثّل مزيجاً من الثقافات الأوروبية وما قبل الإسبانية. فالجزء العلوي من كل زي له جذور ما قبل إسبانية، في حين أنّ الجزء السفلي مرتبط بأصول أوروبية. (عمر توريس ــ أف ب)

b.b.chi محتار بين lbci وmtv

زكية الديراني

منذ شهرين، وتحديداً في نهاية العام الماضي لغاية اليوم، تلقّى برنامج b.b.chi أكثر من وعد من lbci بعودته إلى شاشتها في أول فرصة سانحة. البرنامج الذي انتقل من قناة «الجديد» حيث كان يعرف بـ«ch.n.n»، وصل إلى lbci، لكن لغاية اليوم لم يبصر النور إلا جزء يتيم منه. مع كل خبر بعودة العمل التلفزيوني الساخر، كان المتابع يستبشر خيراً بإطلالة فريق البرنامج وهم: سلام زعتري، وفؤاد يمين (الصورة)، وعباس جعفر، وعبد الرحيم العوجي وجنيد زين الدين. لكن مع كل تفاؤل بعودة المشروع، كان يقابله في اليوم الثاني تغيّر في خطة برمجة lbci لأسباب عدة. في البداية، تحجّجت إدارة القناة بأنّ الموسم الاول من b.b.chi لم يحقق «رايتيغ» عالياً. وطلبت من فريق البرنامج إجراء تعديلات عليه لزيادة نسبة المشاهدة عبر مواضيع واسكتشات مثيرة الجدل. هذا الأمر تحقق بالفعل، وصوّر b.b.chi حلقة تجريبية من عمل ساخر استوفت الشروط التي طرحتها الشاشة. تلقى الممثلون بعدها وعداً بعودة البرنامج في أوائل العام الحالي، وبدأ الاتفاق على تحديد توقيت العرض، لكن «يا فرحة ما تمّت». مع انتهاء الموسم الثاني من برنامج «ذا فويس كيدز» الذي عرضته قناتا lbci وmbc أخيراً، تنفّس فريق b.b.chi الصعداء، إذ صار ممكناً عرض البرنامج مساء السبت، على اعتبار أن هذه النوعية من المشاريع الساخرة تُعرض في توقيت معين لاستقطاب المشاهدين. لكن أوّل مفاجأة تلقاها فريق البرنامج هي عودة «ذا فويس» (كل سبت ـ 20:30) إلى الشاشة وبقرار مفاجئ من mbc التي أطلقته بالتوازي على محطة الضاهر. عندها، ارتأت القناة تأخير عرض b.b.chi إلى الساعة 23:00، وهذا التوقيت لا يخدمه. هنا بدأت المشاكل، وأدّت إلى تغيير قواعد العودة. بين اختيار التوقيت المناسب للعرض وزحمة البرمجة، اصطدم الفريق بقرار تجميده حتى تاريخ لم يحدّد، مع أن المناخ السياسي الحالي مع الاستعداد للانتخابات النيابية يتلاءم مع طبيعة برنامج b.b.chi. فالأخير ولد ليكون في هذه المرحلة السياسية، لكن المفارقة أن lbci لن تثبه، أو على الأقل لم تتخذ بعد قرار عودته. ويشعر القائمون على المحطة بتضارب بين سياسة القناة التي ستستفيد مالياً من دعم المرشحين، وبين طبيعة العمل الساخر الذي ينتقد كل مرشّح حد «تعريته». علماً أنّ lbci وضعت خطة واضحة للمرحلة المقبلة، تتمثل في وضع سقف منخفض للنقد والسخرية والتعليقات. على هذه الضفة، استشعر ال المرّ بالخلاف بين فريق البرنامج و lbci، فدخلوا على الخط. إذ تلقى سلام زعتري عرضاً لتقديم برنامج على mtv، لكن «الطبخة لم تستو» بعد، بخاصة أن فؤاد يمين يقدّم برنامج «take me out نقشت» (كل أحد) على lbci، وأيّ انتقال لفريق b.b.chi إلى محطة أخرى لن يكون سهلاً. كما أن mtv تخضع لسياسة الخطوط الحمر نفسها، وبالتالي ستتدخل في محتوى البرنامج. لذلك، سيحضر فريق b.b.chi على السوشال ميديا في هذه الفترة، لحين تقرير مصيره على الشاشة الصغيرة.

النادي الثقافي العربي: الصبّوحة بيننا

إحياءً لذكرى الفنانة اللبنانية الراحلة صباح (1927 ـ 2014/ الصورة)، يدعو «النادي الثقافي العربي»، اليوم السبت إلى حضور أمسية فنية تحييها المغنية اللبنانية غادة فتوني في قاعة النادي في الحمرا (بيروت). يشارك في الموعد أيضاً الموسيقيان محمد عماد السبليني (أورغ)، وفضل الحاج (إيقاع)، على أن تتخلل البرامج مجموعة منوّعة من أشهر أغنيات «الشحرورة»، منها «واقفة عراس الطلعة»، و«عالندّا»، و«عالضيعة»، و«ساعات»، و«عالعصفورية»، وغيرها.

أمسية فنية تحية لصباح: اليوم السبت ـ الساعة السابعة مساءً ـ قاعة «النادي الثقافي العربي» (شارع عبد العزيز ـ الحمرا ـ بناية يارد ـ ط 2 ـ بيروت). للاستعلام: 01/354330 أو 01/345948 أو info@arabculturalclub.com